



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي
في العراق للمدة (1980 – 2011)

رسالة تقدم بها

خضير عباس حسين الوائلي

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور

مهدي سهر غيلان الجبوري

2012م

1433 هـ



قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العلي العظيم

الآية (32) من سورة البقرة

الإهداء

الى خاتم الانبياء والمرسلين محمد (صلى الله عليه واله وسلم) واهل
بيته الطيبين الطاهرين

الى ..والدي رحمه الله

الى ..والدتي امد الله في عمرها وفاءً مني

زوجتي الغالية حباً و اعتزازاً

اطفالي

زهراء

مرتضى

ضيغم

تبارك

اهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه واله
الطيبين الطاهرين وبعدهم...

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور
مهدي سهر الجبوري لما بذله من جهود كبيرة وسخية وصبر دؤوب وتوجيه علمي مميز أسهم في
إتمام هذه الرسالة. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علاء فرحان طالب عميد كلية
الإدارة والاقتصاد والأستاذ الدكتور محسن عبد الله الراجحي رئيس قسم الاقتصاد والأستاذ المساعد
الدكتور عباس كاظم الدعمي معاون العميد للشؤون الإدارية الذين لم ينقطع سؤالهم عني وتقديم
النصح والمتابعة.

وأقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على
مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الذين نهلت من علمهم واخص بالذكر منهم الأستاذ
الدكتور هاشم الشمري والأستاذ الدكتور كاظم احمد البطاط والأستاذ الدكتور حسين ديكان والأستاذ
الدكتور عواد كاظم الخالدي والأستاذ الدكتور احمد الحسيني والأستاذ الدكتور خالد حسين والأستاذ
المساعد الدكتور المساعد صفاء عبد الجبار والأستاذ المساعد الدكتور عياد محمد علي والأستاذ
المساعد الدكتور مناضل عباس وجميع أساتذة قسم الاقتصاد.

ولا أنسى ان أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عبد الحسين الغالبي والأستاذ الدكتور
كامل علاوي والأستاذ الدكتور قصي الجابري والأستاذ المساعد الدكتور عامر عمران المعموري
والأستاذ المساعد الدكتور كاظم الاعرجي الذين لم يبخلوا عليّ بالمعلومات والملاحظ القيمة.

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا (واثق وصادق)
وكذلك إلى جميع إخوتي وزملائي أساتذة وموظفي كلية الإدارة والاقتصاد وبالخصوص إخوتي في
شعبة التسجيل. وكما أتقدم بالشكر والاعتذار إلى جميع من علمني ولو حرفاً واحداً والذين لم تذكرهم
هذه السطور والى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة فجزاهم الله
خير الجزاء.

الباحث

المستخلص:-

يُعد الاقتصاد العراقي احد الاقتصادات التي تمتلك ثروات كبيرة ولا سيما النفط والغاز هذا الأمر جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً قائماً على ناتج قطاع النفط مع قصور في ناتج بقية القطاعات الأخرى وهذا ما يعكس اختلالاً كبيراً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهو الأمر الذي جعله عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة في صدمات أسعار النفط ، فضلاً عن اختلال هيكل الموازنة العامة اذ ان الإنفاق العام يعتمد بشكل كبير على حجم إيرادات النفط بالعملة الصعبة وفي حالة انخفاض هذه الإيرادات فان الدولة ستلجأ الى زيادة الدين العام كما حدث في حرب الخليج الاولى خلال عقد الثمانينات او إلى الإصدار النقدي الجديد كما حدث في مدة العقوبات الاقتصادية في عقد التسعينات.

تطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية المتمثلة بصدمات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في هذه الدراسة يكون أكبر من أثر الصدمات الاقتصادية الداخلية المتمثلة بصدمات السياستين النقدية والمالية.

ومن اجل التحقق من هذه الفرضية فان هيكل الدراسة قسم إلى ثلاثة فصول, تناول الأول الإطار النظري للصدمات الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي و الثاني تناول تحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي أما الثالث فقد تناول قياس أثر الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وعرض نتائج النماذج القياسية المستخدمة في هذه الدراسة والمتمثلة بأنموذج الانحدار الذاتي VAR والذي يعتمد على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ثم اختبار التكامل المشترك لمعرفة فيما اذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ومن ثم تقدير أنموذج VAR . فضلاً عن ذلك فقد تم استخدام دوال استجابة النبضة IRF وتحليل مكونات التباين إذ إنها تقيس اثر الصدمات التي يتعرض لها النظام في الأجلين القصير والطويل وهذه الأساليب القياسية تُعد من الأساليب الحديثة في هذا المجال.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ - و	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ز	قائمة المخططات
ح - ط	قائمة الاشكال البيانية
9-1	المقدمة:-
2	اولا:- اهمية الدراسة
2	ثانيا:- مشكلة الدراسة
3-2	ثالثا:- اهداف الدراسة
3	رابعا:- فرضية الدراسة
3	□امسا:- منهجية الدراسة
4-3	سادسا:- الحدود الزمانية والمكانية
4	سابعا:- هيكلية الدراسة
4	ثامنا:- الصعوبات التي واجهت البحث
9-5	□اسعا:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
80-10	الفصل الاول: الاطار النظري للصدمة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي
37-11	المبحث الاول:- مفهوم الصدمات وانواعها
11	□مهيد:- مفهوم الصدمة وعلاقته بالأزمة
23-12	المطلب الاول:- صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي
31-24	المطلب الثاني:- اثار صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي في التوازن الاقتصادي
34-32	المطلب الثالث:- الأثار الديناميكية لصدمة الطلب الكلي والعرض الكلي
37-34	المطلب الرابع:- أنواع الصدمات الاقتصادية
59-38	المبحث الثاني: المدارس الاقتصادية والصدمات والتوازن الاقتصادي
42-38	المطلب الاول:- المدرسة الكلاسيكية
49-43	المطلب الثاني:- المدرسة الكينزية
53-50	المطلب الثالث:- المدرسة النقدية
57-54	المطلب الرابع:- مدرسة التوقعات العقلانية
59-58	المطلب الخامس:- مدرسة اقتصادي جانب العرض
80-60	المبحث الثالث:- سياسات الاستقرار الاقتصادي
62-60	اولا:- مفهوم الاستقرار الاقتصادي واهدافه
63	ثانيا:- سياسات الاستقرار الاقتصادي
70-64	المطلب الاول:- السياسة النقدية
74-71	المطلب الثاني:- السياسة المالية
80-75	المطلب الثالث:- دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

137-81	الفصل الثاني:- تحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي
84-82	نبذة مختصرة لملامح الاقتصاد العراقي
106-85	المبحث الاول:- تحليل متغيرات الاقتصاد الحقيقي
93-85	المطلب الأول:- التاج المحلي الإجمالي
100-94	المطلب الثاني:- التضخم
106-101	المطلب الثالث:- اسعار النفط
120-107	المبحث الثاني:- تحليل متغيرات السياسة النقدية
107	السياسة النقدية في العراق
113-108	المطلب الأول:- عرض النقد
120-114	المطلب الثاني:- سعر الصرف الحقيقي
137-121	المبحث الثالث:- تحليل متغيرات السياسة المالية
121	السياسة المالية في العراق
130-122	المطلب الأول:- النفقات العامة
137-131	المطلب الثاني:- النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية
161-138	الفصل الثالث:- قياس اثر الصدمات الاقتصادية في العراق
139	تمهيد
147-139	المبحث الاول:- الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة
139	المطلب الأول:- وصف متغيرات الأنموذج
147-140	المطلب الثاني:- الإطار النظري للأنموذج القياسي
161-148	المبحث الثاني:- عرض و تحليل نتائج الأنموذج القياسي
165-162	الاستنتاجات والتوصيات
176-166	المصادر والمراجع
208-177	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.	العوامل المؤثرة في الطلب الكلي	16
2.	العوامل المؤثرة في العرض الكلي	21
3.	طور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	88
4.	طور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1988 = 100 %	89
5.	طور الارقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم 1988 = 100 %	97
6.	طور اسعار النفط	103
7.	طور عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)	110
8.	طور سعر الصرف الحقيقي	117
9.	طور النفقات العامة	126
10.	طور النفقات الجارية والاستثمارية	133
11.	تبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	149
12.	تبار التكامل المشترك لجوهانسن	149
13.	تبار السببية لكرانجر	150
14.	تجاه العلاقة السببية بين المتغيرات	152
15.	عدد مدد الابطاء لأنموذج VAR	153
16.	نتائج تحليل أنموذج VAR	155
17.	استجابة معدل نمو GDP لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد	158
18.	تحليل مكونات التباين	160

قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1.	العوامل المؤثرة في منحني الطلب الكلي و العرض الكلي	31
2.	الية التوازن الكلاسيكية	40
3.	اهداف وسياسات الاستقرار الاقتصادي	63
4.	الية عمل اداة سعر اعادة الخصم للتأثير على عرض النقد وسعر الفائدة	68
5.	الية عمل السياسة النقدية في معالجة التضخم	76
6.	الية عمل السياسة النقدية في معالجة الركود	77

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	منحنى الطلب الكلي	1
13	صددمات الطلب الكلي الموجبة والسالبة	2
14	انتقال منحني الطلب الكلي	3
17	منحنى العرض الكلي	4
18	صددمات العرض لكلي الموجبة والسالبة	5
20	انتقال منحني العرض الكلي	6
24	اثر صدمات الطلب الكلي في التوازن الاقتصادي	7
25	اثر صدمة العرض السالبة	8
26	صددمات العرض ومنحنى فيليبس	9
28	اثر صدمة العرض الموجبة	10
30	التوازن في المدى الطويل	11
33	الاثار الديناميكية لصددمات الطلب	12
34	الاثار الديناميكية لصددمات العرض	13
38	التوازن في النظرية الكلاسيكية	14
39	الصددمات والتوازن الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية	15
41	صددمات العرض في النظرية الكلاسيكية	16
44	منحنى العرض الكلي في اطار النظرية الكينزية	17
45	التوازن في النظرية الكينزية	18
45	صددمات العرض الكلي في التحليل الكينزي	19
48	منحنى العرض الكلي وفق تعديل النظرية الكينزية وانتقال منحني الطلب	20
51	منحنى العرض الكلي والتوازن وفق المدرسة النقدية	21
52	اثر التوسع النقدي على الاقتصاد	22
55	منحنى عرض لوكاس	23
56	اثر صدمات الطلب المتوقعة وغير المتوقعة	24
56	اثر صدمات العرض	25
87	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP للمدة من 1989-1980	26
91	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP للمدة من 1990-2002	27
93	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP للمدة من 2003-2011	28
96	طور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة من 1989-1980	29
99	طور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة من 1990-2002	30
100	طور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة من 2003-2011	31
102	طور اسعار النفط الخام للمدة من 1989-1980	32
105	طور اسعار النفط الخام للمدة من 1990-2002	33
106	طور اسعار النفط الخام للمدة من 2003-2011	34
109	طور عرض النقد للمدة من 1989-1980	35
112	طور عرض النقد للمدة من 1990-2002	36
113	طور عرض النقد للمدة من 2003-2011	37
116	طور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 1989-1980	38

119	طور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 1990-2002	39
120	طور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 2003-2011	40
125	طور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 1980-1989	41
129	طور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 1990-2002	42
130	طور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2003-2011	43
132	طور النفقات الجارية و الاستثمارية للمدة من 1980-1989	44
135	طور النفقات الجارية و الاستثمارية للمدة من 1990-2002	45
137	طور النفقات الجارية و الاستثمارية للمدة من 2003-2011	46
153	استقرارية البيانات عند الفروق الاولى لمتغيرات الدراسة	47
154	ذبذب البواقي	48
159	تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى	49
161	استجابة كل متغير لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد في نفس المتغير والمتغيرات الاخرى	50

المقدمة

يعد موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات المهمة التي نالت الاهتمام في سبعينيات القرن الماضي بعد حدوث ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار النفط اذ ان الدول المتقدمة والدول النامية غير النفطية عانت من الآثار السلبية لهذه الصدمة مسببة ما يعرف بالتضخم الركودي إذ أن هذه الظاهرة لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت أما الدول النفطية فقد تعرضت إلى آثار هذه الصدمات في السنوات التي حدث فيها انخفاض كبير في أسعار النفط مثلاً منتصف الثمانينات عند انهيار التنسيق بين أعضاء منظمة أوبك ما اثر في المعروض من النفط في الاسواق العالمية.

العراق احد الدول التي تعرضت لهكذا نوع من الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، اذ يتحدد سعر النفط تبعاً لظروف الاقتصاد العالمي أي الظروف الخارجية وهذا يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في اسعار النفط لأنه اقتصاد ريعي يعتمد على بيع سلعة النفط وهذه الخاصية تجعله عرضة للصدمات الخارجية كما حدث في منتصف الثمانينات عند انخفاض اسعار النفط بسبب انهيار التنسيق بين اعضاء منظمة اوبك وكذلك في بداية عقد التسعينات بسبب توقف تصدير النفط بسبب فرض العقوبات الاقتصادية بعد حرب الخليج الثانية، فضلاً عن صدمات في السياسة النقدية والمالية خلال مدة الدراسة وهذه الصدمات أثرت في الاقتصاد العراقي بشكل كبير لأن ناتج قطاع النفط يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعكس وجود اختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن إيرادات النفط تشكل نسبة كبيرة تجاوزت 90% من الإيرادات العامة في بعض السنوات وهذا ما يعكس اختلال في هيكل الموازنة العامة فضلاً عن اختلالات أخرى يعاني منها الاقتصاد العراقي وبالتالي تجعل من صدمات أسعار النفط ذات تأثير كبير في الاقتصاد.

وعلى الصعيد الداخلي فان الاقتصاد العراقي تعرض إلى صدمات داخلية ناتجة عن السياستين المالية والنقدية نتيجة للظروف التي مر بها العراق من حروب وعقوبات اقتصادية فضلاً عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة بعد عام 2003 وذلك ما انعكس على حجم الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي سواء كان المدني والعسكرية في مدة الحرب او زيادة دعم القطاع الزراعي في مدة العقوبات الاقتصادية وزيادة الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الأمني وزيادة الرواتب والأجور والمخصصات في السنوات الأخيرة، فضلاً عن تأثير النفط في السياستين النقدية والمالية ولا سيما عند انخفاض إيرادات العراق من العملة

الاجنبية ما دفعه الى زيادة الدين العام فضلا عن استخدام سياسة الإصدار النقدي الجديد وهذه الظروف تجعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً هشاً يتأثر بالصدمات الاقتصادية بشكل كبير.

أولاً:- أهمية الدراسة

يتعرض الاقتصاد إلى صدمات اقتصادية مختلفة ما يتوجب على متخذي القرار الأخذ بعين الاعتبار الترابط بين المتغيرات الاقتصادية عند رسم السياسة الاقتصادية من اجل تقليل الآثار السلبية للصدمات ولذلك فان هذه الدراسة تبين الاثر المتبادل بين متغيرات الاقتصاد الكلي اضافة الى اثار السياسات الاقتصادية في الاجلين القصير والطويل.

ثانياً:- مشكلة الدراسة

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر أساس اذ تشكل نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي نسبة كبيرة مع تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية التي تنتج عن تقلبات أسعار النفط العالمية فضلا عن ذلك فان إيرادات النفط لم يتم استغلالها لتطوير بقية القطاعات الاقتصادية من اجل زيادة إنتاجها وكذلك عدم استثمار الفوائض التي تنتج عن الوفرة النفطية. وبسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة من حروب وعقوبات اقتصادية أفرزت صدمات داخلية ناتجة عن السياسة النقدية وزيادة الإصدار النقدي الجديد لسد النقص الذي سببه توقف تصدير النفط وصدمات أخرى ناتجة عن السياسة المالية بزيادة الإنفاق الحكومي لتمويل النشاط العسكري في عقد الثمانينات وسد حاجات المواطن الغذائية من خلال دعم القطاع الزراعي في عقد التسعينات وزيادة الإنفاق على إعادة الأعمار وتحسين الوضع الأمني وزيادة الرواتب والمخصصات للموظفين بعد عام 2003 مع عدم زيادة إيرادات الدولة الأخرى غير النفطية كالضرائب والرسوم وغيرها.

ثالثاً:- أهداف الدراسة

1- تهدف هذا الدراسة إلى تحديد العلاقات الديناميكية بين متغيرات الاقتصاد الكلي في هذه الدراسة وكيف يمكن لتلك المتغيرات الاستجابة للصدمات التي يتعرض لها النظام الاقتصادي، واثار تلك

المتغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم فإن هذا الهدف يؤدي إلى اختيار السياسات المناسبة لمتخذ القرار في تحقيق معدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي من خلال الانسجام الأمثل بين متغيرات الدراسة.

2- تحليل ديناميكية الناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال تحليل الصدمات الهيكلية باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذي المتجه VAR للمدة من 1980-2011.

3- قياس أثر الصدمات الاقتصادية في المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

4- استخدام دوال استجابة النبضات وتحليل مكونات التباين لقياس أثر الصدمات في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل الطويل.

رابعاً:- فرضية الدراسة

تنتقل هذه الدراسة من فرضية مفادها ان صدمة السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي يكون اثرها اكبر من صدمة السياسة النقدية المتمثلة في عرض النقد وسعر الصرف في التأثير بالاقتصاد العراقي لمجمل المدة (1980-2011).

خامساً:- منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال استقراء واقع الاقتصاد العراقي وكذلك تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية وملاحظة العلاقات والتأثير فيما بين هذه المتغيرات عبر المدد الزمنية ، فضلا عن استخدام التحليل القياسي المتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي ذي المتجه VAR دوال استجابة النبضة IRF وتحليل مكونات التباين VD .

سادساً:- الحدود الزمانية والمكانية

تضمنت هذه الدراسة المدة من 1980- 2011 مقسمة على ثلاث مدد زمنية هي:-

1- المدة من 1980-1989 شهدت هذه المدة حربا طويلة بين العراق وإيران حتى عام 1988.

2- المدة من 1990- 2002 شهدت هذه المدة حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية والتي كانت قاسية على الشعب العراقي.

3- المدة من 2003- 2011 تميزت هذه المدة بانتهاء مدة العقوبات الاقتصادية وتحرر الاقتصاد العراقي واستئناف تصدير النفط والانفتاح على العالم الخارجي. وقد اقتصررت هذه الدراسة ببيان اثر الصدمات في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي مثل (GDP , CPI, OPID, REX, M1, G).

سابعا:- هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول ، اذ تناول الأول الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وتضمن ثلاثة مباحث، الأول مفهوم الصدمات الاقتصادية وأنواعها، والثاني المدارس الاقتصادية والصدمات والتوازن الاقتصادي، والثالث سياسات الاستقرار الاقتصادي.

وعرض الثاني نبذة مختصرة لملامح الاقتصاد العراقي وتحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي وتضمن ثلاثة مباحث ، الأول ضم تحليل متغيرات الاقتصاد المتمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي وتضخم واسعار النفط، والثاني تضمن تحليل متغيرات السياسة النقدية مثل عرض النقد بالمعنى الضيق وسعر الصرف الحقيقي، والثالث تناول تحليل متغيرات السياسة المالية وتم الاقتصار على تحليل النفقات العامة فقط بشقيها الجاري والاستثماري.

وشمل الفصل الثالث قياس اثر الصدمات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد العراقي المختارة ويتكون من مبحثين ، الأول الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة، والآخر يتضمن عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي. وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثامنا:- الصعوبات التي واجهت البحث

موضوع الصدمات موضوع واسع ومن ثم عدم إمكانية عرض جوانبه جميعا لذا حاول الباحث عرض الجوانب الأساسية للصدمات فضلا عن تحديد المشاكل التي تنتج عن هذه الصدمات وعرض آلية عمل السياسات الاقتصادية في معالجة هذه المشاكل. وهناك مشاكل أخرى واجهت الباحث المتمثلة بتعدد مصادر البيانات فضلا عن اختلاف هذه البيانات

للمتغيرات نفسها باختلاف الجهات فضلا عن عدم توفر بيانات بعض السنوات لدى الجهات ذات العلاقة ومنها البنك المركزي لذا لم يتم الاقتصار عليه كمصدر وحيد للبيانات وإنما تم الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ووزارة المالية فضلا عن بعض البحوث والدراسات.

تاسعا:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

أ- المراجع العربية

1- دراسة (قصي عبود الجابري 1995)⁽¹⁾

حاول الباحث قياس اثر صدمة العرض التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في مدة العقوبات الاقتصادية وكذلك بيان قوة الصدمة التي يتعرض لها كل قطاع من القطاعات الاقتصادية مع بيان توجه السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من عدمه .

وقد توصل الباحث إلى استنتاج ان صدمة العرض حدثت بشكل نقلة او نقلتين في دالة العرض وانخفاض دالة العرض بسبب انخفاض الاستيراد اذ ان العراق كان يعتمد على الاستيراد لسد حاجته من المواد الأولية والسلع الأخرى بشكل متزايد ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع الإيرادات النفطية. والاستنتاج الأخر هو ان الطلب الاستهلاكي الخاص تحمل عبء الصدمة اذ يعد الأقوى من بين الصدمات التي تعرض لها عناصر الطلب الكلي، وكذلك فان القطاعات الاقتصادية عانت من التأثير السلبي لصدمة العرض وبشكل متزايد خلال مدة العقوبات الاقتصادية فضلا عن ذلك فأن السياسات الحكومية كانت لا تهدف إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وإنما كانت تستهدف توفير مستوى معين من العرض الكلي بغض النظر عن الأسعار

⁽¹⁾قصي عبود الجابري، بناء أنموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 1995.

2- دراسة (عبد الحسين الغالبي 2002)⁽¹⁾

تعرضت هذه الدراسة لاختيار نظام سعر الصرف في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية وكذلك فإنها تعرضت لقياس الصدمات النقدية والحقيقية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي للمدة 1974-1994.

وتوصل الباحث إلى انه في حال سيادة الصدمات النقدية في الاقتصاد فان نظام الصرف الأمثل هو نظام الصرف الثابت أما اذا كان الاقتصاد يتعرض إلى صدمات حقيقية فان نظام الصرف الأمثل هو نظام الصرف المرن. وكذلك توصل الباحث إلى ان الاقتصاد العراقي تعرض إلى صدمات حقيقية قوية في المدة 1974-1980 كان معدلها 39.6% وجاءت قوة هذه الصدمة بسبب ارتفاع أسعار النفط، وكذلك تعرض إلى صدمة حقيقية في المدة 1981-1987 كان معدلها 18.3% وفي المدة 1988-1994 تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة قوية جدا بلغ معدلها 40.1% وجاءت قوة الصدمة بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق. أما الصدمات النقدية ففي المدة 1974-1980 تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة نقدية كان معدلها 11.6% أما المدة 1981-1987 كان معدل الصدمة النقدية 11.4% أما المدة 1988-1994 كان معدل الصدمة النقدية 14.9%.

3- دراسة (حمد بن محمد الحوشان 2007)⁽²⁾

قدم هذا الباحث تحليل لديناميكية الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية للمدة من 1963-2004 من خلال تحليل الصدمات الهيكلية لأنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي ودوال استجابة النبضة وتحليل التباين.

وتوصل الباحث من خلال تحليل دوال استجابة النبضة وتحليل التباين ان متغيري الاستهلاك الخاص والاستثمار الحكومي يحتلان أهمية كبيرة في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج غير النفطي وكذلك فان تأثيرهما يكون في الأجلين القصير والطويل اذ يسهم هذين المتغيرين على التوالي بما يقارب 49% و24% في خطأ التنبؤ للناتج غير النفطي في الأجل القصير اما في الأجل الطويل تصل مساهمتهما إلى 54% و36% على التوالي. اما الاستنتاج الآخر الذي توصل إليه الباحث هو ان السياسة المالية تتميز بفاعلية في التأثير في المتغيرات الاقتصادية مقارنة بالسياسة النقدية.

(1) عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع إشارة خاصة للعراق أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2002.

(2) حمد بن محمد الحوشان، ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية: تحليل متجه الانحدار الذاتي، مجلة العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، المجلد 20، العدد 1، 2007.

4- دراسة (جنان سليم هلال 2008)⁽¹⁾

تعرضت الباحثة الى اختبار طروحات نظرية التوقعات العقلانية في عينة مختارة من الدول من خلال اختبار العلاقة بين التضخم والبطالة واختبار فرضية عدم فاعلية السياسة النقدية في ظل طروحات التوقعات العقلانية اضافة الى فرضية السوق الكفوء وباستخدام منهج السببية لكرانجر ونموذج الانحدار الذاتي.

وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات منها عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة وحسب طروحات نظرية التوقعات العقلانية في جميع دول العينة عدا جنوب افريقيا وكذلك اثبت اختبار السببية ان العلاقة باتجاه واحد بين التضخم الفعلي والتضخم المتوقع من التضخم الفعلي الى التضخم المتوقع, اضافة الى دعم فرضية عدم فاعلية السياسة النقدية ودعم فرضية السوق الكفوء.

5- دراسة (محمد صالح سلمان 2010)⁽²⁾

قام الباحث بقياس وتحليل الصدمات النقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي للفترة من 1980-2005 من خلال الاستعانة بدالة الطلب على النقود وبعد تقدير دالة الطلب على النقود تم اجراء انحدار ذاتي للبواقي .

وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات ان الاقتصاد العراقي تعرض الى صدمات نقدية شديدة بسبب الظرف السياسية والاقتصادية من حرب وعقوبات اقتصادية, اضافة الى ان عملية تثبيت سعر الصرف سواء من خلال سعر الصرف الثابت او المدار لا يساعد على امتصاص الصدمات النقدية في حين ان تعويم سعر الصرف في عقد التسعينات ساعد في امتصاص الصدمات النقدية, واطهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وسعر الصرف كما اظهرت وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود والنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي.

(1) جنان سليم هلال، دور التوقعات العقلانية في الاقتصاد الكلي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2008.

(2) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد 58، حزيران، 2010.

6- دراسة (نبيل الجنابي وكريم سالم 2011)⁽¹⁾

استخدم الباحثان الاساليب القياسية منها اختبار جذر الوحد واختبار التكامل المشترك واختبار السببية لكرانجر ونموذج تصحيح الخطأ لبيان العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار تجاه اليورو.

وتوصل الباحثان الى ان المتغيرين غير مستقرين على المستوى واستقرا بعد اخذ الفروق الاولى اضافة الى وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل وان العلاقة السببية تتجه من سعر الصرف الدولار الى اسعار النفط في الاجلين القصير والطويل.

في حين ان الدراسة الحالية قد تعرضت الى استخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية لكرانجر اضافة الى نموذج الانحدار الذاتي ودوال استجابة النبضة وتحليل التباين.

ب- المراجع الانكليزية

1- دراسة (Carmen and Vincent 1991)⁽²⁾

تم استخدام بيانات سنوية لكولومبيا لمدة 30 سنة وباستخدام الانحدار الذاتي VAR لقياس اثر الصدمات النقدية على تقلبات الانتاج اضافة الى تحليل التباين ودوال استجابة النبضة.

وقد توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات منها وجود تباين كبير في السياسات الموجهة، سعر الفائدة قصير الاجل والصدمات الخاصة به اضافة الى صدمات عرض النقد M_1 وكذلك فان سعر الفائدة يعمل كأداة مستقلة عن السياسة وليس للتحكم في الاحتياطات الاسمية للنقود. وتوصلا ايضا الى ان زيادة عرض النقد مع مرور الوقت سينتج عنه زيادة طفيفة في سعر الفائدة وانخفاض طفيف في الانتاج وانخفاض الطلب على النقود وكذلك فان مستوى الاسعار سيرتفع ايضا، وان تغير سعر الصرف الاسمي سيؤدي الى احداث تغير في سعر الصرف الحقيقي. وكذلك ابرزت الدراسة الدور الهام للترتيبات المؤسسية التي تؤدي دورا مهما في العلاقات بين السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي وكذلك فان لانتشار عقود العمل على المدى الطويل له دور في تحديد اثر الصدمات النقدية على الانتاج.

(1) نبيل مهدي الجنابي و كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد 1، 2011.

(2) Carmen M. Reinhart and Vincent R. Reinhart, Output Fluctuations and Monetary Shocks, IMF Staff Papers Vol 38, No4, December, 1991.

2- دراسة (2003 Donald and Others)⁽¹⁾

قدمت هذه الدراسة الفهم النظري والعملية للأثار الاقتصادية لصددمات اسعار النفط في الولايات المتحدة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR ودوال استجابة النبضة.

وتوصلت الدراسة الى ان الصدمات في اسعار النفط تؤدي الى حدوث اعادة توزيع داخل القطاعات الاقتصادية وتوليد اثار غير متكافئة على المتغيرات الاقتصادية نتيجة تغيرات اسعار النفط انخفاضاً وارتفاعاً، اضافة الى ان الركود الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصدمة تنقسم المسؤولية لحدوثه بين السياسة النقدية وصددمات اسعار النفط وبالدرجة الاساس صدمات اسعار النفط، وقد توصلت الدراسة وباستخدام الاساليب الاحصائية الى وجود علاقة خطية مستقرة بين صدمات اسعار النفط والنتائج المحلي الاجمالي للمدة من اواخر عقد الاربعينات حتى عام 2001، وكذلك فإن حجم تأثير صدمة اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي والمستمد من خلال دوال استجابة النبضة المقطرة من معادلة الانحدار الذاتي VAR يصل الى 0.05- و 0.06- ويمتد هذا التأثير لعامين.

3- دراسة (2008 Guglielmo and Others)⁽²⁾

هذه الورقة تقدم تحليلاً لآثار الصدمات المالية على سعر الصرف الحقيقي في ست بلدان من امريكا اللاتينية باستخدام بيانات ربع سنوية للمدة من 1980-2006 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR ودوال استجابة النبضة.

توصلت الدراسة الى أن معظم الصدمات المالية هي القوة المحركة الرئيسية للتقلبات في سعر الصرف والقدرة التنافسية الدولية، اضافة الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات داخل النظام وكذلك فإن اثار الصدمات المالية غير المتوقعة على سعر الصرف الحقيقي تكون متباينة وبالتالي فإنها تعكس درجات مختلفة لإنتاجية النفقات العامة، وباستخدام النماذج القياسية تبين ان تأثير الصدمات المالية يختلف في تباين القدرة التنافسية الدولية باختلاف وتيرة الدورات التجارية.

⁽¹⁾ Donald W. Jones and other, Oil Price Shocks and The Macroeconomic: What Has Been Learned Since 1996 Energy Journal, Vol 25, 2004.

⁽²⁾ Guglielmo Maria Caporale and Others, Fiscal Shocks and Real Exchange Rate Dynamics: Some Evidence for Latin America, Working Paper , Centre for Empirical Finance, Brunel University, NO 2228, February, 2008.

الفصل الاول

الاطار النظري للصدمات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الاول:- مفهوم الصدمات الاقتصادية وانواعها

المبحث الثاني:- المدارس الاقتصادية والصدمات والتوازن

الاقتصادي

المبحث الثالث:- سياسات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول

مفهوم الصدمات الاقتصادية وأنواعها

تمهيد:- مفهوم الصدمة وعلاقتها بالأزمة

يقصد بالصدمة (Shock) أي حالة لم تكن متوقعة.⁽¹⁾ أو هي حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وان هذه الصدمة تكون اما ايجابية أو سلبية، فالصدمة الايجابية تؤدي إلى زيادة قيمة المتغير بينما الصدمة السلبية تؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير.⁽²⁾ أو يقصد بها الأحداث التي تؤثر في الاقتصاد والتي يكون مصدرها خارجيا أو داخليا.⁽³⁾ وعرفت أيضا بأنها التغيرات الفجائية أو التلقائية التي تؤدي إلى انتقال احد منحنيي الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما،⁽⁴⁾ وتعرف أيضا بأنها التغيرات غير المتوقعة في العرض الكلي أو الطلب الكلي.⁽⁵⁾ ويعرف الباحث الصدمة بأنها الأحداث المفاجئة التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا ويكون تأثيرها أما في جانب الطلب الكلي فتسمى **صدمة طلب (Demand shock)** أو تؤثر في جانب العرض الكلي فتسمى **صدمة عرض (supply shock)**.

وتعد الصدمة هي السبب الأساس في حدوث الأزمة، والأزمة تعني وجود خلل يؤثر تأثيرا ماديا ومعنويا في النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ وعليه تكون الصدمة بداية لحدوث الأزمة والتي تتسبب في انهيار التوازن، ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل آثارها إذا كان هناك توقع لها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية التي يمكن ان تخفف من تأثير هذه الصدمات وتتيح فرصة لاتخاذ إجراءات سريعة لامتناس آثار الصدمة والتخفيف من حدتها وفي اغلب الأحيان لا يتطلب التعامل مع الصدمة سوى استيعاب وامتصاص قوة الصدمة في البداية وبعد ذلك الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة.⁽⁶⁾

⁽¹⁾ Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 5th edition, McGraw-Hill, New York, 2010, p123.

⁽²⁾ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء جمهورية مصر قطاع التحليل الاقتصادي، تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري ، مصر، 2004، ص7.

⁽³⁾ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص118.

⁽⁴⁾ نعمة الله ابراهيم نجيب، اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص310.

⁽⁵⁾ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999، ص340.

⁽⁶⁾ محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد 58، حزيران، 2010، ص142.

المطلب الأول: صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي

أولاً: صدمات الطلب الكلي (Aggregate Demand Shocks)

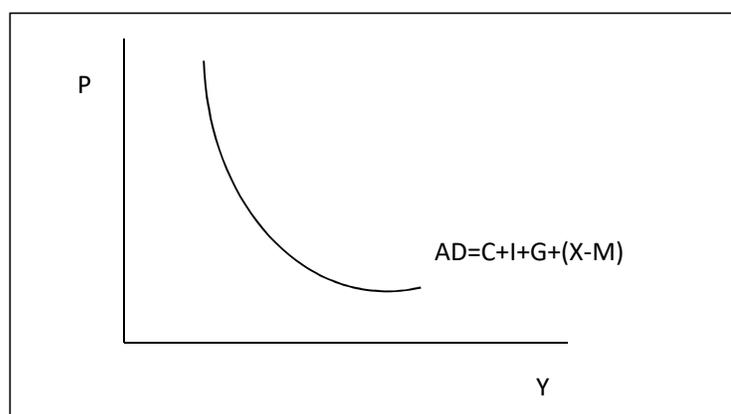
من الأهمية التعرف على مفهوم ومكونات وخصائص الطلب الكلي قبل الدخول في صدمات الطلب الكلي فالطلب الكلي هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يستهلكها القطاع العائلي والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال مدة زمنية محددة عند أسعار محددة، اما مكونات الطلب الكلي فهي كما موضحة في المعادلة الآتية⁽¹⁾:-

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

اذ ان AD يمثل الطلب الكلي، C الاستهلاك، G الإنفاق الحكومي، I الاستثمار، X-M يمثل صافي الصادرات. وتتمثل خصائص منحنى الطلب الكلي بالآتي⁽²⁾:-

1- يوضح شكل (1) أن منحنى الطلب الكلي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل أي انه ذات ميل سالب ومن ثم ستكون العلاقة بين الناتج والمستوى العام للأسعار عكسية .

شكل (1) منحنى الطلب الكلي



المصدر : محمدي فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص288.

2- يتأثر الطلب الكلي بعوامل خارجية تؤدي إلى تغيير وضعه ويرى الاقتصاديون بان هناك نوعين من المؤثرات الأول يسمى بمتغيرات السياسة الاقتصادية وهذا بدوره ينقسم إلى متغيرات السياسة النقدية (Monetary Policy) التي ينفذها البنك المركزي ومتغيرات السياسة المالية (Fiscal Policy) والتي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية. اما النوع

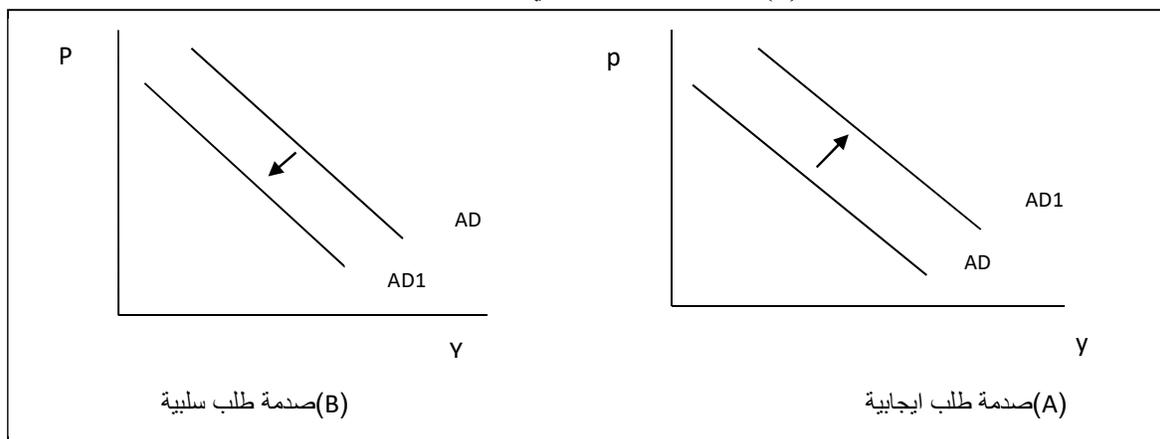
(1) نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007، ص41.

(2) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان 2009، ص137-139.

الآخر فإنه يمثل متغيرات خارجية وهي خارجة عن إطار سيطرة السياسة الاقتصادية وعادة ما تكون مفاجئة مثل الحروب والثورات وتغيرات أسعار السلع والخدمات التي تكون أساسية في عمليات التجارة للبلد المعني مثل زيادة أسعار النفط وغيرها.

فصدمة الطلب الكلي انتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيها والتي قد تكون باتجاه واحد أو في اتجاهات مختلفة⁽¹⁾ أو هي حدوث تغير في احد مكونات الطلب الكلي مما يؤدي الى تغير الطلب الكلي⁽²⁾ أو تعني صدمة الطلب التحولات غير المرتقبة في الطلب الكلي الناجمة عن التغيرات غير المرتقبة في السياسة المالية أو النقدية أو تغيرات مفاجئة في الاستهلاك الخاص وسلوك الاستثمار⁽³⁾ ومن ثم فان حدوث تغير في احد مكونات الطلب الكلي سواء بالزيادة ام الانخفاض سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى أو الأسفل ، فإذا حدثت زيادة في احد مكونات الطلب الكلي فان منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى الأعلى (صدمة ايجابية) كما في الجزء (A) من الشكل (2) وبالعكس اذا حدث انخفاض في احد هذه المكونات سينتقل إلى أسفل (صدمة سلبية) وكما في الجزء (B) من نفس الشكل.

شكل (2) صدمات الطلب الكلي الايجابية والسلبية



Source: Robin Bade and Michael Parkin, Foundations Economics, 5th ed, Pearson, Boston USA, 2011,P733.

(1) قصي عبود الجابري ، تحليل صدمة الطلب والدور الحركي لتوقعات التضخم في الاقتصاد العراقي المحاصر، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالمؤتمر العاشر، 1998، ص33.

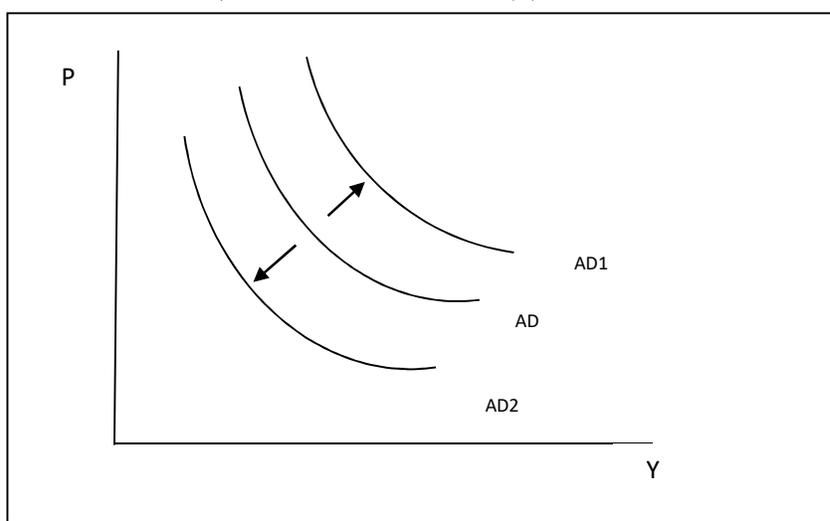
(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس وزراء جمهورية مصر ، مصدر سابق، ص10.

(3) عفيفة بجاي شوكت، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2007، ص56.

أما العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي فهي :

1- عرض النقد: من المتعارف عليه ان العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة عكسية، فان قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقد (علاج بالصدمة) سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، والاستثمار احد مكونات الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى إلى AD_1 (صدمة ايجابية) أما في حالة انخفاض عرض النقد فان سعر الفائدة سيرتفع وينخفض الاستثمار وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل AD_2 (صدمة سلبية) كما موضح بالشكل (3).

شكل (3) انتقال منحنى الطلب الكلي



المصدر : عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، 2003، ص270.

ان تأثير عرض النقد لا يقتصر على الاستثمار عن طريق سعر الفائدة بل هناك تأثير اخر لعرض النقد على صافي الصادرات ويكون أيضا عن طريق سعر الفائدة فزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي وهذا سيقول من دخول رؤوس الأموال إلى الداخل ومن ثم ستخفض قيمة العملة وستصبح السلع الأجنبية أعلى من السلع المحلية التي ستكون أرخص فتزداد الصادرات وتنخفض الواردات ومن ثم يزداد صافي الصادرات وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين AD_1 .⁽¹⁾

2- تغير الضرائب: ان انخفاض الضرائب يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين AD_1 لان انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للتصرف للأفراد ويزداد إنفاقهم

⁽¹⁾ Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles, Problems and Policies, 15th Ed, McGraw Hill, New York, 2002, p297.

على السلع والخدمات ، وزيادة الضرائب تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليسار AD_2 لان زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل القابل للتصرف للأفراد فينخفض إنفاقهم.⁽¹⁾ و ان تأثير الضرائب يكون بصورة غير مباشرة على احد مكونات الطلب الكلي وهو الاستهلاك من خلال تخفيض الدخل القابل للتصرف.

3- التغيير في الإنفاق الحكومي: اذ ان زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين) AD_1 لان الإنفاق الحكومي احد مكونات الطلب الكلي مثل زيادة الإنفاق على البنى التحتية كون الحكومة مصدر آخر للطلب على السلع والخدمات، وبالمقابل فان انخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الاسفل (اليسار) AD_2 (2).

4- توقعات المستهلكين والمستثمرين: ان التوقعات المتفائلة للمستهلكين والمستثمرين عن مستقبل الوضع الاقتصادي تجعلهم يزيدون من إنفاقهم ومن ثم سينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين) AD_1 ، اما التوقعات المتشائمة تجعلهم يخفضون إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الاسفل (اليسار) AD_2 .⁽³⁾

5- انتشار بطاقات الائتمان: اذ ان انتشار استخدام بطاقات الائتمان يؤدي إلى تسهيل عملية الشراء والأفراد سوف يحتفظون بنقود اقل مع زيادة وسائل الدفع الالكترونية وهذا الانخفاض في الطلب على النقود التقليدية سيجعل سرعة دوران النقود تكون اكبر ومن ثم سيزداد الإنفاق الاسمي وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين) AD_1 علما ان عرض النقد يكون ثابتا.⁽⁴⁾

6- الاصول المالية: ان زيادة ملكية الافراد للأصول المالية مثل السندات والعقارات سيجعل الافراد اكثر طمأنينة ومن ثم سيتأثر انفاقهم الاستهلاكي والاستثماري بزيادة الاستهلاك والاستثمار سينقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين) وبالعكس في حالة انخفاض كمية الأصول فان منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى الأسفل (اليسار).⁽⁵⁾

(1) Arthur O Sullivan and others, Economics Principles, Applications, and Tools, 6th Ed, Pearson, New York, 2010 , P 196.

(2) Idem.

(3) Frederic S. Mishkin, op.cit, p565.

(4) N.Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7th Ed , Worth Publishers , New York, 2010 ,P279.

(5) سيف سعيد السويدي، مدخل لأسس الاقتصاد، الطبعة السادسة، مطبعة الدوحة الحديثة، الدوحة، 2002، ص225.

7- التطورات التكنولوجية: تتيح التطورات التكنولوجية فرصاً جديدة أمام زيادة الاستثمار ومن ثم فإن منحى الطلب الكلي سينتقل إلى الأعلى (اليمين) نتيجة التطورات التكنولوجية.

8- متغيرات أخرى: كالأحداث السياسية فالاستقرار السياسي سيؤدي إلى تنشيط الاستثمار وزيادة ثقة المستهلكين ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وسينتقل منحى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين). أو توقيع اتفاقيات التجارة الحرة أيضاً سيؤدي إلى زيادة حوافز الاستثمار وزيادة ثقة المستهلكين أيضاً وسينتقل منحى الطلب الكلي إلى الأعلى (اليمين).⁽¹⁾ وبصورة عامة فإن صدمات الطلب الكلي تتصف بأنها ذات آثار مؤقتة وقصيرة المدى.⁽²⁾ والجدول (1) يوضح خلاصة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي.

جدول (1) العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

العوامل	اتجاه التغيير	اتجاه انتقال منحى AD
1- عرض النقد	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
2- الضرائب	زيادة	انتقال إلى الأسفل
	انخفاض	انتقال إلى الأعلى
3- الانفاق الحكومي	زيادة	انتقال إلى الأعلى
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
4- توقعات المستهلكين والمستثمرين	توقعات متفائلة	انتقال إلى الأعلى
	توقعات متشائمة	انتقال إلى الأسفل
5- بطاقات الائتمان	انتشار وسائل الدفع الالكتروني	انتقال إلى الأعلى
	زيادة	انتقال إلى الأعلى
6- الاصول المالية	انخفاض	انتقال إلى الأسفل
	حدوث تطورات تكنولوجية	انتقال إلى الأعلى
8- متغيرات اخرى	الأحداث السياسية (استقرار سياسي)	انتقال إلى الأعلى
	توقيع اتفاقيات التجارة الحرة	انتقال إلى الأعلى

المصدر: من إعداد الباحث

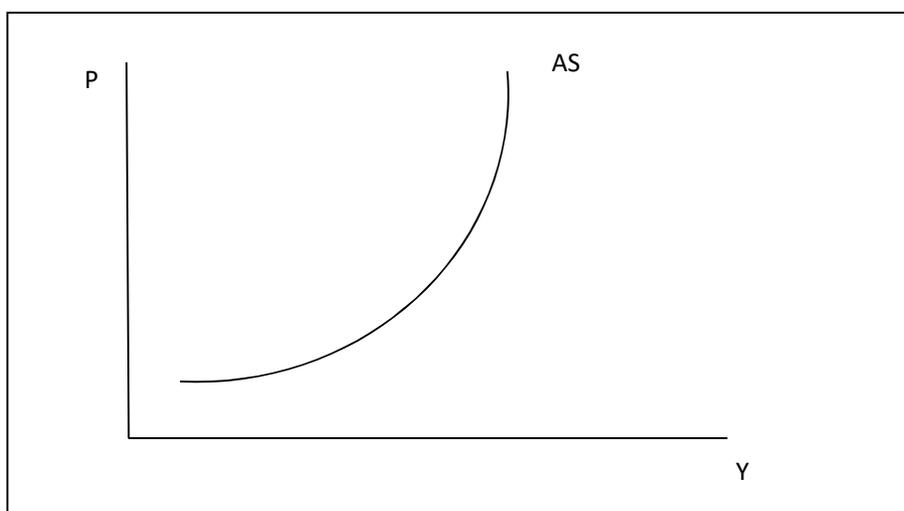
⁽¹⁾ سامويلسون ونوردهاوس ، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006 ، ص505.

⁽²⁾ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس وزراء جمهورية مصر ، مصدر سابق، ص6.

ثانياً: صدمات العرض الكلي (Aggregate Supply Shocks)

يعرف العرض الكلي هو إجمالي الناتج القومي الذي يرغب قطاع الأعمال بإنتاجه وبيعه خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة عند مستويات الأسعار المختلفة⁽¹⁾. ويمكن تصوير منحنى العرض الكلي بالشكل (4).

شكل (4) منحنى العرض الكلي



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006، ص23.

ومن خلال المنحنى يتبين ان العلاقة بين الناتج الحقيقي Y والمستوى العام للأسعار P علاقة طردية ، وهذا المنحنى يمثل منحنى العرض الكلي القصير الأجل أما منحنى العرض الكلي طويل الأجل فيكون عمودياً ليمثل مستوى التشغيل الكامل للإنتاج.⁽²⁾

يمكن تعريف **صدمة العرض الكلي** بأنها الأحداث الخارجية التي تنقل منحنى العرض الكلي.⁽³⁾ أو هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه.⁽⁴⁾ أو هي حدوث تغيير في احد مكونات دالة العرض الكلي ما يؤدي إلى تغيير العرض الكلي مثلاً ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكاليف فينخفض الناتج

(1) خالد واصف الوزني زاحمد حسين الرفاعي، مصدر سابق، ص140

(2) نفس المصدر، ص141.

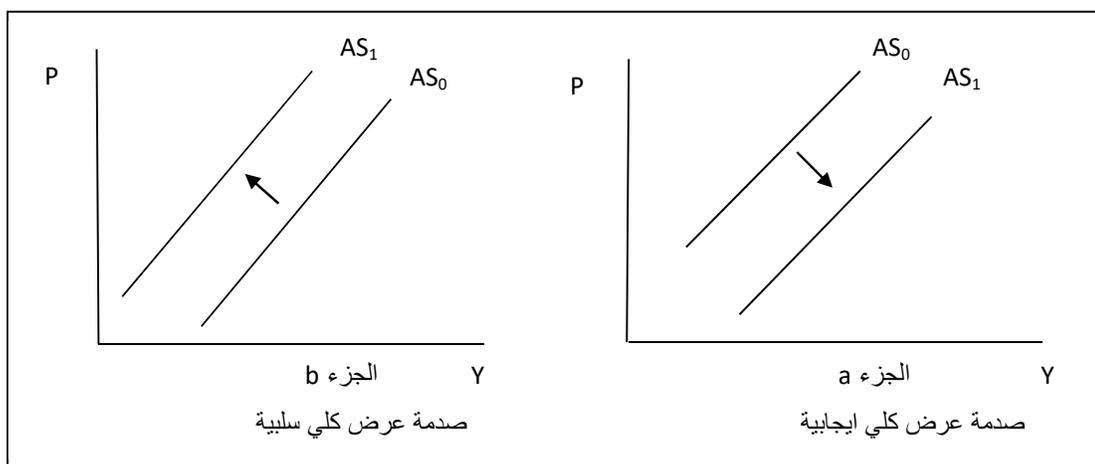
(3) Arthur O. Sullivan and Steven M. Sheffrin, Economics Principles and Tools, 5th, Pearson prentice hall, New Jersey, 2006, p536.

(4) أسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، مطبعة المنهاج، عمان، 2003، ص214.

وينخفض العرض الكلي.⁽¹⁾ وكذلك تعرف بأنها تغير مفاجئ في تكلفة عناصر الإنتاج أو في الإنتاجية تؤدي الى طفرات حادة في العرض الكلي.⁽²⁾ أو هي اضطراب في العرض الكلي ناجم عن تدهور في متغيرات غير مسيطر عليها داخليا كالنقص غير المتوقع في مستلزمات الإنتاج المستوردة أو تدهور في الظروف المناخية بحيث لا يكون للحكومة دور مباشر في التأثير فيها، وهذا الاضطراب سيؤدي الى تغير تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي.⁽³⁾

عرفت صدمة العرض في ضوء معدل التبادل التجاري بأنها الانخفاض في العرض الكلي الناجم عن تدهور معدل التبادل التجاري (Term of trade) بسبب تغير سلبي في أسعار الصادرات (انخفاضها) أو أسعار الواردات (ارتفاعها) فضلا عن ركود الطلب على الصادرات ومن ثم ستؤثر في القدرة الاستيرادية للبلد خاصة إذا كانت درجة الاندماج كبير في السوق العالمية وعندها فان تدني القدرة الاستيرادية سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض مستوى العرض الكلي.⁽⁴⁾ منحنى العرض الكلي شأنه شأن منحنى الطلب الكلي ينتقل نتيجة الصدمات الاقتصادية التي تؤثر فيه اما بشكل ايجابي أو سلبي فصدمة العرض الكلي الايجابية تعني انتقال منحنى العرض إلى الأسفل (اليمين) من AS_0 إلى AS_1 كما في الجزء (a) من الشكل (5) اما صدمة العرض السلبية فان منحنى العرض الكلي ينتقل إلى الأعلى (اليسار) من AS_0 إلى AS_1 كما في الجزء (b) من الشكل نفسه.

شكل (5) صدمات العرض الكلي الايجابية والسلبية



Source: Frederic S. Mishkin, The Economics of Money and Financial Markets, 8th Ed, Pearson Addison Wesley, New York, 2007, p571.

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس وزراء جمهورية مصر، مصدر سابق، ص10.

(2) سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص442.

(3) قصي عيود فرج الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 1995، ص3-4.

(4) نفس المصدر، ص3.

يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين الأول الناتج الكامن* الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات مع استغلال الموارد المتاحة استخداما امثل أي استغلال جميع الموارد من عمل وراس مال وارض وكذلك التكنولوجيا المتاحة استخداما كفوءاً وإنتاج اكبر قدر من السلع والخدمات دون أي هدر في الطاقة الكامنة ، والآخر هو تكاليف عناصر الإنتاج التي منها الأجور فضلا عن تكاليف المواد الأولية والطاقة كالنفط مثلا .⁽¹⁾ ومن العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي أو دالة الإنتاج الكلية هي:-

1- تكاليف عوامل الإنتاج: تعد الأجور احد أهم العوامل التي تؤثر في تكاليف الإنتاج ومن ثم فان مطالبة العاملين بأجور نقدية أعلى من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض الأرباح وارتفاع التكاليف فتعتمد المنشأة إلى تخفيض إنتاجها فينتقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى (اليسار) من AS_0 إلى AS_1 فينخفض الناتج وترتفع الأسعار وبالعكس إذا انخفضت أسعار عوامل الإنتاج فان منحنى العرض الكلي سينتقل إلى أسفل (اليمين) إلى AS_2 ⁽²⁾ فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار كما في الشكل (6), وكذلك فان كفاءة استغلال الموارد المستخدمة والتكنولوجيا تؤثر ايضا على التكاليف. وأيضا إذا ارتفعت أسعار النفط كما حدث أول مرة عام 1973 الذي تضاعف أربع مرات أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى (اليسار) إلى AS_1 .⁽³⁾ وتكرر ارتفاع أسعار النفط عام 1979 بسبب الثورة الإيرانية وانخفاض إنتاج إيران النفطي،⁽⁴⁾ وفي بداية عقد التسعينات ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى بسبب حرب الخليج الثانية ولكن كان هذا الارتفاع على نطاق اقل.⁽⁵⁾ وعلى النقيض في عامي 1997 و1998 انخفضت أسعار النفط من 20 دولار تقريبا إلى 12 دولار تقريبا بسبب حدوث الازمة الآسيوية ومن ثم انخفاض التكاليف عوامل الإنتاج المستوردة وسيكون انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين (أسفل) إلى AS_2 وهذا الانخفاض له آثار ايجابية على الاقتصاد فزاد الناتج وانخفضت الأسعار.⁽⁶⁾

* الناتج الكامن يمثل مستوى الإنتاج الطبيعي مضافا الية معدل النمو السنوي للناتج ولمدة زمنية معينة.

(1) خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي ، مصدر سابق ، ص142.

(2) اسامة بشير الدباغ و ائيل الجومرد، مصدر سابق، ص214.

(3) William J. Baumol and Alan S. Blinder, Economics Principles and Policy , 11th Ed , South Western, China , 2009 , p595.

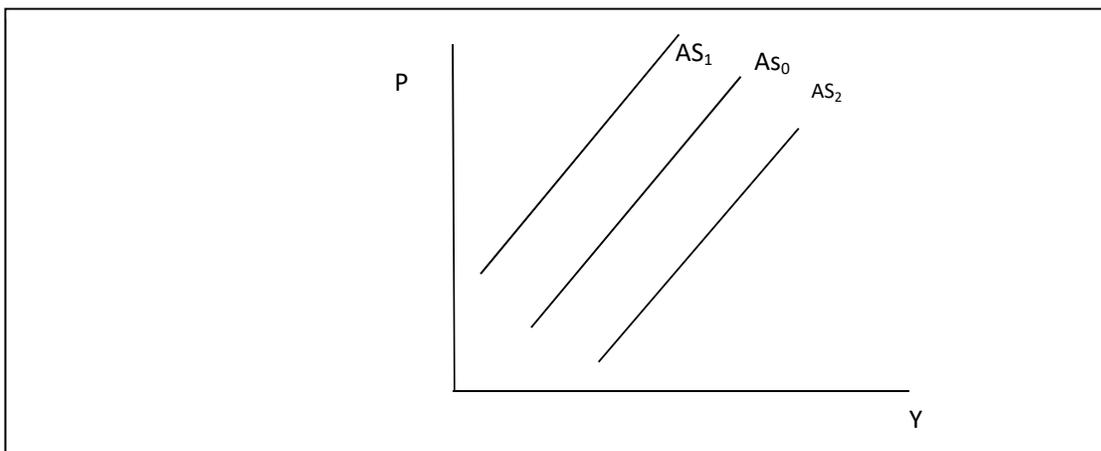
(4) احمد بريهي العلي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد1، 2010، ص5.

(5) William J. Baumol and Alan S. Blinder, Economics Principles and Policy, Op. Cit,P595

(6) Arthur O. Sullivan and Steven M. Sheffrin, Op. Cit, p538.

2- التغيير في المستوى التكنولوجي: اذ يؤدي التحسن في الوضع التكنولوجي إلى زيادة الإنتاجية وهذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض تكاليف الوحدة الواحدة ومن ثم فإن العرض الكلي سيزداد وينتقل المنحنى إلى أسفل (اليمين) إلى AS_2 فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار .

شكل (6) انتقال منحنى العرض الكلي



المصدر: عبد الحليم كراجه وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2001، ص82.

3- التغيير في حجم القوة العاملة والتكوين الرأسمالي ان الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة قوة العمل ، والزيادة في تكوين رأس مال الثابت تؤدي غالبا إلى زيادة الطاقة الإنتاجية واتساع إمكانيات الإنتاج المتاحة في الاقتصاد وهذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأسفل (اليمين) إلى AS_2 فيزداد الناتج الكلي وتنخفض الأسعار .⁽¹⁾ ويمكن ان ينخفض حجم القوة العاملة بسبب الهجرة مثلا فينخفض عرض العمل وترتفع الأجور وسينتقل منحنى العرض الكلي الى الأعلى (اليسار) AS_1 .

4- وهناك عوامل أخرى يمكن ان تؤدي إلى تغيير مستوى الناتج الكلي (ارتفاع أو انخفاض) ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي منها تغيرات الطقس والمناخ مثل الجفاف والبرد الشديد، والعامل الآخر هو الاختراعات والابتكارات في تقنيات الإدارة التي تعمل على تحسين الكفاءة، وأيضا فان الأنظمة والقوانين الحكومية مثل قوانين مكافحة التلوث التي تؤثر في التكنولوجيا المستخدمة وطرق الإنتاج.⁽²⁾

⁽¹⁾ اسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مصدر سابق، ص216.

⁽²⁾ Andrew B. Abel and Ben S. Bernanke, Macroeconomics, 5thEd , Pearson ,India,2005, p71.

5- تنظيم كارتل النفط الدولي يسعى الكارتل إلى تقليص المنافسة ومن ثم يمكنه من رفع أسعار النفط العالمية وعلى النقيض من ذلك ان تفكيك كارتل النفط يؤدي دوراً ايجابياً على أسعار النفط والأجور أيضاً.⁽¹⁾

جدول (2) العوامل المؤثرة في العرض الكلي

العوامل	اتجاه التغيير	اتجاه انتقال منحنى AS
1- تكاليف عوامل الإنتاج (الأجور، أسعار النفط)	زيادة	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
2- المستوى التكنولوجي	انخفاض	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
3- حجم القوة العاملة	تطور المستوى التكنولوجي	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
4- التكوين الرأسمالي	زيادة	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
5- الطقس والمناخ	انخفاض	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
6- الاختراعات والابتكارات	زيادة التكوين الرأسمالي	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
7- قوانين مكافحة التلوث	الجفاف والبرد الشديد	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
8- الكارتل	ظهور وانتشار الابتكارات	انتقال إلى الأسفل (اليمين)
	زيادة ضرائب التلوث	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
	تنظيم الكارتل	انتقال إلى الأعلى (اليسار)
	تفكيك الكارتل	انتقال إلى الأسفل (اليمين)

المصدر من إعداد الباحث.

وهناك صدمات مهمة تؤثر في منحنى العرض الكلي التي هي :-

1- صدمات أسعار النفط: ان من أهم أسباب تضخم الناتج* في عقد السبعينات إلى منتصف عقد الثمانينات في الدول الصناعية في العالم هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط.⁽²⁾ حدثت الصدمة البترولية الأولى في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 عندما خفضت مجموعة من الدول العربية معروضها من النفط أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وهذه هي الصدمة النفطية الأولى التي كانت لها اثاراً سلبية على بعض الدول الصناعية منها العجز في ميزان الحساب الجاري فضلاً عن ان هذه الصدمة قادت إلى الكساد خلال عامي 1974، 1975، اذ حققت بعض الدول منها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان معدلات نمو حقيقية سلبية أما الدول النامية غير النفطية فعانت جزئياً من ارتفاع أسعار النفط وجزئياً من جراء الكساد العالمي.

وحدثت الصدمة البترولية الاخرى في عام 1979 مع قيام الثورة الإيرانية اذ ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من 38 دولار نتج عنها معاناة قوية للدول النامية غير النفطية منها مشكلة

⁽¹⁾ N.Gregory Mankiw, Op .Cit, p280.

* تضخم الناتج يعني الزيادة في الاسعار التي تنتج عن زيادة تكاليف الانتاج الذي لا يتصل مباشرة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي.
⁽²⁾ Robert J. Gordon and Stanley G. Harris, Macroeconomics, 11thEd , Pearson, New York , 2009 , p252.

المديونية الخارجية من اجل مواجهة ارتفاع أسعار النفط ومعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات ولكن الدول الصناعية استطاعت نقل عبء ارتفاع أسعار النفط إلى الدول النامية وظلت الدول النامية هي الأكثر عجزا وتحت المديونية الخارجية. (1) شهدت الأعوام 1990 و 1999-2000 و 2003-2007 ارتفاع أسعار النفط ، وعلى النقيض من ذلك حدث صدمات نفطية ايجابية بالنسبة للدول الصناعية في الاعوام 1986 و 1997-1998 اذ انخفض سعر النفط. (2) على النقيض من الدول المتقدمة والدول غير النفطية فان الدول المصدرة للنفط يمثل ارتفاع اسعار النفط صدمة ايجابية لها ومن ثم تستطيع الاستفادة من ارتفاع الايرادات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وتنمية بقية القطاعات الاقتصادية من اجل تنويع مصادر الدخل القومي لان اقتصاديات هذه الدول أحادية الجانب ويشكل النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وعليه فان تنويع مصادر الدخل يبعد هذه الدول عن ما يسمى بالمرض الهولندي * (Dutch Disease) كما حصل في السنوات التي انخفض فيها سعر النفط.

2- أسعار المنتجات الزراعية: تضخم الناتج يمكن ان يحدث نتيجة زيادة أسعار المواد الخام الأخرى غير النفط ولاسيما المنتجات الزراعية بسبب تقلبات الطقس الذي يسبب صدمة العرض كما في حالة ضعف أو تلف المحصول والذي يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الزراعية، وطبيعة صدمات العرض الناتجة عن الطقس تكون مؤقتة وبعدها تعود الأوضاع إلى طبيعتها ولكن صدمات أسعار النفط ذات تأثير طويل الامد فالزيادة الأولى في أسعار النفط استمرت من 1974 إلى 1985 ويرى العديد من المراقبين ان صدمة 2003-2007 ستستمر لمدة اطول.

3- صدمات أسعار الواردات: عندما ترتفع قيمة العملة المحلية فإنه يمكن شراء عملة أجنبية اكثر بالعملة المحلية فان الواردات تصبح ذات كلفة أعلى وهذا يسمح للمنتجين المحليين التنافس مع الواردات لرفع السعر ، ومن ثم فان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى تخفيض التضخم.

(1) عماد محمد الليثي، الرأسمالية الأمريكية من النشأة إلى احتلال العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص106-107.

(2) Robert J. Gordon and Stanley G. Harris, loc. Cit.

* المرض الهولندي اشتق هذا الاسم من تجربة هولندا بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال اثر بشكل سلبي واضعف القطاع الصناعي المحلي وبعدها تضررت هذه الموارد فسمي بالمرض الهولندي وللزيد حول المرض الهولندي ينظر في ذلك

- مايج شبيب الشمري، مضاعف المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية، المجلد 10، العدد 3، 2008، ص169-184.

- كريستين إبراهيم زادة ، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة ، مجلة التمويل والتنمية IMF، المجلد 40، العدد 1 ، مارس، 2003، ص 50-51.

4- صدمات نمو الإنتاجية: عندما تنمو الإنتاجية فإن إنتاجية العامل المتغير ستزداد وهذه الزيادة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة ومن ثم الأسعار، وتأثير الإنتاجية في التضخم لا يظهر خلال سنة أو سنتين ولكن يظهر اثر نمو الإنتاجية في التضخم من خمس الى عشر سنوات ويسمى هذا (اتجاه نمو الإنتاجية) ، وتباطأ هذا الاتجاه في الولايات المتحدة في المدة من 1965- 1980 الذي يساعد على تفسير معدلات التضخم المرتفعة ولكن هذا النمو تعافى تدريجيا بعد عام 1980 مما أدى إلى انخفاض التضخم خلال المدة من 1980-1985 وفي المدة من 1995-2004 زاد معدل نمو الإنتاجية أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم.⁽¹⁾

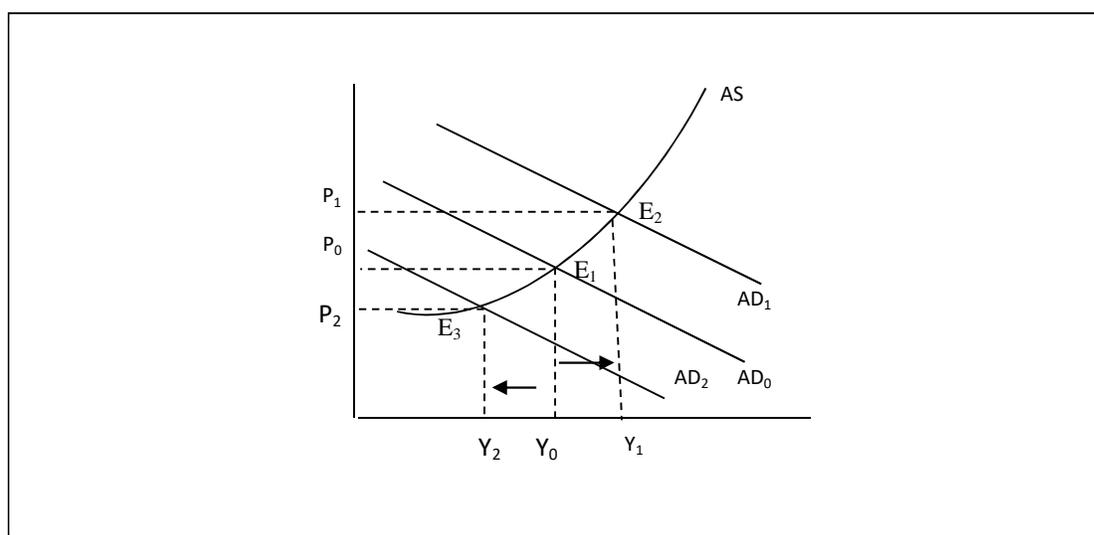
⁽¹⁾ Robert J. Gordon and Stanley G. Harris, Op.Cit,p252-254.

المطلب الثاني: آثار صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي في التوازن الاقتصادي

أولاً: آثار صدمات الطلب الكلي في التوازن الاقتصادي

من اجل توضيح اثار صدمات الطلب في التوازن الاقتصادي الكلي سنجمع منحني الطلب الكلي والعرض الكلي في الشكل (7) لغرض بيان هذا الأثر في الدخل أو الناتج الحقيقي ومستوى الأسعار نتيجة حدوث صدمة طلب.

شكل (7) اثار صدمات الطلب في التوازن الاقتصادي



المصدر: ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص273.

سيكون الاقتصاد في حالة توازن في مستوى التشغيل الكامل عند E_1 عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_0 مع منحنى العرض الكلي AS عند مستوى للدخل أو الناتج الحقيقي هو Y_0 والمستوى العام للأسعار سيكون P_0 ، وان انتقال منحنى الطلب الكلي نتيجة حدوث صدمة ايجابية إلى AD_1 عند E_2 فان آثار الصدمة تعتمد على انحدار أو ميل منحنى العرض الكلي فإذا كان منحنى العرض الكلي شديد الانحدار فان الصدمة ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع تغير بسيط في الناتج والنتيجة هي حدوث التضخم (تضخم جذب الطلب) أما إذا كان منحنى العرض الكلي قليل الانحدار فيكون اثر الصدمة زيادة الناتج بشكل كبير مع كل زيادة في السعر.⁽¹⁾

بصورة أدق إذا قطع منحنى الطلب الكلي AD_1 منحنى العرض الكلي في الجزء الأفقي (المدى الكينزي) فان الناتج سيزداد مع بقاء مستوى الأسعار ثابتاً أو بتغير بسيط ولكن اذا قطع

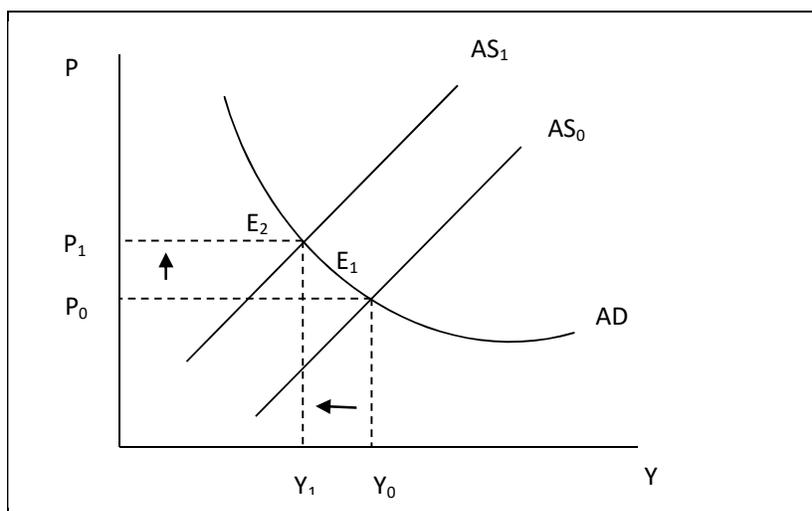
(1) احمد فريد مصطفى ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص112 .

منحنى الطلب الكلي AD_1 منحنى العرض الكلي في الجزء الصاعد أو العمودي (عند مستوى التشغيل الكامل) فان النتيجة ستكون ارتفاع كبير في مستوى الأسعار مع تغيرات بسيطة في الناتج والنتيجة هي التضخم (تضخم جذب الطلب).⁽¹⁾ اما اذا انتقل منحنى الطلب الكلي نتيجة حدوث صدمة سلبية الى AD_2 عند النقطة E_3 فان النتيجة ستكون انخفاض الناتج إلى Y_2 مع انخفاض مستوى الأسعار إلى P_2 وحدث حالة من الركود الاقتصادي.⁽²⁾

ثانياً: آثار صدمات العرض الكلي في التوازن الاقتصادي

سنقتصر على تحليل آثار صدمات أسعار النفط كإحدى صدمات العرض على التوازن الاقتصادي فمثلاً في البلدان المستوردة للنفط اذا كان الاقتصاد في حالة توازن عندما يقطع منحنى العرض AS_0 منحنى الطلب الكلي AD عند E_1 ويكون مستوى الناتج Y_0 ومستوى الأسعار P_0 ، وعند ارتفاع أسعار النفط عندها سينتقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار (الأعلى) إلى AS_1 أي حدوث صدمة سلبية عند E_2 ونرى من خلال الشكل البياني ان مستوى الناتج انخفض إلى Y_1 ومستوى الأسعار ارتفع إلى P_1 (تضخم دفع الكلفة) والذي أدى الى حدوث ما يسمى بالركود التضخمي (Stagflation).⁽³⁾

شكل (8) اثار صدمة العرض السلبية



المصدر: نعمة الله نجيب ابراهيم ، اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص317.

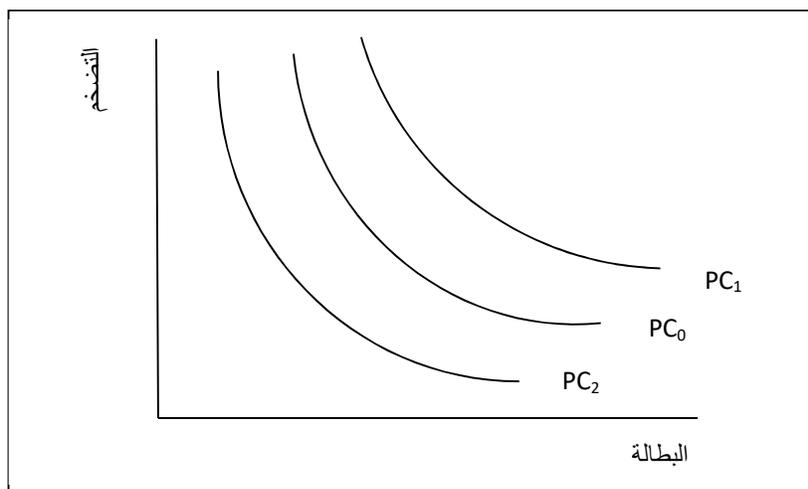
⁽¹⁾ أسامة بشير الدباغ و اثيل الجومرد، مصدر سابق ، ص222.

⁽²⁾ Robert C. Guell, Op. Cit , p123.

⁽³⁾ Frederic S. Mishkin, Op. Cit, p575.

وانخفاض مستوى الناتج يعني ارتفاع معدل البطالة فالركود التضخمي أو التضخم الركودي وهو تزواج بين التضخم وارتفاع معدلات البطالة ، وهذه الحالة عدلت فكرة منحنى فيليبس الذي يوضح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة .⁽¹⁾ وفكرة هذا المنحنى قدمت من قبل الاقتصادي الانجليزي فيليبس (A. W. Philips) اذ اثبت ان العلاقة بين التضخم والبطالة هي عكسية ، فحينما يكون التضخم مرتفعاً فان البطالة تكون منخفضة ويفسر ذلك عندما يكون الطلب الكلي في حالة زيادة بمعدل كبير فان المؤسسات ستزيد إنتاجها وتزيد طلبها على الأيدي العاملة وترتفع الأجور وتزداد التكاليف ومن ثم الأسعار، وفي حالة الركود فان الطلب سينخفض فتتخفض الأسعار فتقوم المنشآت بتخفيض الطاقة الإنتاجية و الاستغناء عن عدد كبير من العمال أي تراجع معدل التضخم وارتفاع البطالة.⁽²⁾ ولكن ارتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي وبروز ظاهرة التضخم الركودي أي ارتفاع معدلات كل من التضخم والبطالة أدت إلى التشكيك في صحة فكرة منحنى فيليبس، اذ ان صدمات العرض الكلي السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس إلى أعلى من PC_0 إلى المنحنى PC_1 أي مزيد من التضخم والبطالة، أما في حالة صدمات العرض الايجابية ان منحنى فيليبس سينتقل إلى الأسفل إلى المنحنى PC_2 وكما موضح في الشكل (9).⁽³⁾

شكل (9) صدمات العرض ومنحنى فيليبس



المصدر: سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام ،مصر، 1994، ص 875.

⁽¹⁾ Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Macroeconomics Principles, Problems and Policies, 17th Ed , McGraw Hill, New York , 2008 , p293.

⁽²⁾ عبد الحليم كراجه واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2001، ص145-146.

⁽³⁾ سامي خليل ،مصدر سابق، ص874-876.

هذه الآثار التي تم مناقشتها بالنسبة للدول الصناعية المستوردة للنفط ولكن الصدمات السلبية بالنسبة للدول المتقدمة هي ايجابية بالنسبة للدول المصدرة للنفط ومنها العراق ومجموعة من الدول العربية فارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة الناتج وكذلك زيادة إيرادات هذه الدول ولكن برامج التنمية الاقتصادية لهذه الدول أو الطاقات الإنتاجية لم تكن مهيأة للتوسع في حجم الاستثمارات وأصبح هناك فجوة بين الأصول المالية والاستثمارات الحقيقية ، وكان من المفترض على هذه الدول تحويل الأصول المالية إلى أصول رأسمالية منتجة من اجل المحافظة على قيمة هذه الأصول المالية من التآكل نتيجة انخفاض قيمتها بسبب الأوضاع التضخمية وتغيرات سعر الصرف.(1) وبالمقابل فان الدول المصدرة للنفط ستواجه ارتفاع في أسعار المنتجات والمواد والسلع النهائية المستوردة من تلك الدول (تضخم مستورد) فالدول الصناعية ستنتقل عبء ارتفاع أسعار النفط عن طريق رفع أسعار منتجاتها المصدرة .

مشكلة التضخم الركودي تفاقمت أيضا في الدول النامية نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور قبل ان يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل وهذه الحالة هي التي تؤدي إلى حدوث التضخم الركودي أي انخفاض مستوى التشغيل مع ارتفاع في الأسعار، فضلا عن ان السياسات المالية والنقدية لم تسيطر على مثل هذا النوع من التضخم الذي يترافق مع مستويات عالية من البطالة وان الاستمرار في عدم التدخل لعلاجها سيؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة ويمكن ان يصل التضخم الى التضخم الجامح، وفي الأساس ان هذه المشكلة قد ظهرت بوادرها بسبب تطبيق الدول النامية برامج صندوق النقد الدولي التي أدت إلى تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة وتمثلت هذه الاسباب بالاتي(2):-

1- الاسباب التي فاقمت من مشكلة التضخم هي:-

- أ- زيادة أسعار الطاقة الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية.
- ب- زيادة سعر الفائدة مما أدى إلى زيادة تكاليف الاستثمار ومن ثم تكاليف الإنتاج.
- ج- زيادة أسعار الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة للموظفين.
- د- إلغاء الدعم السلمي ولا سيما المخصص للسلع الغذائية.

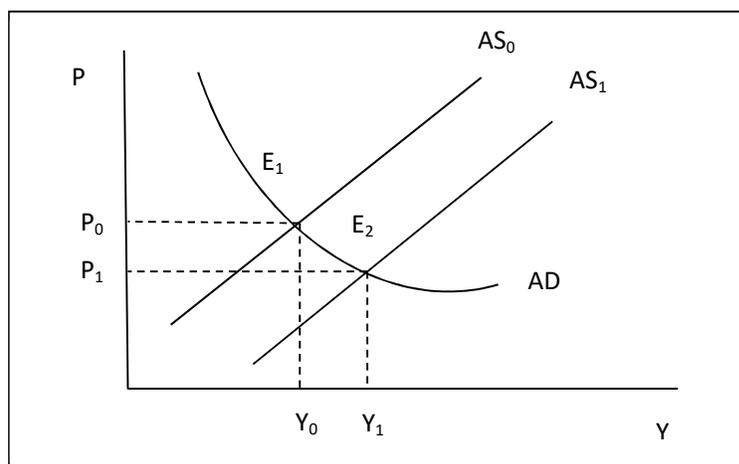
2- الاسباب التي فاقمت من حالة الركود هي:-

(1) سالم توفيق النجفي ، موروثة القرن العشرين مقاربات اقتصادية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2001 ، ص192.
(2) فواز جار الله وهيثم اكرم سعيد، تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 25، 26، 2009، ص80-81.

- أ- تخفيض حجم الإنفاق العام لإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار.
 ب- إيقاف التوظيف الحكومي ما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام.
 ج- تخفيض عجز الموازنة وتكوين فوائض حكومية.
 د- خصخصة الخدمات العامة ولا سيما الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.
 هـ- تثبيت الرواتب والأجور وعدم زيادتها عند حدوث التضخم الأمر الذي سيؤدي إلى ترك الوظائف الحكومية والبحث عن فرص عمل أفضل.

أما صدمات العرض الايجابية (بالنسبة للدول المستوردة للنفط) فتحدث عندما تنخفض أسعار النفط فتتخفض تكاليف الإنتاج فيزيد الناتج وينتقل منحنى العرض الكلي إلى أسفل (اليمين) فضلا عن انخفاض مستوى الأسعار وهذه الصدمة هي مفيد بالنسبة للدول الصناعية المستوردة للنفط وكما موضح بالشكل (10).⁽¹⁾ ففي أعقاب الصدمات النفطية الايجابية في مدة التسعينات ولا سيما من 1996-2000 التي كان الاقتصاد الأمريكي فيها يسير بمستوى جيد حيث ان معدل البطالة وصل إلى أدنى مستوياته منذ عام 1969، والتضخم أيضا في عامي 1997 و1998 كان اقل من أي وقت منذ 1961.⁽²⁾ اما بالنسبة للدول المصدرة للنفط فان انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى انخفاض الناتج و ستتخفض إيراداتها النفطية ومن ثم تكون عبة أمام تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والخطط الاستثمارية.

شكل (10) اثار صدمة العرض الايجابية



Source : Paul Krugman and Robin Wells, Macroeconomics, second edition, Worth Publishers, New York, 2009, P337.

⁽¹⁾ Robert C. Guell, Op. Cit, P128-129.

⁽²⁾ Robert J. Gordon and Stanley G. Harris, Op.Cit,p258.

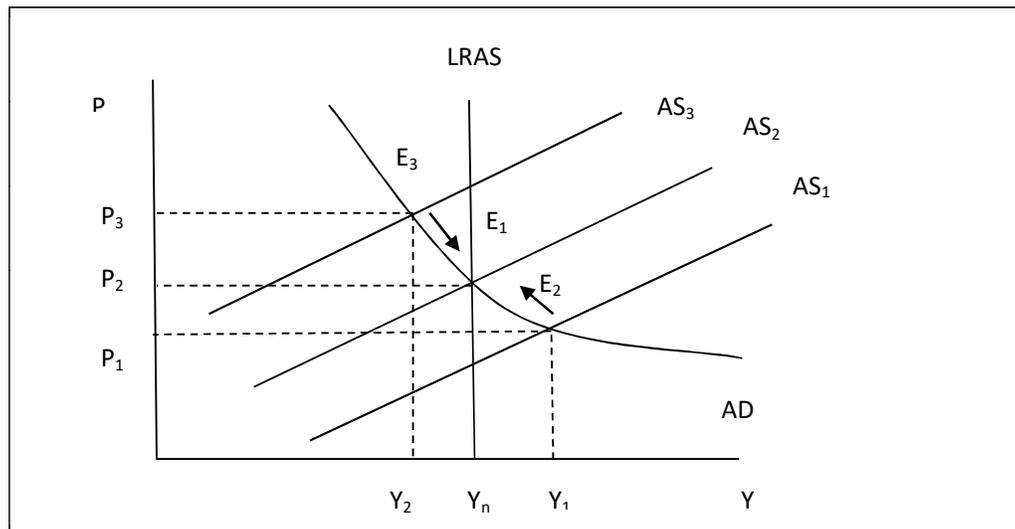
وحجم تأثير صدمات أسعار النفط في الاقتصاد يعتمد على عدة عوامل هي (1):-

- 1- حجم الصدمة من حيث السعر الحقيقي للنفط أو نسبة الزيادة في أسعار النفط.
- 2- استمرار الصدمة وهذا يتوقف على عوامل كثيرة منها سياسية واقتصادية، اذ ان ارتفاع سعر النفط حالياً ناتج عن ارتفاع الطلب الآسيوي المتزايد على النفط.
- 3- تبعية الاقتصاد للنفط اذ إن الولايات المتحدة تستهلك الطاقة الان اقل مما كانت عليه عام 1970 وإنتاجها الحالي هو اقل ما كان عام 1970.
- 4- استجابة السلطات العامة للسياسات النقدية والمالية.

ما تم عرضه يمثل تأثير صدمات العرض في المدى القصير وذكرنا سابقا ان منحنى العرض الكلي في المدى الطويل LRAS يكون عمودياً على المحور الأفقي ومن ثم فان التوازن في الأجل الطويل يكون عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي طويل الأجل عند مستوى للناتج Y_n عند E_1 الذي يمثل مستوى الناتج الكامن ولكن في اوقات الانتعاش الاقتصاد ينتج بمستوى أعلى من مستوى الناتج الكامن في المدى الطويل عند مستوى Y_1 أي في المستوى الذي يتقاطع فيه منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي قصير الأجل AS_1 عند E_2 ، ومستوى البطالة سيكون منخفضا وستقوم الشركات بالمنافسة فيما بينها للحصول على المواد الأولية اللازمة للإنتاج وعلى الأيدي العاملة وسيكون هناك ميل للأجور والأسعار للارتفاع وهذا الارتفاع سينقل منحنى العرض الكلي قصير الأجل حتى يصل إلى المستوى AS_2 بحيث يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي AD ومنحنى العرض الكلي طويل الأجل LRAS عند E_1 ويعود إلى مستوى التوازن طويل الأجل Y_n وسيكون الاقتصاد في حالة توازن في المدى الطويل والشكل (11) يوضح هذه الآلية.

(1) Nouriel Roubini and Bard Setter, The effects of the recent oil price shock on the U.S. and global economy , على الموقع (www.stern .nyn.edu) 2004 .

شكل (11) التوازن في المدى الطويل



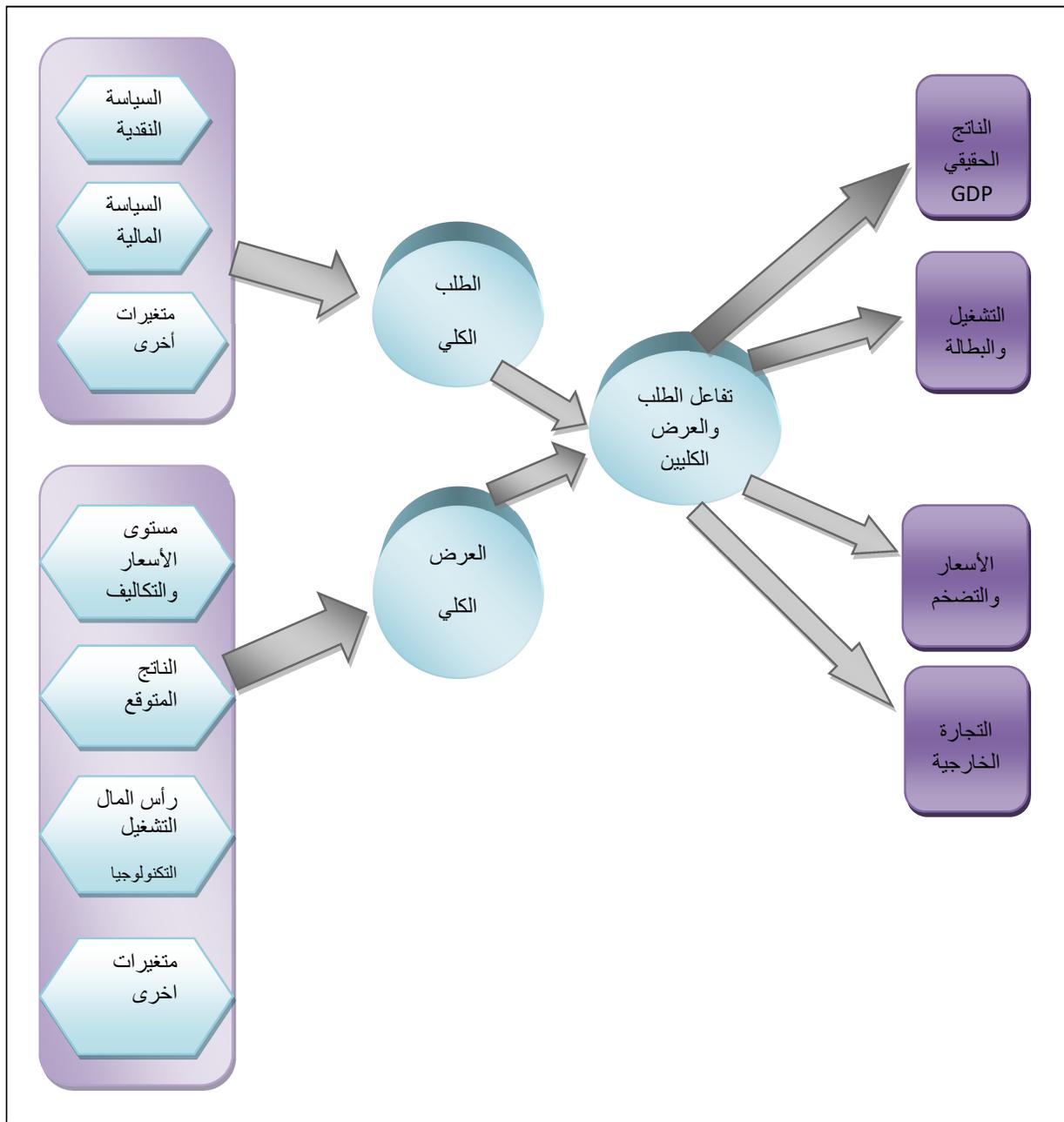
Source: Roger A. Arnold, Macroeconomics, 9th Ed , South-Western, China, 2010, P237.

وبالعكس اذا كان الاقتصاد ينتج في مستوى اقل من مستوى الناتج الكامن عند المستوى Y_2 عند E_3 فان معدل البطالة سيكون اكبر من المعدل الطبيعي وسيكون هناك منافسة فيما بين العمال للحصول على الوظائف بأجور اقل فانخفاض الأجور سيخفض التكاليف وسينتقل منحنى العرض الكلي قصير الأجل من AS_3 إلى أسفل AS_2 ويعود الاقتصاد إلى مستوى التوازن طويل الأجل.⁽¹⁾

ويمكن عرض العوامل التي تؤثر في منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي ومن ثم التوازن الاقتصادي والذي سيؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومجمل النشاط الاقتصادي بالمخطط التوضيحي التالي:-

⁽¹⁾ Arthur O. Sullivan and others , Op. Cit, p 206-207.

مخطط (1) العوامل المؤثرة في منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي



Source: Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, Macroeconomics, 17th Ed, McGraw Hill, North America, 2001, P77.

المطلب الثالث: الآثار الديناميكية لصدمة الطلب الكلي والعرض الكلي

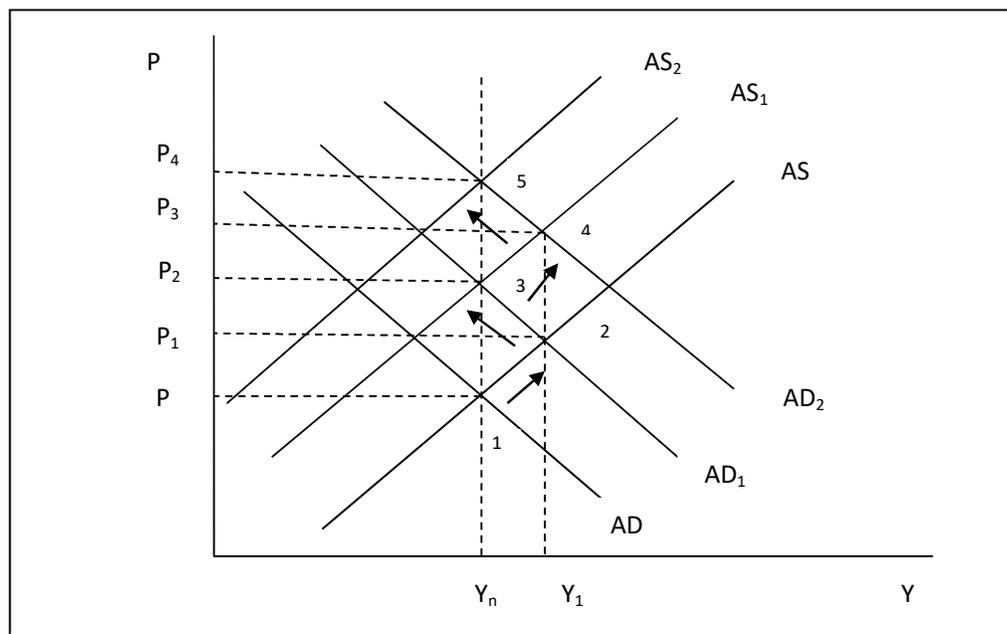
أولاً: الآثار الديناميكية لصدمة الطلب الكلي

ذكرنا سابقاً أن حدوث صدمة في منحى الطلب الكلي الناتجة عن قيام السلطة النقدية بزيادة عرض النقد مثلاً ستؤدي إلى انتقاله إلى أعلى (اليمين) من AD_1 إلى AD_2 وهذا سيؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي إلى Y_1 وارتفاع مستوى الأسعار إلى P_1 وسيكون الاقتصاد في حالة توازن جديدة في النقطة (2) وأصبح الناتج الحقيقي والأسعار أعلى من مستواه عند مستوى التشغيل الكامل وهذا الارتفاع في الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج الأخرى وسينتقل منحى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى) إلى AS_1 والاقتصاد يصبح في وضع توازني جديد عند النقطة (3) وسينخفض الناتج الحقيقي ليعود إلى مستوى التشغيل الكامل أما مستوى الأسعار سيرتفع إلى P_2 ⁽¹⁾ وسيكون الأثر النهائي عودة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل ولكن يكون مصحوباً بارتفاع مستوى الأسعار (تضخم).

فاذا قامت السلطة النقدية في السنة التالية بزيادة عرض النقد فإن منحى الطلب الكلي سينتقل إلى AD_2 فيزداد الناتج الحقيقي مرة أخرى إلى Y_1 مع ارتفاع مستوى الأسعار إلى P_3 وسيكون الاقتصاد في حالة توازن في النقطة (4) وزيادة الأسعار ستؤدي إلى زيادة الأجور وتكاليف العوامل الأخرى فينتقل منحى العرض الكلي إلى AS_2 فينخفض الناتج الحقيقي إلى مستوى التشغيل الكامل ولكن الأسعار سترتفع إلى مستوى أعلى من السابق إلى P_4 وستكون النتيجة النهائية لهذه العملية هي عودة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل مع ارتفاع مستوى التضخم إلى مستويات أعلى، وستستمر هذه العملية في كل مرة تقوم بها السلطة النقدية بزيادة عرض النقد وسيتم ارتفاع مستوى التضخم⁽²⁾ والشكل (12) يوضح الآثار الديناميكية لصدمة الطلب.

(1) محمد عزت غزلان، الاقتصاد الكلي الحسابات، النظرية، السياسة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص178.
(2) احمد أبو الفتوح علي الناقفة، نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، الطبعة الأولى، مطبعة الأشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص162.

شكل (12) الآثار الديناميكية لصدمة الطلب



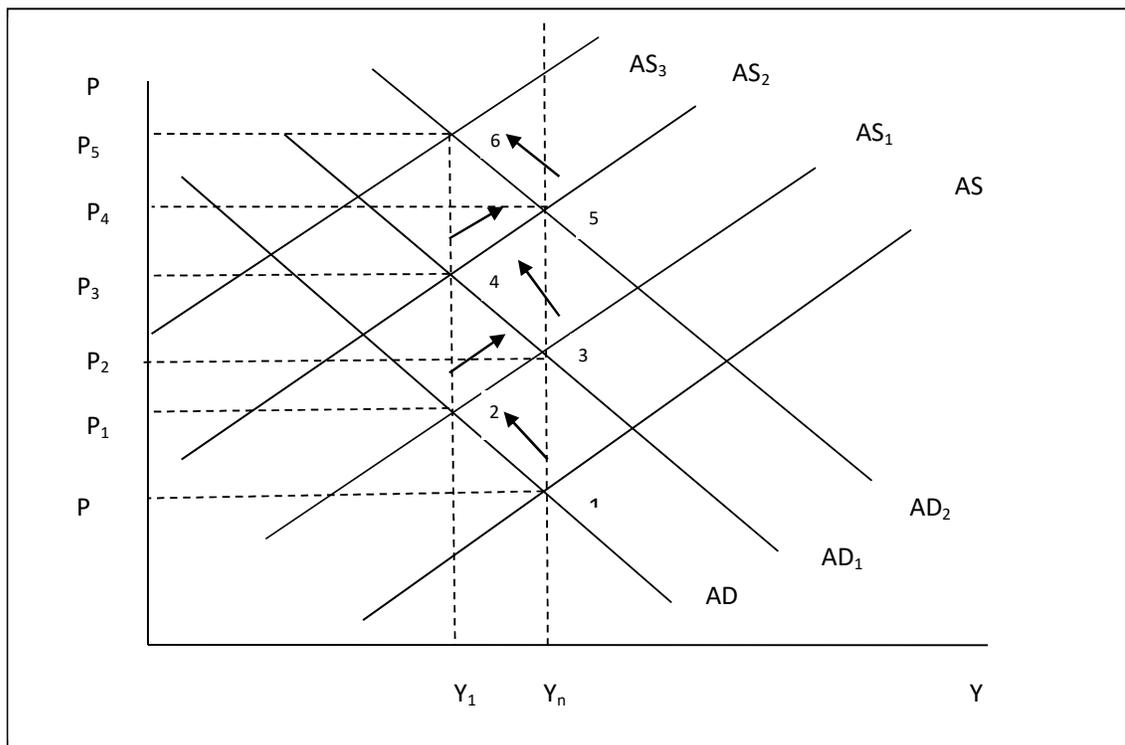
Source: Manfred Gartner, Macroeconomics, Third Edition, Prentice Hall, England, 2009,P224.

ثانياً: الآثار الديناميكية لصدمة العرض الكلي

عند حدوث صدمة عرض ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط مثلاً فإن منحنى العرض الكلي سينتقل إلى AS_1 وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج الحقيقي إلى Y_1 وهو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل مع ارتفاع مستوى الأسعار إلى P_1 وسيكون الاقتصاد في حالة توازن في النقطة (2) ، في حالة سعي الدولة لإعادة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فتقوم بزيادة عرض النقد فيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى AD_1 وسيصبح الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل في النقطة (3) ولكن تكون تكلفة ذلك ارتفاع مستوى الأسعار إلى P_2 . وهذا الارتفاع في مستوى الأسعار سينقل منحنى العرض الكلي إلى AS_2 فينخفض الناتج الحقيقي إلى Y_1 ويرتفع مستوى الأسعار إلى P_3 وسيكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل في النقطة (4). وفي كل مرة تقوم الدولة في التدخل من أجل إعادة التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل فإن النتيجة هي مزيد من ارتفاع الأسعار.⁽¹⁾

(1) محمد عزت غزلان، مصدر سابق، ص180.

شكل (13) الآثار الديناميكية لصدمة العرض



المصدر: احمد أبو الفتوح علي الناقا، نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، الطبعة الأولى، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص170.

المطلب الرابع: أنواع الصدمات الاقتصادية

1- الصدمات الداخلية وتنقسم إلى:-

أ- الصدمات النقدية يقصد بالصدمة النقدية الزيادة الفجائية والمهمة في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد،⁽¹⁾ وتأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها وهناك من يحتسبها عن طريق سلوك البنك المركزي بالتدخل في المعروض النقدي خلال عمليات السوق المفتوحة.⁽²⁾ وهذا النوع من الصدمات يعد أكثر الأنواع حدوثاً في الدول النامية وتحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق النقد على سبيل المثال تغير مفاجئ في سعر الصرف أو سعر الفائدة أو عرض النقد، ولكن إذا كان سعر الصرف يعمل بشكل جيد فإنه قد يتمكن من حماية الاقتصاد بشكل فعال ضد تلك الصدمات. وتستعين السلطة النقدية بمتغيرات عدة في سبيل تحقيق أهداف السياسة

(1) فاخر عبد الستار حيدر، التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم منهج الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، 2002، ص25.

(2) عبد الحسين جليل الغالبي، مصدر سابق، ص118.

النقدية ومن أهم هذه المتغيرات التي يمكن قياسها هي الائتمان الكلي أو سعر الفائدة الاسمي أو سعر الصرف الرسمي.⁽¹⁾

ب- الصدمات الحقيقية تأخذ هذه الصدمات شكل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي،⁽²⁾ وتتعرض العديد من الدول لهذا النوع من الصدمات وتحدث نتيجة اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية أو تحدث نتيجة حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات ما يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

2- الصدمات الخارجية يمثل هذا النوع من الصدمات بالأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز أسباب هذه الصدمات:-

أ- تغير عوائد الصادرات: إن هذه الصدمات إما أن تكون سلبية أو إيجابية والتي قد تؤدي إلى حدوث كساد بسبب انخفاض عوائد الصادرات ولا سيما في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع، وتحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية والتي تمثل صدمة سلبية إما الصدمة الإيجابية فأنها تحدث عندما تزداد عوائد الصادرات ومن ثم ارتفاع الإيرادات.

ب- تغير مستويات الهبات والمعونات الأجنبية: تحدث هذه الصدمة نتيجة تغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول المانحة عن مستواها السابق كما حصل لمصر بعد حرب الخليج إذ حصلت على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة.⁽³⁾

ج- تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية: إذ إن تدهور معدل النمو في هذه الدول تمخض عنه انخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية واثرت ذلك سلبا في حصيلة عوائد تلك الصادرات، فضلا عن ذلك فإن الدول الصناعية فرضت إجراءات حماية في الأسواق العالمية على صادرات الدول النامية ما زاد الأثر السلبي لتدهور معدلات النمو.⁽⁴⁾

د - التضخم المستورد: ويقصد به نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد المحلي عن طريق استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار عالية.⁽⁵⁾ وتعتمد الكثير من البلدان بشكل أساسي على استيراد النفط سيؤثر سلبا في الميزان التجاري وميزان المدفوعات

(1) محمد صالح سلمان، مصدر سابق، ص 144.

(2) عبد الحسين الغالبي، مصدر سابق، ص 118.

(3) محمد صالح سلمان، مصدر سابق، ص 143.

(4) سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية قياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 33.

(5) اشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر، عمان، 2009، ص 272.

ومن ثم ستقوم هذه الدول برفع اسعار السلع النهائية المصدرة لبقية الدول،⁽¹⁾ ومن الممكن ان يفسر التضخم المستورد في ثلاث أسباب هي: ⁽²⁾

- ارتفاع التكاليف: عندما ترتفع أسعار المواد الأولية المستوردة فان تكاليف الإنتاج للشركات سترتفع وهي بدورها تقوم بعكس هذا الارتفاع في أسعار منتجاتها النهائية المصدرة.
- زيادة السيولة: اذ ان زيادة العملة الأجنبية في اقتصاد بلد ما سيؤدي إلى زيادة السيولة في ذلك الاقتصاد ومن ثم سيؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار بالاتجاه نفسه، والزيادة في العملة الأجنبية ناتج عن وجود فائض في ميزان المدفوعات الجاري الناجم عن حركات رؤوس الأموال بسبب اختلاف أسعار الفائدة وتوقعات تغير قيمة العملة المحلية.
- الدخل القومي : عندما يسجل الاقتصاد زيادة في الطلب الأجنبي فان ميزان الحساب الجاري سيسجل فائضا ويزيد الدخل القومي والطلب الكلي الداخلي ، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة الاستخدام الكامل فان زيادة الطلب سيؤدي إلى التضخم.
- هـ- ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض الخارجي: تؤثر أسعار الفائدة تأثير سلبي في موازين الحسابات الجارية في الدول النامية من خلال ما ترتب على ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول.⁽³⁾
- 3- الصدمات العشوائية: تحدث هذه الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الفيضانات أو تحدث نتيجة الحروب وهذه الأحداث تؤدي إلى خسائر فادحة في المنشآت الحيوية في البلد وتزول هذه الصدمات بعد انتهاء تلك الأحداث ولكنها تؤدي إلى أحداث خلل في التوازن الخارجي للدولة.
- 4- الصدمات الموسمية: تتميز هذه الصدمات بكونها قصيرة الأجل وتؤثر في ميزان المدفوعات لمدة معينة خلال السنة وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.
- 5- الصدمات الدورية: يتركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصادات المفتوحة والتي تشكل التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم فان الاقتصاد سيتعرض لأوقات الكساد والازدهار (الدورة التجارية) التي تمر بالاقتصاد العالمي فتؤثر على صادرات هذه الدول بشكل كبير.

(1) محمد صالح سلمان، مصدر سابق، ص143.

(2) السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2010، ص220.

(3) سميرة إبراهيم أيوب ، مصدر سابق ، ص33.

6- الصدمات الهيكلية: تحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من قطاعات معينة إلى أخرى أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.⁽¹⁾

7- ومن الممكن إضافة نوع آخر هو الصدمات السياسية التي تنتج عن تغير الأنظمة السياسية ومن ثم تغير التوجه الاقتصادي وكما حدث في العراق بعد عام 2003 اذ كانت طبيعة الاقتصاد العراقي نظام شمولي وبعد عام 2003 كانت التوجهات الاقتصادية للحكومة نحو نظام السوق ومن ثم فان بعض المشاريع والقطاعات التي كانت تحت دعم ورعاية الدولة في النظام السابق أصبحت خارج نطاق رعاية الدولة فضلا عن انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم قد أدى إلى توقف هذه المشاريع عن الإنتاج وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.

⁽¹⁾ محمد صالح سلمان، مصدر سابق ، ص143.

المبحث الثاني

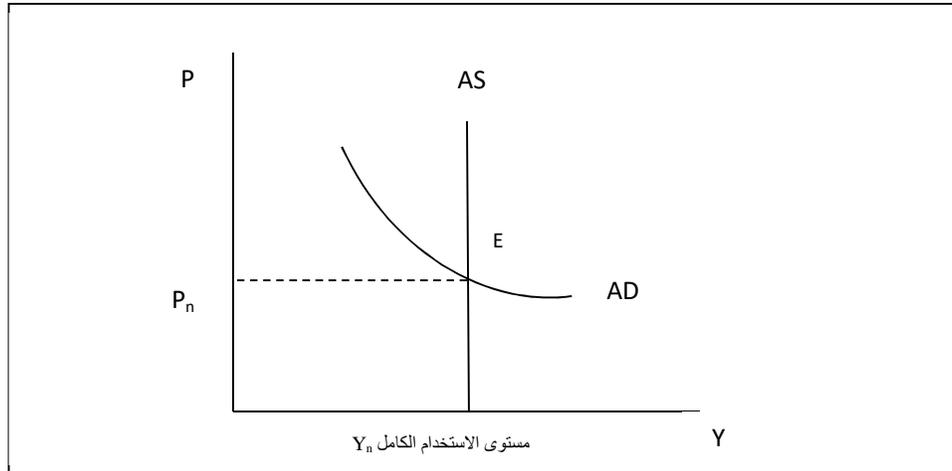
المدارس الاقتصادية والصدمات والتوازن الاقتصادي

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية وسادت أفكارها في بريطانيا في القرن السابع عشر وبقيت أفكار هذه المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين (ظهور أزمة الكساد الكبير 1929-1931).⁽¹⁾ ويعد ادم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحقيقي، والذي تأثر كثيرا بأراء الطبيعيين وهو فيلسوف اسكتلندي مؤلف كتاب (ثروة الأمم) والذي عدَّ بداية لمرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي. وقد اكتسبت المدرسة قوة على يد ريكاردو ومالثوس وروج تعاليم هذه المدرسة في انكلترا جون ستيوارت مل. وفي فرنسا ساي، وقد درست أفكار هذه المدرسة في الجامعات ولا سيما في انكلترا على يد الاقتصادي الفريد مارشال.⁽²⁾

ويرى أصحاب هذه النظرية ان منحنى العرض الكلي سيكون عموديا على المحور الأفقي والاقتصاد يكون دائما عند مستوى التشغيل الكامل.⁽³⁾ وسيكون التوازن وفق النظرية الكلاسيكية كما موضح في الشكل (14).

شكل (14) التوازن في النظرية الكلاسيكية



المصدر نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص141.

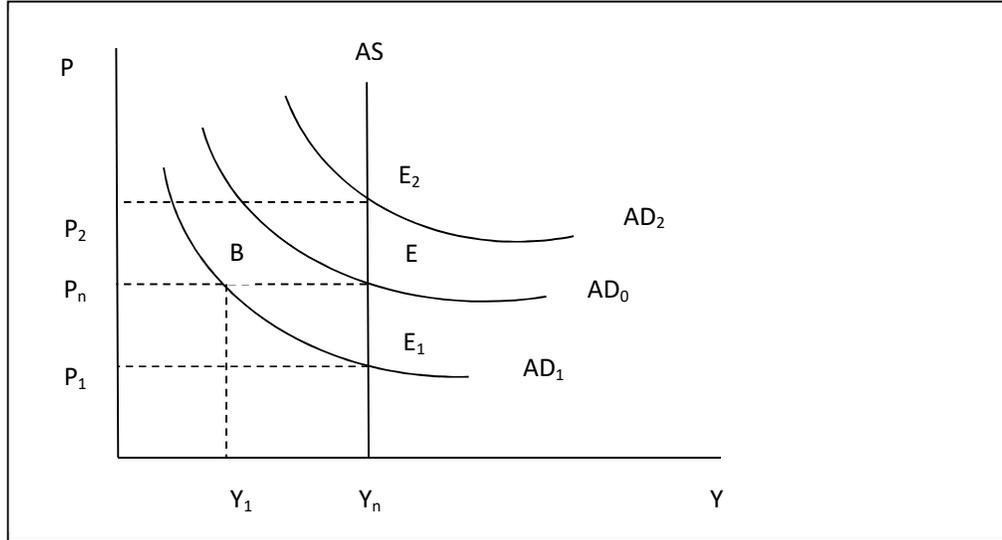
(1) محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2010، ص80.

(2) مدحت القريني، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص118.

(3) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مصدر سابق، ص149.

تمثل النقطة E نقطة التوازن الكلي للاقتصاد وسيكون الاقتصاد عند مستوى للناتج Y_n وهو مستوى التشغيل الكامل وسيكون المستوى العام للأسعار P_n . عند حدوث صدمة سلبية ستؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_0 الى المنحنى AD_1 وكما موضح في الشكل (15).

شكل (15) الصدمات والتوازن الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية



المصدر: بسام الحجار و عبد الله رزق ، الاقتصاد لكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص201.

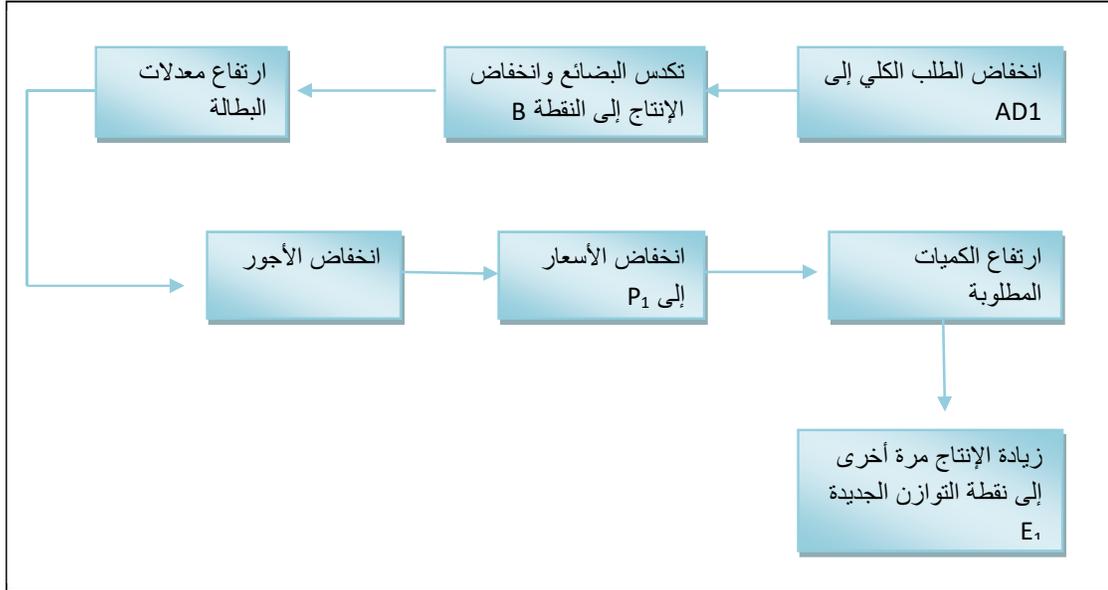
ان انتقال منحنى الطلب الكلي إلى AD_1 سيؤدي إلى حدوث فائض في عرض السلع المنتجة وتكدسها في المخازن وتحدث حالة من ركود الأسواق، واستمرار هذه الحالة سيدفع المنتجين إلى تخفيض إنتاجهم إلى النقطة B وسيكون مستوى الإنتاج Y_1 وسيكون هناك طاقات انتاجية فائضة وبضائع مكدسة في الاسواق وتزداد معدلات البطالة ويكون الاقتصاد في حالة عدم توازن، وحسب المدرسة الكلاسيكية فان انخفاض الطلب وارتفاع معدل البطالة سيضغط على الاجور والأسعار فتتخفض تدريجيا وسوف تزداد القوة الشرائية للنقود وسيحفز ذلك زيادة الطلب فيزداد الإنتاج حتى يصل إلى النقطة E_1 وهي النقطة التوازنية الجديدة عند مستوى التشغيل الكامل وسيكون مستوى السعر هو P_1 ⁽¹⁾.

ويتحقق التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة ويعود الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل واستيعاب كافة الطاقات العاطلة يعد امراً محتوماً في النظرية الكلاسيكية عن طريق ما

(1) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001، ص216-217

يعرف باليد الخفية (Invisible Hand) من خلال استجابة العرض والطلب لمرونة الأسعار والأجور.⁽¹⁾ والمخطط الآتي يوضح آلية إعادة التوازن التلقائية في ظل المدرسة الكلاسيكية.

مخطط (2) آلية التوازن الكلاسيكية



المصدر نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص 143.

بافتراض حدوث صدمة ايجابية في الاقتصاد فان منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى ممثلاً بالمنحنى AD_2 أي إن الطلب على السلع والخدمات قد زاد وستسعى المؤسسات إلى الحصول على ايدي عاملة إضافية وستزداد الأجور وسترتفع تكاليف الإنتاج وسيرفع المنتجين أسعار منتجاتهم وزيادة الأسعار ستؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وسيرتفع سعر الفائدة ومن ثم فان اثر الصدمة في الاقتصاد هو ارتفاع الأسعار إلى P_2 من دون زيادة الإنتاج وسيكون الاقتصاد في حالة توازن عند النقطة E_2 .⁽²⁾ وكذلك عند زيادة عرض النقد فان الطلب الكلي على السلع والخدمات سيزداد وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى اليمين AD_2 وسيترتب على ذلك ارتفاع الاسعار P_2 مع عدم تغير مستوى الناتج.⁽³⁾

ولكن في بعض الحالات عند انخفاض الطلب الكلي وعدم انخفاض الأسعار والأجور بالسريعة الكافية لعودة الاقتصاد إلى الاستخدام الكامل أي استمرار الركود الاقتصادي، فهنا يأتي دور الحكومة لتحقيق الموازنة بين كمية النقود في التداول وزيادة الطلب بما يضمن

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2005، ص 149.

(2) محمد العربي ساكر، مصدر سابق، ص 17.

(3) محمد احمد السرتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 293.

استقرار الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل لان زيادة كمية النقود حسب رأي الكلاسيك يؤدي إلى ارتفاع منحنى الطلب الكلي ليعود إلى مستواه السابق، أي ان النظرية الكلاسيكية تركز على دور كمية النقود في تقرير مستوى النشاط الاقتصادي سواء أكان في أسباب التقلبات الاقتصادية ام في طريقة معالجتها ولذلك يكون دور السياسة النقدية للتحكم في كمية النقود في التداول (1).

ويمكن ان ينتقل منحنى العرض الكلي الكلاسيكي نتيجة الصدمات فاذا تعرض الاقتصاد لصدمة عرض موجبة فان منحنى العرض الكلي سينتقل من AS الى AS_1 مع بقاء منحنى الطلب ثابتا وكما مبين في الشكل (16) و انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين سيؤدي إلى زيادة الناتج من Y_1 الى Y_2 وانخفاض مستوى الأسعار من P_1 الى P_2 (2) ومن الأسباب التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي حسب التحليل الكلاسيكي:-

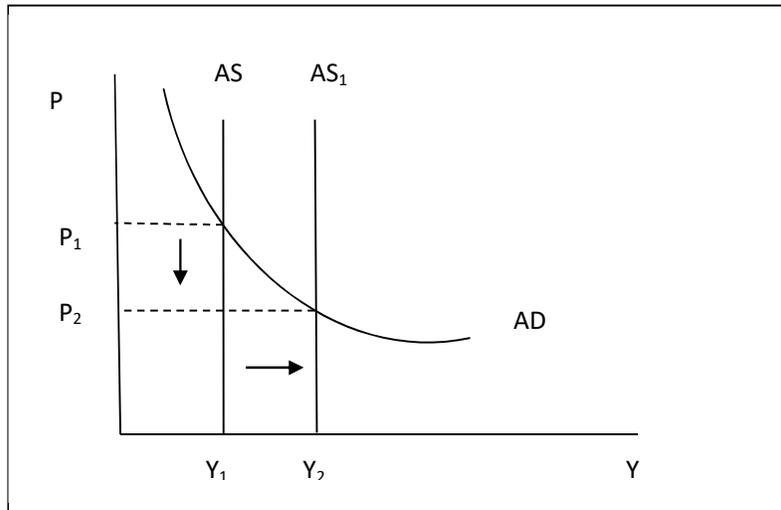
1- تحول في عرض العمل بسبب الهجرة او الحد الأدنى للأجور والذي يؤثر في معدل البطالة الطبيعي .

2- زيادة مخزون رؤوس الأموال في الاقتصاد.

3- اكتشاف موارد طبيعية جديدة وزيادة احتياطات الموارد المستغلة .

4- التطور التكنولوجي.

شكل (16) صدمات العرض في النظرية الكلاسيكية



المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2005، ص165.

(1) نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص217-218.

(2) هوشيار معروف، مصدر سابق، ص165.

وتعرضت المدرسة الكلاسيكية الى مجموعة من الانتقادات من قبل الاقتصادي كينز في ثلاثينات القرن الماضي في أعقاب أزمة الكساد الكبير إذ عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسير ارتفاع معدلات البطالة آنذاك ومن ابرز هذه الانتقادات:-

1- انتقدت النظرية الكلاسيكية في مجال الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة ويرى كينز بضرورة تدخل الدولة في أوقات الأزمات.(1)

2- تلقائية النظام الاقتصادي التي يؤمن بها الكلاسيك هي فكرة غير صحيحة لان اغلب الاقتصاديات الرأسمالية ظلت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة لمدة طويلة.(2)

3- وانتقد كينز الكلاسيك في مرونة الأجور والأسعار التي ستقود الاقتصاد إلى تحقيق الاستخدام الكامل وأكد ان الأجور والأسعار تكون غير مرنة في حالة اتجاه الاقتصاد نحو الانكماش.(3) ويرى كينز ان انخفاض الأجور يمكن ان يؤدي إلى زيادة البطالة بدلا من القضاء عليها وذلك لان انخفاض الأجور يعني انخفاض دخل العمال ومن ثم انخفاض طلبهم على السلع ما يدفع المنتجين إلى تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة.(4) وكذلك رفض كينز دور اليد الخفية لآلية السوق وحركات الأجور والأسعار ولا سيما في ظل ضغوطات نقابات العمال وتدخل الحكومة وتشريعات الحد الأدنى للأجور والعقود طويلة الأجل بين العمال وأصحاب الأعمال التي تمنع من انخفاض الأجور.(5)

4- انتقد كينز افتراض ان تكون حالة الاستخدام الكامل هي الحالة الطبيعية للاقتصاد، ولكن يمكن ان يصل الاقتصاد إلى التوازن عند مستوى اقل من التشغيل الكامل أي وجود بطالة.(6)

5- رفض كينز قانون ساي (العرض يخلق الطلب) وعدّ كينز ان الأساس في النشاط الاقتصادي هو الطلب الكلي الفعال، ورفض كينز فكرة ان الادخار يساوي الاستثمار وكذلك حالة المنافسة التامة ويرى إنها حالة نظرية لا وجود لها في الحالة العملية.(7)

(1) مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2008، ص139.

(2) محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الاردن،2010،ص85.

(3) جيمس جوارثيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999، ص235.

(4) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص241.

(5) هوشيار معروف، مصدر سابق، ص169.

(6) عبد علي كاظم المعموي، تاريخ الافكار الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان،2012، ص 321ص439.

(7) محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق، ص87-88.

المطلب الثاني: المدرسة الكينزية

شهدت معظم البلدان الصناعية حالة من الركود الاقتصادي في المدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية إذ ارتفعت معدلات البطالة الى معدلات كبيرة، فبدأت في انكسار عام 1921 وما لبثت ان انتقلت حالة الكساد إلى الولايات المتحدة حتى بلغ الكساد ذروته في عام 1929 واستمرت هذه الحالة خلال عقد الثلاثينات، ولم يستطع الفكر الكلاسيكي للوصول إلى حل لمثل هذه الحالة وقد أعطت حالة الكساد قوة كبيرة لقبول أفكار كينز التي كانت تهتم بالكساد الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو، وطرح كينز أفكاره الأساسية في كتابه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) الذي صدر في عام 1936 والذي تضمن نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية وعرض فيه نظريته الجديدة في التشغيل، وسبب ظهور هذا الكتاب مناقشات كبيرة بين الاقتصاديين واثرت تأثيرا كبيرا في الفكر الاقتصادي اللاحق مما دفع ببعض بتسميتها بالثورة الكينزية.⁽¹⁾

في ظل الانتقادات التي قدمها كينز للبناء الفكري الكلاسيكي قدم كينز نظريته في التشغيل التي بموجبها يرى كينز ان عدد العمال المطلوب وكمية السلع التي تنتج يرتبط بمفهوم الطلب الكلي الفعال * (Total Effective Demand) فعلى قدر الطلب الكلي ينتج المنتجون ويشغلون العدد الملائم من العمال فإذا كان الطلب كبيرا كان الإنتاج والتشغيل كبيرين والعكس صحيح.⁽²⁾ وقد رفض كينز اعتقاد الكلاسيك بمرونة الأجور والأسعار وأكد ان الأجور لا يمكن ان تنخفض أدنى من حد معين مهما بلغت معدلات البطالة وهذا الحد يمثل الحد الأدنى من الأجور الذي لا يمكن ان تنخفض الأجور أدنى من ذلك لان العمال يفضلون البطالة على العمل بأقل من هذا الحد ومن ثم فان الأسعار أيضا لا تنخفض اقل من حد معين لعدم انخفاض الأجور والتكاليف.⁽³⁾

وحسب التحليل الكينزي يكون منحنى العرض الكلي أفقيا لان كل من الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة مما يؤدي إلى استمرار البطالة والركود ومن ثم يجب ان يزيد الطلب الكلي وهذه الزيادة ستزيد التشغيل والإنتاج دون ارتفاع الأسعار والأجور وتستمر هذه الحالة حتى وصول الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل او الناتج الكامن وهذا التحليل قصير الأجل ، وقد بين اقتصادي المدرسة الكينزية ان منحنى العرض الكلي يبدأ بالارتفاع بعد مستوى الناتج Y_n عند

(1) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص239-241.

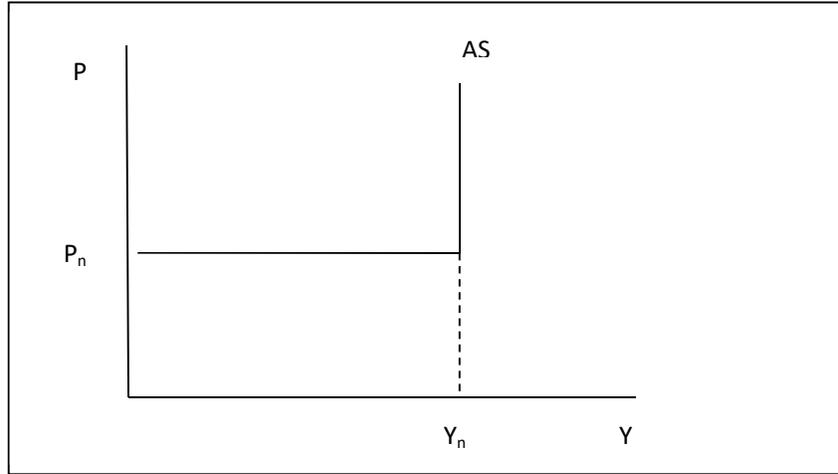
* الطلب الكلي الفعال حسب كينز يمثل الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.

(2) مدحت القرشي ، مصدر سابق، ص242.

(3) نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص221

مستوى التشغيل الكامل ويمثل P_n الحد الأدنى للأجور والأسعار،⁽¹⁾ وكما موضح في الشكل (17).

شكل (17) منحنى العرض الكلي في إطار المدرسة الكينزية



Source: Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th, McGraw Hill, New York, 2008, P358.

وقد بين كينز ان الطلب الكلي يتكون من⁽²⁾ :-

- 1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص .
- 2- الإنفاق الاستثماري الخاص.
- 3- الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.
- 4- صافي الصادرات.

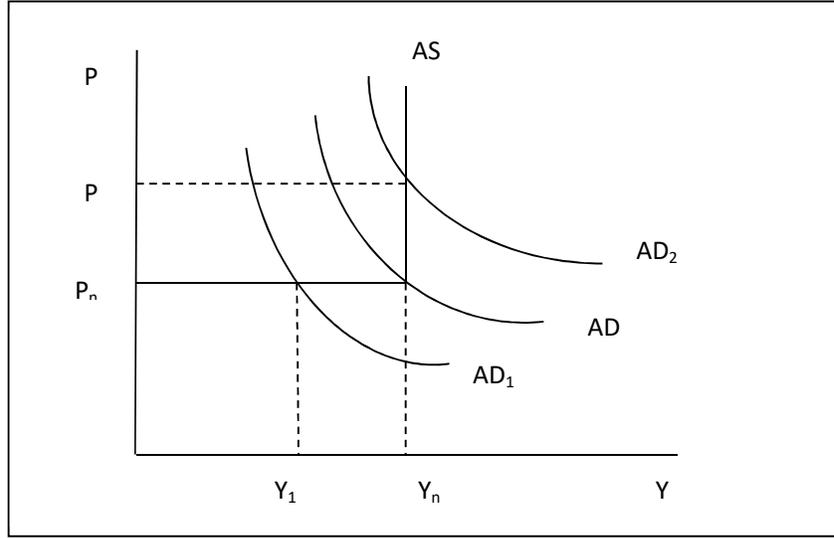
وعليه سيكون التوازن وفق النظرية الكينزية عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي ولكن يمكن إن يحدث هذا التوازن عند مستوى التشغيل الكامل او اقل من ذلك المستوى او أعلى وكما موضح في الشكل (18) . يكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى التشغيل عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS ليكون مستوى الناتج Y_n الذي يمثل مستوى التشغيل الكامل ، والمستوى العام للأسعار يكون P_n أي عند الحد الأدنى للأجور والأسعار . فاذا انخفض الطلب الكلي نتيجة حدوث صدمة الى اقل من

⁽¹⁾ هوشيار معروف ، مصدر سابق، ص160-161.

⁽²⁾ Stephen L. Slavin, Op Cit, p360.

مستوى التشغيل الكامل من AD إلى AD_1 فإن الاقتصاد سيكون في حالة توازن أيضا عند مستوى للناتج Y_1 ونفس مستوى الأسعار و لكن معدلات البطالة ستكون عالية.⁽¹⁾

شكل (18) التوازن في النظرية الكينزية



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001، ص222.

ويؤكد الفكر الكينزي ان على الدولة التدخل لغرض التخلص من معدلات البطالة المرتفعة وان الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ومن ثم سيزداد الطلب الكلي حتى يصل إلى AD ويعود مستوى الناتج إلى مستوى التشغيل الكامل Y_n , ولكن هناك حدوداً لفاعلية الإنفاق الحكومي في معالجة مشكلة الركود لا سيما في الدول النامية.⁽²⁾ ويمكن أيضا استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق خفض سعر الفائدة الذي سيحفز الاستثمار الخاص ولكن هناك حدوداً لتخفيض سعر الفائدة ولا سيما عندما يصبح منحنى الطلب على النقود (منحنى تفضيل السيولة) أفقياً لانهائي المرونة وهذه الحالة تسمى بفخ السيولة (Liquidity Trap).⁽³⁾

وبالمقابل فإذا انتقل منحنى الطلب الكلي إلى AD_2 فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل Y_n ولكن عند مستوى أسعار أعلى من الحد الأدنى للأجور

(1) نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص222-223.

(2) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعة، الإسكندرية، ص287.

(3) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص250.

والأسعار وسيكون مستوى الأسعار عند P_1 (1) وباستخدام السياسة المالية الانكماشية يستطيع صانعو القرار اذا تمكنوا من التنبؤ بالتضخم ان يقوموا بتخفيض التضخم عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي و سينخفض الطلب الكلي او يزيدون الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الدخل القابل للتصرف فينخفض الاستهلاك وكذلك فان الضرائب على قطاع الأعمال ستؤدي إلى تخفيض الاستثمار فينخفض الطلب الكلي الى AD وستنخفض الأسعار إلى P_n وهكذا ستكون السياسة المالية الانكماشية فعالة في الحد من التضخم ، ويؤكد التحليل الكينزي على أهمية التوقيت المناسب لتدخل الدولة حتى تصبح السياسة الانكماشية سلاحاً فعالاً في معالجة التضخم وبعكسه فان السياسة المقيد سوف تؤدي إلى آثار سلبية في الناتج. (2)

وخلاصة ذلك اذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فان التضخم سيظهر اذا حدثت زيادة في الطلب الكلي وهنا على الدولة اتباع سياسة مالية انكماشية، اما اذا كان الاقتصاد يمر في حالة كساد (الاقتصاد في حالة اقل من مستوى التشغيل الكامل) فعلى الدولة اتباع سياسة مالية توسعية من اجل زيادة الطلب الكلي. (3)

اما منحنى العرض الكلي وفق التحليل الكينزي يمكن ان ينتقل إلى الأعلى من AS إلى AS_1 مؤدياً إلى زيادة مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 وانخفاض مستوى الناتج Y_1 إلى Y_2 ، (4) إذ وفق النظرية الكينزية تعد صدمة العرض هي مصدر رئيس للتقلبات في الناتج والعمالة وهنا يؤكد الكينزيون على مشكلة البطالة الناجمة عن الصدمة ويرون ضرورة اللجوء الى السياسات المرنة . وإتباع سياسة مالية توسعية ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلي الى AD_1 وسيعود الناتج الى مستواه عند Y_1 ولكن مع ارتفاع الاسعار وهذا يمثل كلفة على الاقتصاد ، الا انها تعد اقل فيما لو قورنت بخسارة الناتج والبطالة والتي يمكن ان تدوم مدة طويلة. (5) وكما في الشكل (19).

(1) حسام علي داود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2005، ص167.

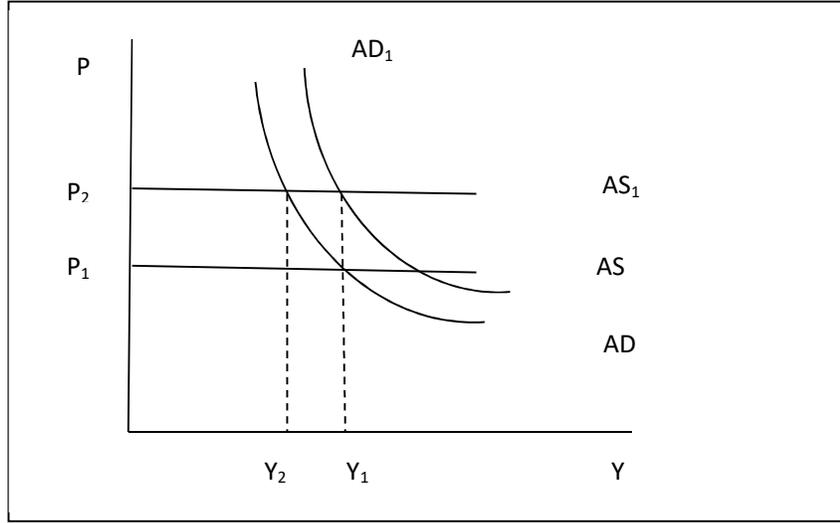
(2) جيمس جوارتيني وريجار استروب، مصدر سابق، ص306-307.

(3) ابراهيم المشورب، الاقتصاد السياسي(مبادئ- مدارس- أنظمة)، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، 2002، ص301.

(4) هوشيار معروف، مصدر سابق، ص166.

(5) قصي عيود الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، مصدر سابق، ص23.

شكل (19) صدمات العرض الكلي في التحليل الكينزي



المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، ص 166.

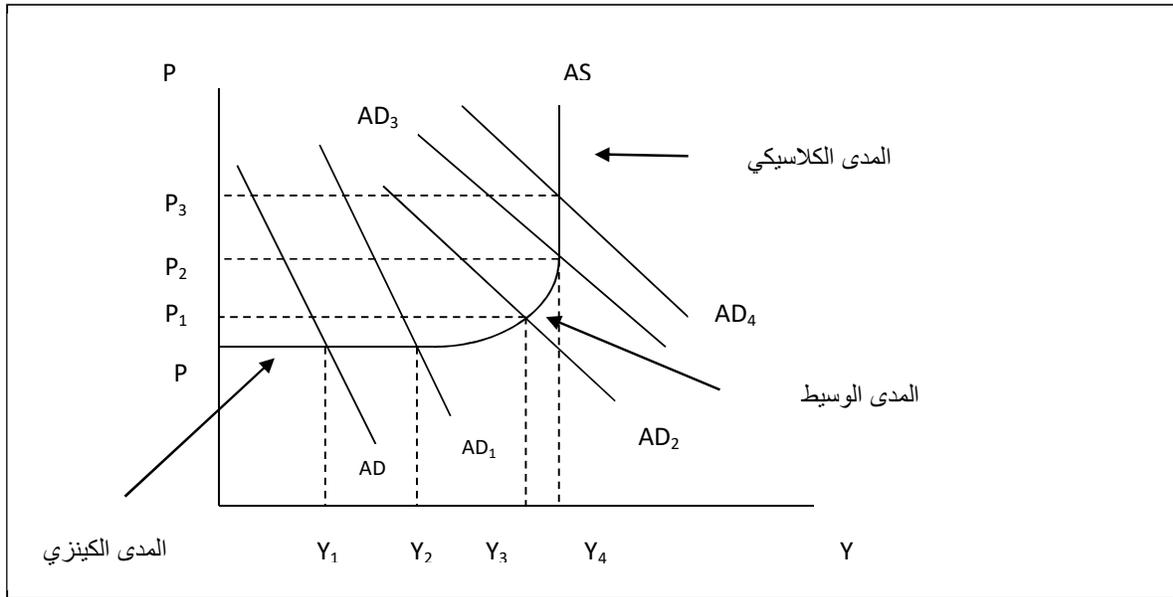
وفي إطار منحنى العرض الكلي فقد حصلت تطورات في النظرية الكينزية من قبل مؤيدي هكس - هانسون (نموذج IS-LM) وذلك بعد الحرب العالمية الثانية إذ تشير الإحصاءات بعد الحرب ان مستوى الاسعار بدأ يرتفع في الدول الصناعية قبل بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وبوجود معدلات بطالة عالية وقسم منحنى العرض الكلي الى ثلاثة أجزاء ممثلة في الشكل (20) وكآلاتي :-

1- المدى الكينزي وينطبق عادة على حالات الكساد الشديد عندما تكون هناك طاقات إنتاجية فائضة ومعدلات بطالة عالية ستخفض الأجور والأسعار إلى حدها الأدنى وهنا يمكن ان نزيد الإنتاج بدون حدوث زيادة في الأسعار والأجور وستخفض البطالة بدون تضخم، ويحدث هذا عندما ينتقل منحنى الطلب الكلي من AD إلى AD₁ فزاد الناتج من Y₁ إلى Y₂ ومستوى السعر لم يتغير وبقي عند مستوى P.

2- المدى الوسيط وينطبق في اوقات الانتعاش عندما يقترب الإنتاج الكلي من مستوى الاستخدام الكامل، إذ تصل بعض الصناعات الى طاقتها الإنتاجية القصوى بينما تبقى صناعات اقل من طاقتها القصوى فترتفع أسعار منتجات الصناعات التي تعمل بطاقتها القصوى وسترتفع الأجور وهكذا تظهر بواد تضخم مع وجود معدلات بطالة عالية، وفي هذه المرحلة فان انتقال منحنى الطلب الكلي إلى AD₂ فان مستوى الناتج سيزداد إلى Y₃ ولكن مستوى الأسعار سيرتفع إلى P₁.

3- المدى الكلاسيكي وتنطبق هذه الحالة عندما يصل الإنتاج الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل وبعدها سترتفع الأسعار بدون زيادة في الإنتاج الكلي وهذا ما فسر حدوث المدد التضخمية، وهنا عندما ينتقل منحني الطلب الكلي إلى مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل الذي يمثله منحنى AD_3 وليكن إلى المستوى AD_4 فان مستوى الناتج سيبقى عند المستوى Y_4 الذي يمثل مستوى التشغيل الكامل ولكن مستوى السعر سيرتفع إلى P_3 .⁽¹⁾

شكل (20) منحنى العرض الكلي وفق تعديل النظرية الكينزية وانتقال منحنى الطلب



المصدر : إسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى، مطبعة المنهاج، عمان، 2003، ص221.

وكانت النظرية الكينزية قد اهتمت بحالة الكساد وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأسعار ومن ثم فان الكينزيين لم يولوا اهتماماً بالتضخم ولا بالجوانب التي تتحكم فيه كون الأسعار في تلك المدة لم تكن ترتفع بمعدلات كبيرة وإنما كان يرتفع بمعدل نقطة واحدة او نقطتين بالمائة من الرقم القياسي للأسعار ومن ثم فان الكينزيين لم يعيروا أهمية لذلك كونهم يرون إنها ليست سبباً لحدوث المتاعب، ولكن في عقد الستينات وتحديدًا عام 1966 صعدوا بدا معدل التضخم يتسارع ليسجل ارتفاعات كبيرة حتى وصل إلى أعلى مستوى في بداية السبعينات ليسجل أربعة عشر نقطة وهنا ظهر مفهوم التضخم المؤلف من رقمين وكانت تمثل مشكلة كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة.⁽²⁾ وهذه الأحداث أثارت اعتراضات على السياسات الكينزية السائدة والتي كانت تمثل الاتجاه الرسمي للسياسة الاقتصادية ولكن عجزت أدوات السياسة الكينزية في

(1) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق ، ص288-289.

(2) جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة 261 ، الكويت، 2000، ص286.

مواجهه الأزمة ، وهذا ما أثار انتقادات على السياسة الكينزية ووصفت هذه السياسة بأنها هي المسؤولة عن الحالة السيئة التي وصل إليها الاقتصاد الرأسمالي، وتضمنت هذه الانتقادات الآتي (1):-

1- تعاضم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والذي نتج عنه زيادة الإنفاق العام بشكل كبيرة أدى ذلك إلى ظهور عجز في الموازنة العامة وتم تمويل هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب والإصدار النقدي الجديد وزيادة الدين العام ونتج عن ذلك آثار سلبية في النظام الرأسمالي.

2- إصابة قوانين السوق وبالذات سوق العمل بالشلل التام لان تطبيق السياسة الكينزية أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان التشغيل الكامل، وأدى ذلك إلى عدم قيام سوق العمل بوظائفها لعلاج أزمات البطالة.

3- المبالغة في احتمال حدوث الكساد إذ يشير البعض الى أن تفكير كينز كان قصير الأمد ما جعله يبالغ في حدوث الكساد كما انه قلل من احتمال تحقيق التقدم التكنولوجي الذي سيحفز الاستثمار الجديد.

(1) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص257-259.

المطلب الثالث: المدرسة النقودية

ظهرت المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو) ما بين 1954- 1978 من مجموعة من الاقتصاديين العاملين في مدرسة شيكاغو والتي ارتأت الرجوع الى الفكر الكلاسيكي ورفض التحليل الكينزي ومن ابرز هؤلاء ميلتون فريدمان وانا شوارتز ، يرى أصحاب هذه المدرسة ان التضخم والذي كان هو الوضع السائد آنذاك هو ظاهرة نقدية بحتة ناتج عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ويرون ان أي محاولة لتحليل أسباب ارتفاع مستوى الأسعار ستنتهي إلى وجود علاقة إحصائية بين ارتفاع مستوى الأسعار وكمية النقود في التداول.⁽¹⁾ وان وعجز سياسات المدرسة الكينزية عن مواجه المشاكل التي ظهرت في أواخر الستينات وعقد السبعينات التي تمثلت بارتفاع معدلات البطالة والتضخم وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة التضخم الركودي (Stagflation) الناتج عن الصدمات النفطية (ارتفاع أسعار النفط) أدى إلى تقبل أفكار الاقتصادي ميلتون فريدمان الذي طور نظريته النقدية منذ الأربعينات ولكن أفكاره لم تلق القبول آنذاك حتى عقد السبعينات ليحل مصطلح الاقتصاد النقدي بدل الاقتصاد الكينزي.⁽²⁾

وارتكز التحليل النقدي لميلتون فريدمان مؤسس هذه المدرسة وزملائه على مجموعة من المبادئ هي:

- 1- يؤدي عرض النقد دور المتغير الوحيد الفعال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي.
- 2- تؤدي زيادة عرض النقد الى زيادة الدخل والناتج في الأجل القصير وفي الأجل الطويل فستؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار ويتميز هذا التحليل عن التحليل الكينزي بأنه تحليل ديناميكي للأجلين القصير والطويل أما التحليل الكينزي فانه تحليل للأجل القصير.
- 3- عدَّ التحليل النقدي السياسة النقدية هي السياسة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعد دور السياسة المالية دوراً ثانوياً، ركز النقديون على اهمية هيكلية السياسة النقدية بطريقة تسمح بزيادة عرض النقد بمعدل ثابت ومستقر بنسبة تتراوح بين 3% إلى 5% سنوياً.⁽³⁾

(1) سلام سميح، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر، عمان، 2010، ص229.

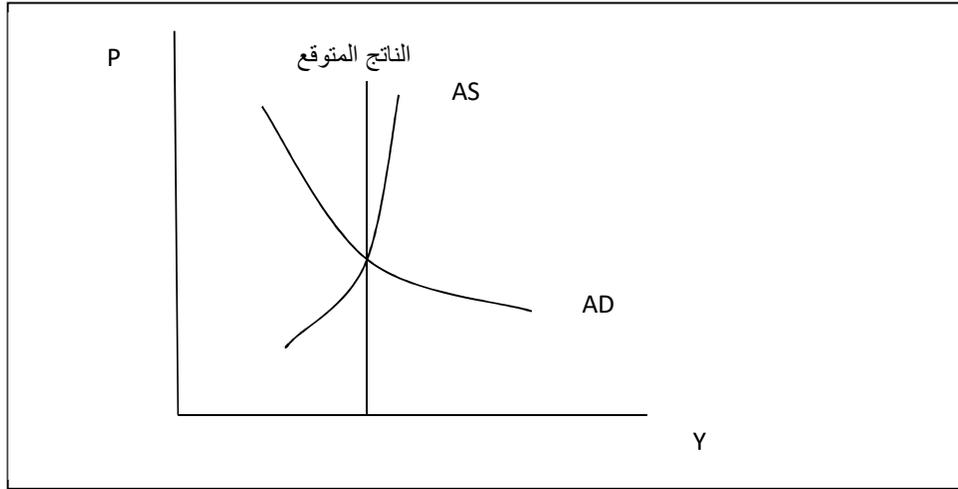
(2) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص291.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والاستخدامات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص313-315.

4- تتمتع الأجور والأسعار بمرونة نسبية عكس التحليل الكينزي الذي يقرر بعدم مرونة الأجور والأسعار، وفق للمدرسة النقدية يكون منحى العرض الكلي شديد الانحدار إذ يقترب من منحى الناتج الكامن، وكما موضح في الشكل (21).

5- يكون منحى فيليبس شديد الانحدار في الاجل القصير في حين يكون عموديا في الأجل الطويل. (1)

شكل (21) منحى العرض الكلي والتوازن وفق المدرسة النقدية



المصدر: سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص737.

من خلال الافتراضات التي قام عليها التحليل النقدي سيكون لعرض النقود دور شديد الأهمية في تحديد مستوى الطلب الكلي وتصبح السياسة النقدية شديدة الفعالية، أما السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغيير عرض النقد تكون غير فعالة. لان زيادة الإنفاق العام ينبغي ان تمول عن طريق زيادة الضرائب او زيادة الدين الحكومي او الإصدار النقدي الجديد، فإذا مول الإنفاق العام عن طريق زيادة الضرائب او الدين الحكومي (عدم حدوث زيادة في عرض النقد) فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص وحدث اثر المزاحمة ومن ثم لن تحدث زيادة في الناتج او قد تحدث زيادة قليلة في الأجل الطويل. أما إذا مول الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي الجديد (زيادة عرض النقد) فان الإنفاق الخاص سوف لن ينخفض بل ستحدث زيادة مهمة في الناتج. (2)

والجدل بين الكينزيين والنقديين على أي السياستين أكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. يرى احد الباحثين ان السياسة المالية كانت وليدة الكساد الكبير وقد دعمت نجاحها

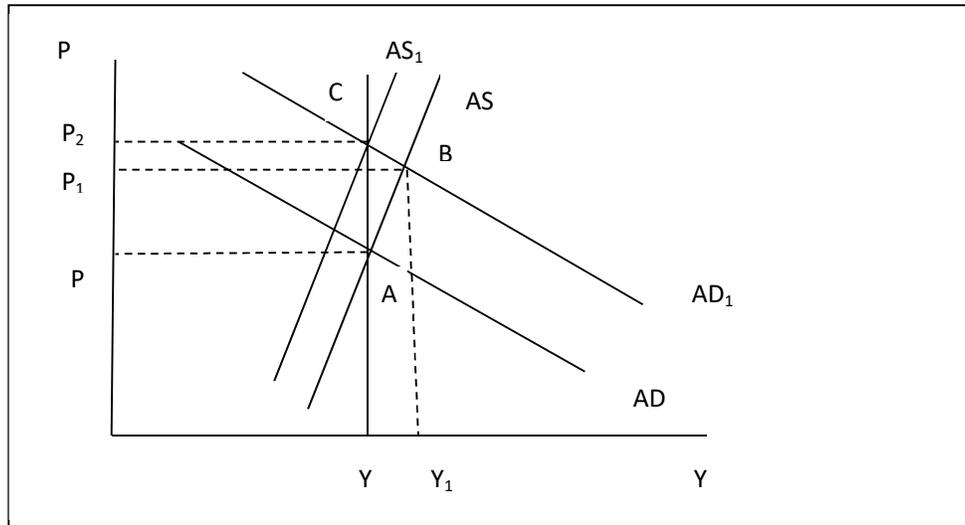
(1) سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص736.

(2) مايكل ايدجمان، مصدر سابق، ص333-334.

الظروف التي كانت سائدة آنذاك ولا سيما الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ، كما أنها لم تهمل السياسة النقدية بالرغم من ان أثارها تكون غير مباشرة عن طريق سعر الفائدة وتأثيره على الاستثمار ومن ثم إلى الناتج او الدخل القومي. أما النقديون فقد ساعدت الظروف التي مرت بها الاقتصادات الرأسمالية من تضخم وكساد وارتفاع معدلاتها فضلا عن إعادة بلورة الأفكار الكلاسيكية باعتبار السياسة المالية عقيمة وان السياسة النقدية هي الضابط لحركة الاقتصاد.(1)

وفق المنظور النقدي ان الصدمات التي تحدث في الطلب الكلي تحدث بسبب الإفراط في زيادة عرض النقد ومن ثم فانه اذا قام البنك المركزي بزيادة عرض النقد فان منحنى الطلب الكلي سينتقل من AD إلى AD_1 أي أن الناتج سيزداد في الأجل القصير وهذه الزيادة في الناتج ستكون صغيرة وذلك كون منحنى العرض الكلي AS شديد الانحدار وسينتقل الاقتصاد من نقطة A إلى نقطة B ليكون مستوى الناتج Y_1 وسيرتفع مستوى الأسعار إلى P_1 وبالتأكيد فان الأجور ستبدأ بالارتفاع وهذا الارتفاع سيؤدي إلى زيادة التكاليف وانتقال منحنى العرض الكلي إلى أعلى (اليسار) وسينخفض الناتج ليعود إلى المستوى الأصلي Y مع ارتفاع مستوى الأسعار إلى P_2 أي أن زيادة الناتج ستكون مؤقتة ويصبح الاقتصاد متوازناً في النقطة C ،(2) والشكل (22) يوضح ذلك.

شكل (22) آثار التوسع النقدي على الاقتصاد



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام، مصر، 1994، ص754.

(1) كامل علاوي كاظم، قياس فعالية السياسة النقدية والمالية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد20، حزيران ، 2008، ص59.

(2) سامي خليل ، مصدر سابق ، ص753-754.

ويرى النقديون ان تكون الزيادات في عرض النقد ثابتة ويعتقدون بان هذا هو المنهج السليم الذي سيقبل من التقلبات في الناتج والعمالة، وهم لا يرون إن هناك حاجة إلى سياسات مرنة لتحقيق الاستقرار لان السياسات المرنة حسب رأيهم ستؤدي إلى العيب في الاستقرار والاقتصاد سوف يميل إلى التغيير حتى يسود التشغيل الكامل ،على عكس المدرسة الكينزية التي ترى ان السياسات المرنة تؤدي إلى الاستقرار.(1)

وفي ضوء الصدمات التضخمية للطلب ستكون معالجة ظاهرة التضخم عن طريق السياسة النقدية المتشددة من خلال تقليل معدل نمو عرض النقد، أما فيما يخص حالة التضخم الركودي الذي كان ناتجاً عن صدمات العرض السالبة بسبب ارتفاع أسعار النفط فان علاجهم لهذه الظاهرة كان أيضاً منطلقاً من نظريتهم النقدية التي يكون التضخم فيها المشكلة الأساسية ويتطلب ذلك كما ذكرنا ضبط معدلات نمو عرض النقد، ويرون ان ليس من مهمة الدولة تحقيق مستوى التشغيل الكامل ومن ثم فان العلاج سيكون في التأثير في زيادة العرض الكلي من خلال بعث الحوافز الاستثمارية لدى الرأسماليين من اجل زيادة التراكمات الرأسمالية المطلوبة من اجل زيادة الإنتاج وهنا يطالب النقديون بتقليل الضرائب على الدخل والثروة وتحجيم دور القطاع العام.(2)

لكن انتقد الفكر النقودي اذ ادى تخفيض معدل نمو عرض النقد إلى ارتفاع أسعار الفائدة اثر ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1979-1982 فضلاً عن ارتفاع معدل البطالة من 6% حتى وصل أعلى مستوى 10% في عام 1982 ولكن التضخم قد انخفض انخفاضاً حاداً في تلك المدة وبذلك أثبتت فاعلية السياسة النقدية في تقليص التضخم ولكن كانت تكاليف هذه السياسة كبيرة على الناتج والعمالة.(3) ولكن تطبيق برنامج النقديين أدى إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما جعل هذه المدرسة تخسر الكثير من التأييد خلال مدة الثمانينات.(4) فضلاً عن ذلك فان التطور الذي حدث في الأسواق المالية قلل أيضاً من شان التوجه النقدي.(5)

(1) مايكل ايدجمان ، مصدر سابق، ص337.

(2) سلام سميسم ، مصدر سابق، ص231-232.

(3) سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص738.

(4) مدحت القرشي:، مصدر سابق ، ص297.

(5) سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص739.

المطلب الرابع: مدرسة التوقعات العقلانية

تُعد التوقعات على جانب كبير من الأهمية في الاقتصاد الكلي وفي علم الاقتصاد بصفة عامة فمثلا المنشآت تستثمر في المعدات والمصانع الجديدة إذا توقعت أنها مربحة وكذلك القطاع العائلي فإنه يزيد من استهلاكه عندما يتوقع زيادة في الدخل.⁽¹⁾ في بداية السبعينات قدم الاقتصادي روبرت لوكاس (Robert Lucas) مفهوماً جديداً للتوقعات عرف بمفهوم التوقعات الرشيدة، أي ان توقعات الأفراد ستتنصف بالرشادة لان مبنية على معلومات وبيانات متاحة مع الأخذ بنظر الاعتبار المعلومات الماضية فضلا عن معلومات عن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وتوظيف هذه المعلومات أفضل توظيف ممكن.⁽²⁾

ولا تخرج هذه المدرسة في إطارها العام عن المدرسة الكلاسيكية ولاسيما في مجال السياسة النقدية وفرضيات المنافسة الكاملة وكذلك فإن هذه المدرسة لا تخرج عن المدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للتضخم في إطار كمية النقود في التداول ومستويات الأسعار ولذلك فان الأفراد يبنون توقعاتهم السعرية.⁽³⁾ وقد قدمت هذه المدرسة مجموعة من الافتراضات منها⁽⁴⁾:-

- 1- كنتيجة للتوقعات العقلانية للأفراد فان الحكومة لا يمكن ان تضلل الأفراد من خلال السياسات الاقتصادية المنتظمة.
- 2- مرونة الأجور والأسعار إي إنها تتكيف بشكل سريع لموازنة العرض والطلب.
- 3- في إطار العلاقة بين التضخم والبطالة فان أصحاب التوقعات يرون انه لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير، أي سيكون شكل منحنى فيليبس في الأجل القصير عموديا.
- 4- يرى أصحاب التوقعات العقلانية ان السياسات المالية والنقدية المرنة لا يمكن ان تحقق الاستقرار الاقتصادي، فمثلا إذا زادت الحكومة الإنفاق العام فان القطاع العائلي والمنشآت تتوقع آثار هذه الزيادة. فالأجور النقدية والأسعار سوف تزداد ولكن الناتج والعمالة يبقيان على حالهما.⁽⁵⁾ منحنى العرض الكلي الذي قدمه لوكاس يكون موجب الميل وكما موضح في الشكل (23).

(1) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص338.

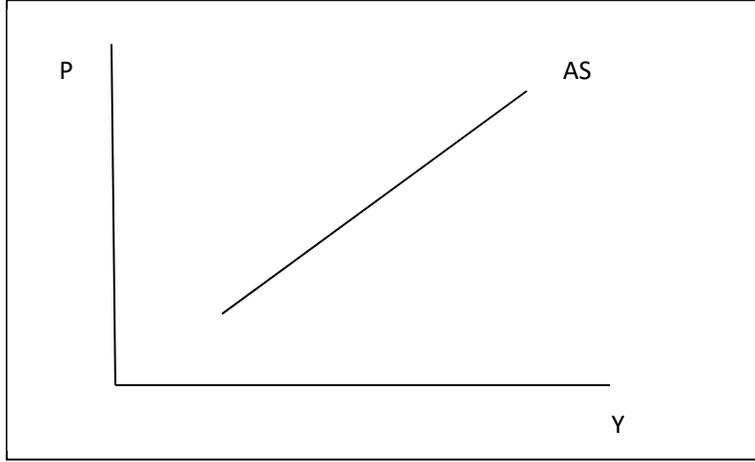
(2) السيد متولي عبد القادر، مصدر سابق، ص215.

(3) سلام سميسم، مصدر سابق .

(4) سامولسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص740.

(5) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص339.

شكل (23) منحنى عرض لوكاس



المصدر : جنان سليم هلال حسون، دور التوقعات العقلانية في الاقتصاد الكلي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2008، ص72.

وفي إطار الصدمات الاقتصادية يرى أصحاب النظرية ان صدمات الطلب الكلي تنقسم إلى صدمات متوقعة وصدمات غير متوقعة.⁽¹⁾ فمثلا اذا قامت الحكومة باتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقد من اجل زيادة الإنتاج والعمالة فان منحنى الطلب الكلي سينتقل من AD إلى AD_1 فإذا توقع الأفراد آثار هذه السياسة بارتفاع معدل التضخم فان العمال سيطالبون بزيادة الأجور ومن ثم ستزداد الأجور والأسعار، وارتفاع الأجور سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانتقال منحنى العرض الكلي من AS إلى AS_1 إذ سيعود الإنتاج إلى المستوى الأصلي قبل حدوث الصدمة Y ولكن مستوى الأسعار سيرتفع من P إلى P_1 ليساوي المعدل المتوقع من قبل الأفراد.⁽²⁾ أما إذا كانت هذه السياسة غير متوقعة فإنها ستؤدي إلى زيادة الناتج إلى Y_1 ومن ثم ستزداد العمالة مع ارتفاع الأسعار إلى P_2 .⁽³⁾ والشكل (24) يوضح هذه الآلية:-

(1) نفس المصدر ، ص76.

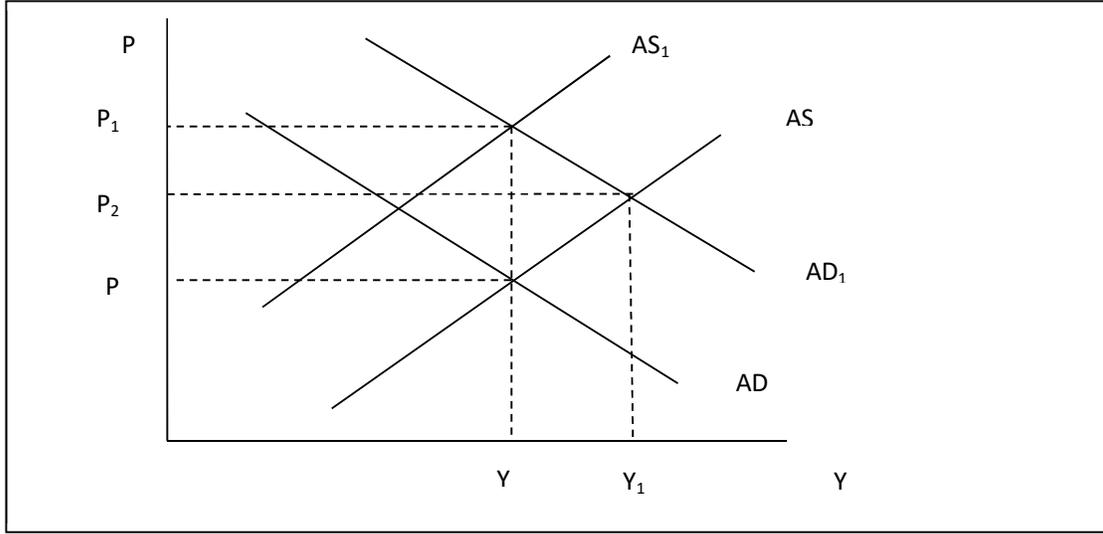
(2) جيمس جوارثيني و ريجارد استروب، مصدر سابق، ص466.

(3) مايكل ايدجمان، مصدر سابق، ص340.

للمزيد ينظر:

- سامي خليل، مصدر سبق ذكره، ص917-921.

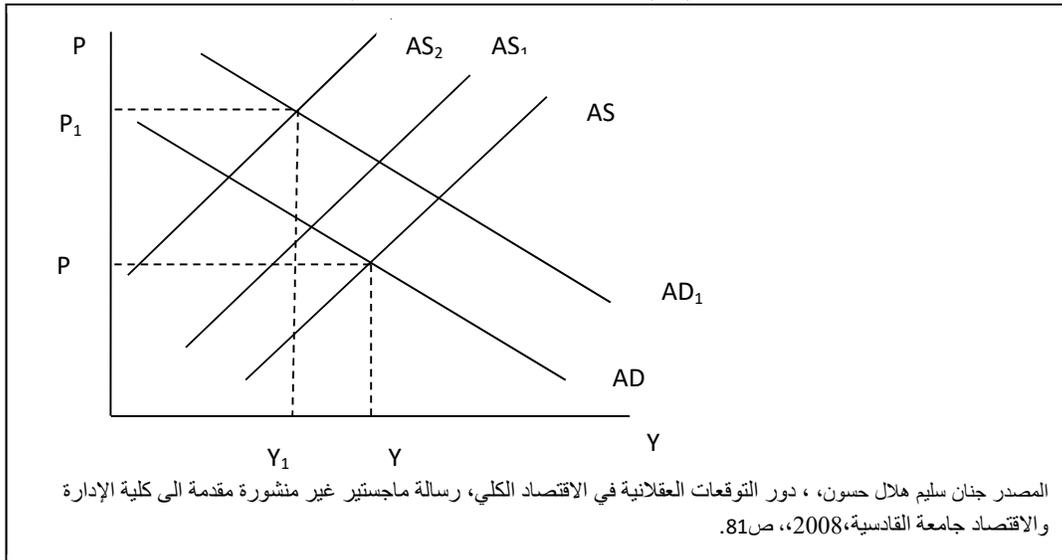
شكل (24) آثار صدمات الطلب المتوقعة وغير المتوقعة



المصدر: محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مكتبة اثناء للنشر، عمان، 2009، ص240.

أما صدمات العرض الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط ستؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى) من AS إلى AS_1 ففي حالة توقع ارتفاع تكاليف العوامل الأخرى فإن الأفراد سيتوقعون ارتفاع مستوى الأسعار وهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم المتوقع وهذا سينقل منحنى العرض مرة أخرى إلى AS_2 وسينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين إلى AD_1 فينخفض الناتج من Y_1 إلى Y مع ارتفاع مستوى الأسعار من P_1 إلى P ،⁽¹⁾ والشكل (25) يوضح ذلك.

شكل (25) آثار صدمات العرض الكلي



المصدر: جنان سليم هلال حسون، دور التوقعات العقلانية في الاقتصاد الكلي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2008، ص81.

⁽¹⁾ جنان سليم هلال حسون، مصدر سابق، ص80

وفي إطار معالجة التضخم وفق منظور هذه المدرسة الناتج عن الصدمات فانهم يرون عندما تكون هناك قناعة لدى الأفراد والوحدات بان الحكومة والبنك المركزي جادان في محاربة التضخم فان التوقعات التضخمية ستقل وسيخفض معدل التضخم فيما بعد، وهذه العملية ليس لها أي اثار سلبية على البطالة وهذا ما يدفع بنمو الناتج.⁽¹⁾ أما البطالة فان أسواق العمل تتعدل على نحو سريع بعد الصدمات نتيجة لتغير الأجور وإعادة التوازن بين العرض والطلب، وان وجدت البطالة فإنها بسبب سعي الأفراد للحصول على وظائف أفضل خلال اوقات الركود وهكذا فان الأفراد يتركون العمل من اجل الحصول على وظائف ذات اجر عالٍ.⁽²⁾

(1) عبد علي كاظم المعموري ، مصدر سابق، ص456.
(2) سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص741.

المطلب الخامس: مدرسة اقتصادي جانب العرض

ركزت المدرسة الكلاسيكية في سياستها الاقتصادية الكلية على الإنتاج أي إدارة جانب العرض، بينما انصب تركيز المدرسة الكينزية على جانب الطلب ، وبرزت مدرسة اقتصاديات جانب العرض كولييد هجين من الرؤى النقودية والتوقعات العقلانية والتي سعت إلى إعادة الانتباه مرة أخرى إلى جانب العرض، منطلقة في ذلك من ان الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل يعتمد أيضا على قابلية الاقتصاد في عرض السلع.(1) وتمثل هذه المدرسة التطور الثاني الكبير لإعادة إحياء الفكر الكلاسيكي وقد عرفت هذه المدرسة بشكل واسع بسبب تبني الرئيس الأمريكي ريكان (Reagan) برنامج هذه المدرسة ، ويستند التحليل الاقتصادي لهذه المدرسة على فكرتين رئيسيتين هما :

1- الإيمان الكامل بقانون ساي للأسواق.

2- الاعتقاد بان معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات الإنتاجية.(2)

ومن خلال اعتقاد هذه المدرسة بصحة قانون ساي فان النظام الرأسمالي لا يمكن ان يتعرض لازمات إفراط في الإنتاج ومن ثم فان المساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي حتمية، وإذا حدث اضطراب بينهما فانه ينشأ من جراء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييد حرية الأفراد والمشروعات.(3) وقد طبقت أفكار هذه المدرسة في الولايات المتحدة في المدة من 1981-1989 كما طبقت أيضا في بريطانيا للمدة من 1979-1990 وبين أصحاب هذه المدرسة ان الضرائب المرتفعة تدفع المشآت إلى تقليص عرض العمل وراس المال الخاص بهم.(4)

وفي إطار العلاقة بين التضخم والبطالة رفضوا العلاقة التبادلية بينهما كما نص عليها منحى فيليبس في الأجلين القصير والطويل وعدوا ان الضرائب المرتفعة إحدى مسببات التضخم لأنها تمثل كلفة إضافية فتؤدي الى تنخفض الارباح فيرفع المنتجين الأسعار وعليه فان قيام الحكومة بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والارباح سيؤدي إلى تخفيض التضخم، ويرى أصحاب هذه المدرسة ان خير وسيلة لمجابهة التضخم الركودي هي زيادة الإنتاج والعرض

(1) عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق، ص461.

(2) مدحت القرشي، مصدر سابق، ص317.

(3) سلام سميسم، مصدر سابق، ص232.

(4) سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص743.

الحقيقي من السلع والخدمات وهم يؤيدون سياسة النقود الرخيصة* بدلا من السياسة النقدية الانكماشية لمواجهة التضخم، لان انخفاض كلفة الاقتراض تؤدي إلى تحفيز الإنتاج والإنتاجية في القطاع الخاص ومن ثم زياد العرض الذي سيكبح من جماح التضخم.⁽¹⁾

خلاف لما قدمته المدرستان (النقديون والتوقعات العقلانية) يرى مفكري هذه المدرسة بإمكانية استخدام السياسة المالية للتأثير في جانب العرض الكلي فضلا عن تأثيرها مع السياسة النقدية في جانب الطلب، فمن خلال السياسة المالية يمكن تخفيض الآثار السلبية لصدمة العرض من خلال التأثير على حوافز العمل والاستثمار والإدخار بتخفيض معدلات الضريبة، ويزداد عرض العمل وستتخفض الأجور الحقيقية ويزداد مستوى الاستخدام ويزداد الناتج. ان انخفاض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الدخل المتاح ومن ثم فان الاستهلاك سوف يزداد ولكن بمعدل اقل من زيادة الدخل لان الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد لذلك سيحدث فائض في العرض الكلي يؤدي إلى انخفاض الأسعار وانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة عرض النقود الحقيقي فينخفض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار.⁽²⁾ وهذه الزيادة في الاستثمار ستؤدي حتما إلى زيادة رصيد رأس المال الثابت بمعدل أسرع وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على العمل وهاتين الزيادتان ستؤديان إلى زيادة الإنتاج الكلي وإعادة منحى العرض الكلي إلى موضعه قبل الصدمة فضلا عن انخفاض مستوى الأسعار.⁽³⁾ ويرى انصار هذه النظرية ان خفض معدلات الضرائب سوف لا يؤثر على الحصيلة الضريبية ويرى لافر ان تخفيض الضرائب قد يؤدي إلى زيادة حجم الإيرادات الضريبية، لان تقديم الحوافز الضريبية سوف تؤدي إلى مستويات أعلى للنشاط الاقتصادي وعليه ستزداد الحصيلة الضريبية. بصورة ادق عندما تكون معدلات الضرائب عالية فان الافراد يفقدون الحافز في الدخول إلى النشاط الاقتصادي وبالتالي ستكون حصيلة الضريبة قليلة، ولكن في حالة تخفيض هذه المعدلات فان الافراد سيكون لهم حافز اكبر في الدخول إلى النشاط الاقتصادي وسيوسع النشاط ونتيجة لذلك فان الحصيلة الضريبية ستكون أعلى.⁽⁴⁾

* سياسة النقود الرخيصة تعني لجوء الدولة إلى الاصدار النقدي الجديد

(1) سلام سميسم، مصدر سابق، ص 233-334.

(2) قصي عبود الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، مصدر سابق، ص 26-27.

(3) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 344.

(4) نفس المصدر، ص 354.

المبحث الثالث

سياسات الاستقرار الاقتصادي (Stability policies Economic)

أولاً:- مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهدافه

قبل التطرق لسياسات الاستقرار لابد من بيان مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهدافه فالاستقرار الاقتصادي يعني المحافظة على الوضع القائم للاقتصاد الوطني عن طريق تدخل الدولة من خلال السياسات الاقتصادية بهدف الحد من المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم . ويعرف أيضاً محاولة إيقاف الاختلال الموجود بين المتغيرات الاقتصادية التي ربما تكون بشكل أرصدة او تيارات مثل الاختلال بين العرض والطلب خلال مدد زمنية متتابعة وذلك بتوجيه السياسات الاقتصادية بهدف الحد من الاختلال بين المتغيرات المحددة للتوازن.⁽¹⁾

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه عميلة تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق نمو اقتصادي مستقر.⁽²⁾ وعرف الاستقرار الاقتصادي على أساس الصدمات والذي يمثل تقليل التباين في الناتج الحقيقي او مستوى الأسعار او الاستهلاك الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية.⁽³⁾ ويعرف الباحث الاستقرار الاقتصادي بأنه الحالة التي يكون عندها الاقتصاد في حالة توازن سواء أعلى المستوى الداخلي أم الخارجي وتكون البطالة والتضخم في معدلاتهما الطبيعية وكذلك تحقيق معدل نمو اقتصادي مستقر وأي انحراف عن وضع الاستقرار فتقوم الدولة بتوجيه السياسات الاقتصادية الملائمة التي لا تؤدي إلى التعارض بين الأهداف من أجل إعادة الاقتصاد إلى الوضع الطبيعي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أهداف الاستقرار الاقتصادي بالاتي:-

1- تحقيق العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل : من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من استغلال الموارد الاقتصادية ومنها قوة العمل استخداماً كفوءاً مع مراعاة عدم الاخلال بالأهداف الأخرى للاستقرار أي لا يصل معدل البطالة إلى الصفر أي قبول مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة، وان الوصول إلى معدل البطالة الصفر يتطلب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدرجة كبيرة حتى يصبح كافياً لاستيعاب الإنتاج المتولد فان

(1) علي جابر عبد الحسين المعالي، برنامج العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ، 2009 ، ص3.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية و رمضان محمد احمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2004-2005، ص40.

(3) عبد الحسين جليل الغالبي، مصدر سابق، ص105.

ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم فإن تحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى الإخلال بهدف استقرار الأسعار.⁽¹⁾

ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة" بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي.⁽²⁾ والاستقرار لا يعني التشغيل الكامل كههدف وحيد إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁽³⁾

2- استقرار الأسعار: عملياً لا يعني الاستقرار الاقتصادي وصول معدل البطالة إلى الصفر وكذلك فإن الاستقرار لا يعني أن يصبح معدل التضخم يساوي صفرًا لأن ذلك لا يمكن تحقيقه في الواقع وإن ارتفاع الأسعار قد يكون مرغوباً في بعض الحالات، ففي بعض الأحيان نجد أن زيادة الإنتاج تصاحبها زيادة في التكلفة، ومن ثم زيادة الأسعار لتغطية هذه الزيادة في التكلفة وهذه الزيادة في الأسعار تعد حافزاً لزيادة الإنتاج. وأيضاً قد يكون التضخم مرغوباً لتمويل عملية التنمية، فالحكومة تلجأ إلى فرض الضرائب على مبيعات السلع الاستهلاكية وتخصص حصيلة هذه الضرائب لتمويل مشاريع إنتاجية في المجتمع، وفي هذا الصدد لا يتعين أن يفوق معدل التضخم معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد للطبقة الفقيرة لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي لهذه الطبقة مع مرور الزمن ويترتب على ذلك سوء توزيع الدخل في المجتمع.⁽⁴⁾

3- تحقيق نمو اقتصادي مستقر: النمو الاقتصادي على المستوى الكلي يعني حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن، والنمو الاقتصادي لا يسهم في زيادة متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة إلا إذا كان معدل النمو أكبر من معدل زيادة السكان إذ أن (متوسط دخل الفرد = الدخل القومي / عدد السكان) أي إن متوسط دخل الفرد سوف يرتفع في حالة كون معدل النمو في الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان أما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الدخل القومي فإن متوسط دخل الفرد سينخفض، وفي هذا الصدد

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ومحمد رمضان احمد، مصدر سابق، ص40 .

(2) جيمس جوارثيني وريجارداستروب، مصدر سابق، ص 207 .

(3) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص62.

(4) عبد القادر محمد عبد القادر، مصدر سابق، ص42-43.

فان الأمر المهم في النمو هو نمو الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي (فالدخل الحقيقي = الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار).⁽¹⁾

ويرتبط مفهوم النمو الاقتصادي بمفهوم الدورات التجارية اذ تشير التجارب التاريخية إلى ان مدد التوسع الاقتصادي يزداد معدل النمو الاقتصادي وينخفض معدل البطالة ويرتفع مستوى الأسعار وفي مدد الانكماش فان معدل النمو الاقتصادي سينخفض وترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، وتعكس الدورات الاقتصادية حركة الاقتصاد من الازدهار والركود إلا ان الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما و من ثم فان تفاعم الاختلال في الاستقرار الداخلي والخارجي الذي سيفرز الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاعم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.⁽²⁾

4- ويمكن اضافة تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن الخارجي:⁽³⁾ يعد هذا الهدف مرتبنا بهدف استقرار الأسعار، ويمكن توضيح هذا بافتراض ان الأسعار داخل الدولة قد انخفضت وان هذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة الصادرات لان السلع تصبح ارخص للدول الأخرى وهذا سيعزز وضع ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد ويؤدي ذلك إلى زيادة سعر صرف عملتها أي ان السياسة الائتمانية تؤثر في استقرار أسعار الصرف.⁽⁴⁾

(1) نفس المصدر ، ص43-44.

(2) وليد عبد الحميد عايب ، مصدر سابق ، ص62-63.

(3) نفس المصدر ، ص62.

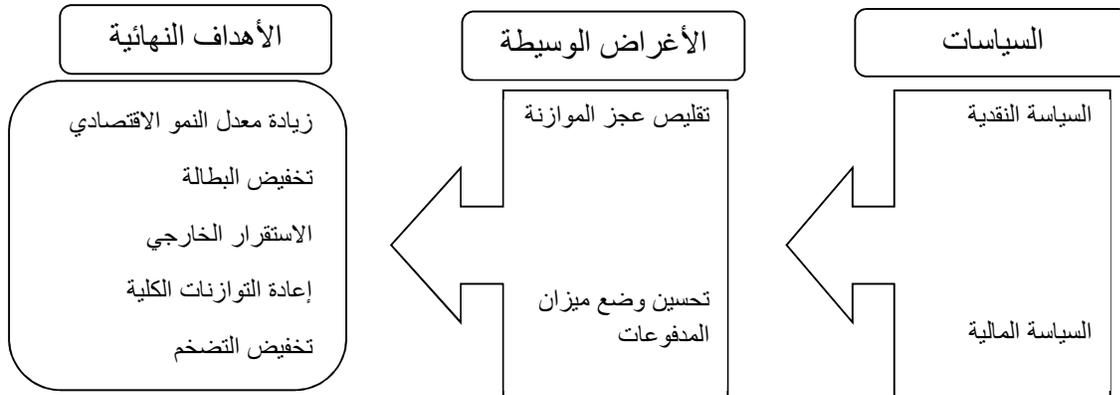
(4) زكريا الدوري ويسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية ، دار البازوري، عمان، 2006، ص188.

ثانياً:- سياسات الاستقرار الاقتصادي

تعرف سياسات الاستقرار بأنها الإجراءات التي تهدف إلى الحد من خطورة الصدمات الاقتصادية على المدى القصير لان الناتج والعمالة تتذبذب عن مستوياتها الطبيعية على المدى الطويل وهذه السياسة تخفف من حدة الدورة التجارية عن طريق الحفاظ على الناتج والعمالة عند مستوى اقرب من المستويات الطبيعية قدر الإمكان.⁽¹⁾ وتعرف أيضا بأنها تمثل الإجراءات والقواعد التي تستخدمها الدولة لتوجيه أنشطة جميع المؤسسات العامة في الاقتصاد الوطني من أجل إعادة تنظيم علاقاتها مع بعضها البعض في سبيل التقدم الاقتصادي.⁽²⁾

وعرفت مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة حالة التوازن للنشاط الاقتصادي من أجل الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة وكذلك توازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو موجبة ومستقرة ونمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁽³⁾ والباحث يتفق مع هذا التعريف. وهناك سياسات عدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكن سنقتصر على السياستين النقدية والمالية فقط كونها السياسات الأكثر فاعلية لتحقيق هذا الغرض. ويمكن تلخيص الاستقرار الاقتصادي بين الأهداف والسياسات بالمخطط (3):-

مخطط (3) اهداف وسياسات الاستقرار الاقتصادي



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص68.

(1) N.GregoryMankiw ,op.cit, P278.

(2) علي جابر عبد الحسين المعالي، مصدر سابق، ص3.

(3) نفس المصدر.

المطلب الأول : السياسة النقدية (Monetary policy)

أولا : مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة إلى جنب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال التأثير في المتغيرات الرئيسية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.⁽¹⁾ فعرفت السياسة النقدية بحسب المفهوم أي يوجد للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع فالمفهوم الضيق للسياسة النقدية يعني الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة.⁽²⁾

أما المفهوم الواسع يعني جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي أي سيكون مفهوم السياسة النقدية جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان والاقتراض الحكومي.⁽³⁾ وعرفت أيضا بحسب المفهوم الواسع على إنها موقف السلطة السياسية تجاه النظام النقدي للمجتمع الذي تحكمه.⁽⁴⁾

وقد تعددت التعاريف بتعدد الباحثين فعرفت السياسة النقدية في إنها المهمة الرئيسية للسلطة النقدية للتأثير في عرض النقد وسعر الفائدة ويتم ذلك من خلال استخدام الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة والتي تكون في متناول البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة.⁽⁵⁾ عرفت أيضا "إدارة التوسع والانكماش في حجم عرض النقد لغرض الحصول على أهداف معينة " أي إن السياسة النقدية تشير إلى أهداف محددة تضعها الإدارة النقدية الحكيمة وتسعى لتحقيقها.⁽⁶⁾ وعرفت أيضا من قبل (Einzig) بأنها جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام

(1) أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص183.

(2) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص583.

(3) نفس المصدر، ص584.

(4) عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2001، ص171.

(5) جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2002، ص109.

(6) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، عمان، 2003، ص351.

النقدي.⁽¹⁾ او هي الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي للتأثير في القطاعين النقدي والمالي والحالة الاقتصادية العامة.⁽²⁾

وقد انطلقت بعض التعاريف في ضوء احد أهداف هذه السياسة ومنها الإجراءات التي تعتمدها الحكومة أو السلطة النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التشغيل الكامل دون تضخم.⁽³⁾ او هي التغيرات في عرض النقد أو أسعار الفائدة او سعر الصرف التي يقوم بها البنك المركزي حسب الحالة الاقتصادية من تضخم او بطالة.⁽⁴⁾ او هي الإجراءات والقواعد التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من خلال إدارة النقود والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة من خلال أدوات إجرائية مختلفة.⁽⁵⁾

وعرفت في ضوء مجموعة من الأهداف بأنها الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد وسعر الفائدة لتحقيق الاستقرار النقدي باستخدام الوسائل النقدية وهو الأمر الذي يتيح له ضبط معدلات التضخم وتوفير البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام لتحقيق الأهداف الاقتصادية.⁽⁶⁾ والباحث يتفق مع التعريف (الإجراءات والقواعد التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من خلال إدارة النقد والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة من خلال أدوات إجرائية مختلفة).

(1) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مصدر سابق ، ص185.

(2) Michael Burda and Charles Wyplosz, Macroeconomics A European Text, 5th , OXFORD University press, Hoong Kong, P529.

(3) هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2010 ، ص31.

(4) J. Bradford Delong, Macroeconomics, updated edition, McGraw Hill, New York, 2002, p224.

(5) محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر ، عمان، 2010، ص198.

(6) أيسر ياسين فهد وآخرون ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ظل التطورات الراهنة دراسة تحليلية ،مجلة الحكمة، بغداد، العدد 50، 2011، ص45.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

يتفق الاقتصاديين على خمسة أهداف وهي كآلاتي:-

1- تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف: تعني الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من عمالة ورأس مال وموارد طبيعية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية، والحيلولة دون وجود موارد معطلة.

2- تحقيق استقرار الأسعار: لتجنب التقلبات الشديدة في الأسعار ومكافحة التضخم والانكماش في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾، وهذه التقلبات لها آثار سلبية على دخول أفراد المجتمع إذ إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل على حساب الطبقة الفقيرة.⁽²⁾

3- استقرار سعر الصرف: أي قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية لأن تقلب سعر الصرف بالنسبة للعملة الأخرى له آثار سلبية في ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي عامة.

4- معدل مرتفع من النمو الاقتصادي: إذ تستطيع السياسة النقدية التأثير في عنصر مهم في مجال النمو الاقتصادي وهو الاستثمار فكلما زاد الاستثمار زاد حجم رأس المال الثابت في المجتمع الذي يترتب عليه إمكانية زيادة الإنتاج وارتفاع معدل نمو الناتج القومي.⁽³⁾

5- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات: إذ يعكس ميزان المدفوعات صافي معاملات الدولة مع العالم الخارجي فيكون في حالة جيدة عند وجود فائض ويكون في حالة ضعف في حالة وجود عجز، ولذلك تسعى السياسة النقدية إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات والحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار في الوضع الداخلي والخارجي للبلد.⁽⁴⁾

وهناك أهداف أخرى يكمن تحقيقها من خلال السياسة النقدية:-

أ- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير مختلف التسهيلات

الائتمانية اللازمة لذلك عن طريق زيادة الادخار والاستثمار الوطني.⁽⁵⁾

(1) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010، ص350.

(2) جمال خريس وآخرون ، مصدر سابق، ص110.

(3) حسام علي داود ، مصدر سابق، ص350.

(4) تريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 23، 2010، ص5.

(5) محمد احمد الدوري، الجوانب الأساسية في موضوع النقود، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر ، ليبيا، 2007، ص99.

ب- تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ج- الحفاظ على أسعار الفائدة مستقرة بهدف تدعيم التخطيط الاقتصادي المستقبلي، وتوجيه الائتمان المصرفي نحو الغايات التي تتفق مع الأهداف الحكومية في تحقيق التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.⁽²⁾

د- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية الناتجة عن الدورات التجارية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازم لتحقيق أكبر قدر من التشغيل بأقل ارتفاع ممكن في الأسعار وذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الائتمان وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي (تضخم او ركود).⁽³⁾

هـ- وهناك هدف آخر أيضا هو العدالة في توزيع الدخل بالرغم من انه ليس من مسؤولية السلطة النقدية لأنه ضمن مسؤولية السلطة المالية، ومن خلال الترابط والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ومن ثم فان السياسة النقدية لها دور في دعم السياسة المالية لتحقيق أهدافها.⁽⁴⁾

ثالثا:- أدوات السياسة النقدية

يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى:

1- الأدوات الكمية يطلق على هذه الأدوات بالتقليدية لأنها أدوات نمت مع نمو البنوك المركزية ولا تزال تستعمل هذه الأدوات على نطاق واسع للتأثير في حجم النقد عامة والائتمان المصرفي وكلفته خاصة ومن ثم الحجم الإجمالي من النقد في الاقتصاد،⁽⁵⁾ أي إن إنها تؤثر في حجم الائتمان وهي :-

سعر إعادة الخصم: يقصد به الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند لجوء الأخير الى إعادة خصم الاوراق التجارية التي تمتلكها من اجل الحصول على موارد نقدية جديدة من اجل التوسع في الائتمان، تعد هذه الأداة أول أداة استخدمتها البنوك المركزية

(1) هيفاء غدير غدير، مصدر سابق، ص35

(2) جمال خريس وآخرون ، مصدر سابق، ص110

(3) هيفاء غدير غدير، مصدر سابق، ص35.

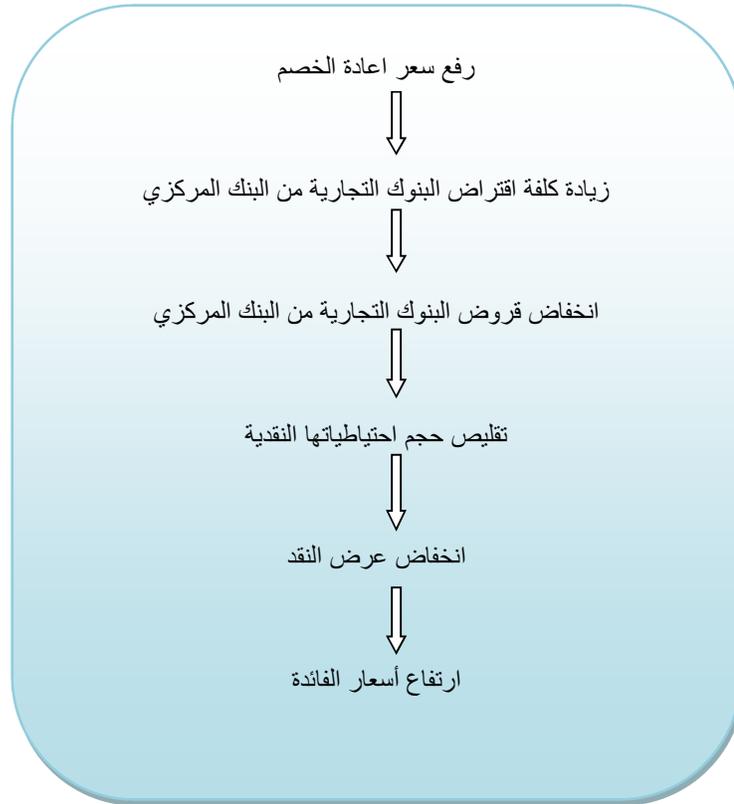
(4) عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2002، ص257.

(5) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مصدر سابق، ص192.

للتأثير في حجم الائتمان وبنك انكترا هو أول بنك استعملها وهي الأداة الوحيدة في القرن التاسع عشر للسياسة النقدية.⁽¹⁾

ويستطيع البنك المركزي التحكم في عرض النقد برفع وتخفيض سعر الفائدة إذ ان تخفيض سعر الخصم سيثجع البنوك التجارية على زيادة الاقتراض وهكذا يزيد عرض النقد وزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار بحكم العلاقة العكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة ، والعكس في حالة رفع سعر الخصم فيخفض عرض النقد ويرتفع سعر الفائدة.⁽²⁾ أي ان العلاقة بين سعر الخصم وسعر الفائدة هي علاقة طردية والمخطط (4) يوضح آلية تأثير سعر الخصم في عرض النقد ومن ثم سعر الفائدة.

مخطط (4) آلية عمل اداة سعر الخصم للتأثير في عرض النقد وسعر الفائدة



المصدر : زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية ، دار اليازوري، عمان، 2006، ص195.

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** تعرف هذه الأداة بأنها عبارة عن دخول البنك المركزي لبيع وشراء السندات الحكومية لغرض تغيير كمية الاحتياطيات لدى البنوك التجارية بصورة

(1) عوض فاضل الدليمي، مصدر سابق ، ص589.

(2) نعمة الله نجيب إبراهيم، مصدر سابق، ص375.

تنسجم مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إذ يدخل البنك المركزي كمشتري للسندات في أوقات الكساد من أجل زيادة عرض النقد ويدخل بائعاً للسندات في أوقات التضخم من أجل تخفيض عرض النقد، وتعد هذه الأداة أكثر فاعلية من بقية الأدوات التقليدية لا سيما في الدول المتقدمة وذلك لأن هذه الأداة مقتصرة على البنك المركزي وليس للبنوك التجارية أي تأثير فيها وكذلك تتصف بالمرونة ويمكن اللجوء إليها باستمرار.⁽¹⁾ ولكن في الدول النامية تكون هذه الأداة أقل فاعلية وذلك لأنها تحتاج إلى توفر سوق مالية ونقدية متطورة يتداول فيها كمية مناسبة من الأوراق المالية.⁽²⁾

ج - نسبة الاحتياطي القانوني: إذ إن البنك المركزي يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه لمواجهة أي طارئ في الطلب على الودائع من قبل المودعين، وفق هذه الأداة يستطيع البنك المركزي زيادة عرض النقد من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ويخفض عرض النقد من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وحسب الوضع الاقتصادي⁽³⁾ وتعد هذه الأداة الأكثر فاعلية من أدوات السياسة النقدية وأقصرها طريقاً لتحقيق الهدف المنشود لا سيما في الدول النامية،⁽⁴⁾ وتستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات في الفعاليات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكن لا تتصف هذه الأداة بمرونة عالية مقارنة بعمليات السوق المفتوحة التي يمكن اللجوء إليها في مدد قصيرة أما نسبة الاحتياطي القانوني فيتم تغييرها في مدد متباعدة ولا تتجاوز بضعة مرات في السنة.⁽⁵⁾

2- الأدوات النوعية⁽⁶⁾ هذه الأدوات تستهدف توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية التي تشكل أهمية استراتيجية وكذلك التأثير في حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة و كلفة الحصول عليها وأمد استحقاقها فهو موجه نحو التمييز بين أنواع الائتمان المصرفي وتوزيعه بين مختلف الفعاليات والأنشطة المكونة للاقتصاد حسب أفضليتها ، ومن أهم هذه الأدوات:-

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان خلال الأربعينات من القرن الماضي في الدول الصناعية من أجل معالجة الضغوط التضخمية وبموجب هذا النوع يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة.

(1) عبد الوهاب الامين، مصدر سابق، ص268-269.

(2) عوض فاضل الدليمي، مصدر سابق، ص595.

(3) عبد الوهاب الامين، مصدر سابق، ص351.

(4) احمد زهير شامية، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار زهران ، عمان، 2010، ص333.

(5) عبد الوهاب الامين، مصدر سابق، ص265-266.

(6) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مصدر سابق، ص220.

ب- الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان فيتم تنظيم الائتمان عن طريق السماح للأفراد لا سيما المضاربين بالاقتراض من البنوك بضمان السندات المشتراة في مدة سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان الذي يمثل النسبة بين القيمة السوقية للسندات المقدمة كضمان والسندات التي لا يجوز إقراضها من قبل البنوك.

ج- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء يتم تنظيم الائتمان عن طريق تثبيت حد أعلى لمبالغ القروض المخصصة لبناء المساكن وتحديد مدة استرداد هذه القروض، وطبق هذا النوع في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية لكبح الضغوط التضخمية.

د- الإقناع الأدبي يقوم البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية بعدم التوسع في تقديم القروض لا سيما القروض التي توجه للمضاربة إذا ما كانت تشكل خطر على الاقتصاد.

هـ - التأثير المباشر ويقصد به موافقة أو عدم موافقة البنك المركزي على سياسات الاستثمار والإقراض للبنوك التجارية وبقية المؤسسات المالية وفرض عقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة ومن هذه الإجراءات :-

1- تحديد المبالغ التي تقرضها البنوك كنسبة من رأس مالها واحتياطياتها مقابل ضمان الأسهم والسندات.

2- إلزام البنوك وبقية المؤسسات المالية بتوجيه جزء من مواردها نحو موجودات سائلة خالية المخاطر.

3- تحديد الحدود العليا لأسعار الفائدة التي تدفعها البنوك التجارية على الودائع والتي يتم استيفائها من عملية الإقراض.

4- وضع حد أقصى للقروض التي يقدمها البنك المركزي من خلال عملية إعادة الخصم.

المطلب الثاني: السياسة المالية (Fiscal Policy)

أولاً: مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية احد السياسات الاقتصادية التي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وازدادت أهمية هذه السياسة في القرن الماضي في ظل أزمة الكساد الكبير وعجز النظرية الكلاسيكية والية السوق عن إصلاح الوضع الاقتصادي وظهور الأفكار الكينزية التي أعطت للسياسة المالية الدور الرئيس في إصلاح النظام الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي الفعال من اجل تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

عرفت السياسة المالية تعاريف كثيرة منها " دور الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة والأهمية النسبية لكل منها، وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية".⁽¹⁾ وعرفت أيضا " استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة والحيلولة دون ارتفاع التضخم".⁽²⁾ او هي التغيرات في مكونات الميزانية العامة لتحقيق الاستقرار في الاسعار والتشغيل الكامل بصورة نسبية وتحقيق نمو اقتصادي مقبول.⁽³⁾

تعرف أيضا " استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث التضخم".⁽⁴⁾ او هي مجموعة الأهداف والإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام وتحقيق التنمية ومعالجة المشاكل ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.⁽⁵⁾ وعرفها (Bach) استخدام الانفاق الانفاق الحكومي والضرائب والاقتراض للتأثير في الطلب الكلي حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وإعادة توزيع الدخل بشكل يحقق العدالة قدر الإمكان.⁽⁶⁾ او هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للاقتصاد العام بكل قطاعاته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يتبع ذلك من آثار لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي من خلال تكييف حجم النفقات العامة والإيرادات العامة كميا ونوعيا.⁽⁷⁾ أو هي الطريق الطريق الذي تنتهجه الدولة لاستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة والنفقات العامة

(1) عبد الوهاب الأمين ، مصدر سابق، ص239.

(2) نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان ،مصدر سابق، ص299.

(3) Stephen L. Slavin, Op. Cit,P496.

(4) محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص 212.

(5) نفس المصدر.

(6) كامل علوي كاظم، مصدر سابق، ص54.

(7) شيببي عبد الرحيم و بظاهر سمير ، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد 1، يناير، 2010، ص41.

والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.⁽¹⁾ تعرف أيضا الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام ومستخدمه بذلك الوسائل المالية المهمة كالضرائب والرسوم والنفقات والقروض العامة، من اجل التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.⁽²⁾ وأخيرا هي التغيرات في الضرائب والإنفاق الحكومي من اجل التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.⁽³⁾ ويعرف الباحث السياسة المالية الإجراءات الوسائل التي تستخدمها السلطة المالية كالضرائب والإنفاق الحكومي وحتى التمويل بالعجز* لغرض معالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و دعم وتحفيز عملية التنمية الاقتصادية في البلد.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

هناك عدة اهداف للسياسة المالية هي⁽⁴⁾:-

- 1- تحقيق الكفاءة الإنتاجية عن طريق استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل.
- 2- تحقيق العمالة الكاملة، للسياسة المالية دور في تحديد مستوى العمالة والأجور .
- 3- تحقيق التقدم الاقتصادي الذي يقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات الذي يعد مؤشراً لمدى التقدم الاقتصادي والذي يعكس في النهاية مستوى الرفاهية للأفراد.
- 4- تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفجوات الكبيرة بين مستويات الدخل المختلفة المحافظة على قيمة النقود من خلال الإجراءات المالية من اجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁽⁵⁾
- 5- المحافظة على مستوى دخل الأفراد والعمل على زيادته.⁽⁶⁾
- 6- توفير الإمكانات والموارد المالية اللازمة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية والتي أصبحت المهمة الأساسية لحكومات الدول النامية.⁽⁷⁾

(1) احمد زهير شامية ، مصدر سابق، ص347.

(2) هيفاء غدير غدير، مصدر سابق، ص11.

(3) Arthur O Sullivan and others ,op.cit , p214.

*التمويل بالعجز يمكن ان لا يكون مشكلة اقتصادية لبعض الدول التي تمتلك ثروات كبيرة تمكنها من الحصول على إيرادات مستمرة كالنفط مثلا والعراق من هذه الدول الذي يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية والتمويل بالعجز يعني لجوء الدولة الى زيادة عرض النقد عن طريق الاصدار النقدي الجديد وخاصة في الاوقات غير الطبيعية .

(4) محمود حسين الوادي واخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010، ص323-324.

(5) طارق الحاج ، المالية العامة ، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان ، الاردن، 2009، ص201.

(6) نفس المصدر.

(7) احمد زهير شامية ، مصدر سابق، ص350.

ثالثاً : أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية نوعان من الأدوات هما:-

1- **الأدوات التلقائية** هذه الأدوات تقوم بتحقيق الأهداف بطريقة ذاتية أو بتدخل من قبل الدولة وتشمل هذه الأدوات:-

أ- الضرائب التصاعدية اي استخدام نظام الضرائب التصاعدية فتزداد حصيله الضرائب بزيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه.⁽¹⁾ أي هناك علاقة طردية بين حصيله الضريبة والدخل ففي حالة الكساد تنخفض الدخل وتنخفض الحصيله الضريبية تبعاً لذلك هكذا يمكن من خلال الضريبة التصاعدية ضبط الإنفاق الذي يساعد على ضبط الطلب الكلي او تحفيزه حسب الحالة الاقتصادية.⁽²⁾

ب- المدفوعات التحويلية من الحكومة الى القطاع العائلي على شكل إعانات.⁽³⁾

ج- الإعانات الحكومية التي تقدم لبعض القطاعات الاقتصادية كالزراعة وبعض الصناعات الأساسية من اجل دعم دخول الأفراد والمحافظة على استقرارها إذ إن دعم أسعار المنتجات الزراعية والصناعية يؤدي إلى زيادة الدخل في وقت الكساد وانخفاض الدخل في وقت التضخم بسبب انخفاض الدعم.

د- التغيير في مستوى الإنفاق الخاص عند انخفاض دخول الأفراد في مدد الكساد يحاول الأفراد المحافظة على مستوى معاشي قريب من المستوى السابق من خلال السحب من المدخرات او الاقتراض او بيع جزء من الأصول الرأسمالية ، ففي مدة الكساد يستهلك الأفراد جزءاً من مدخراتهم بسبب انخفاض دخلهم الشخصي ومن ثم فان الإنفاق الكلي سينخفض ولكن إلى مستوى اقل من المتوقع.

هـ- تعويضات البطالة تعمل كعامل استقرار من شأنه ان يؤثر في مستويات الإنفاق في أوقات التضخم او الكساد ، ففي اوقات الكساد تكون مستويات البطالة عالية وستزداد التعويضات المدفوعة للعاطلين ونتيجة للبطالة سينخفض الدخل ولكن انخفاض الدخل في ظل وجود التعويضات سيكون اقل من المستوى المتوقع ، أما في حالات التضخم يرتفع معدل التشغيل وتنخفض التعويضات المذكورة.⁽⁴⁾

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص324.

(2) محمد العربي ساكر، مصدر سابق، ص119.

(3) محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص324.

(4) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مصدر سابق، ص192-194.

و- سياسة توزيع الأرباح الرأسمالية في المدى القصير لا تعتمد الشركات إلى تغيير مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، إذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فان الشركات لا تعتمد الى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع والعكس صحيح وبذلك فان هذه السياسة تعمل على تصحيح الأوضاع وتحقيق أهداف السياسة المالية بطريق غير مباشرة.(1)

2- **الأدوات المقصودة** هذه الأدوات تستخدمها الحكومة للتأثير في مستوى الإنتاج والدخل او الأسعار مباشرة من خلال التأثير في مستوى الطلب الكلي وتتضمن هذه الأدوات :-

أ- الإنفاق الحكومي

ب- نظام الضرائب

ج- كلاهما معا

يتم استخدام هذه الأدوات وفقا للحالة الاقتصادية السائدة ، ففي حالة الكساد يكون هدف السياسة المالية رفع مستوى الطلب الكلي من خلال تخفيض معدلات الضرائب او رفع مستوى الإنفاق او كليهما والعكس في حالة التضخم فتقوم الحكومة برفع معدلات الضرائب او تخفيض الإنفاق الحكومي او كليهما من اجل ضبط مستوى الطلب الكلي.(2)

د- فالسياسة المالية من خلال أدواتها ضرورية لتحقيق الاستقرار إذ لا يمكن أن تتحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار في اقتصاد السوق بل يتطلب توجيه السياسة المالية فبدون هذه السياسات يتعرض الاقتصاد إلى تقلبات يمكن ان تدوم لمدة طويلة منها البطالة والتضخم، ففي اوقات الكساد تكون اجراءات السياسة المالية توسعية لزيادة الطلب الكلي وانكماشية في حالات التضخم.(3)

(1) محمد العربي ساكر ، مصدر سابق،ص119.

(2) نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان، مصدر سابق، ص299-300.

(3) ريجارد موسجريرف وبيجي موسجريرف، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ للنشر، الرياض، ص33.

المطلب الثالث: دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

سيتم استعراض دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اي معالجة مشكلتي التضخم والركود التي تنتج عن الصدمات الاقتصادية في حين سيتم فصل مشكلة التضخم الركودي الناتج عن صدمات العرض السلبية عنهما لان علاج هذه المشكلة لا يتم من خلال احد السياسات وإنما يتطلب تضافر وتكامل السياستين معا من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً:- السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

1- معالجة مشكلة التضخم

تتم معالجة التضخم من خلال استخدام سياسة نقدية متشددة (Tight Monetary Policy) بهدف تخفيض الطلب الكلي وإعادته إلى مستواه السابق ومن ثم انخفاض مستوى الأسعار، فتقوم السلطة النقدية ببيع السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة من اجل تخفيض عرض النقد اي انخفاض مستوى الأسعار لان العلاقة بين عرض النقود والأسعار علاقة مباشرة وطردية.⁽¹⁾ و بصورة أدق إن قيام البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة يؤدي إلى انخفاض احتياطات البنوك وسيخفض عرض النقد وتقل قدرة البنوك في التوسع بمنح الائتمان وسترتفع أسعار الفائدة وينخفض الاستثمار والاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي فينخفض الطلب الكلي وتنخفض الأسعار.⁽²⁾

ويمكن أيضا للبنك المركزي التأثير من خلال أسعار الفائدة إذ ان قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم وأسعار الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار والطلب الكلي ومن ثم الأسعار.⁽³⁾ فرفع سعر الخصم او نسبة الاحتياطي القانوني او القيام ببيع السندات في السوق المفتوحة سيخفض حجم الائتمان الممنوح ومن ثم انخفاض الطلب الكلي، اي ستكون السياسة النقدية فاعلة في الحد من التضخم الناشئ عن صدمات الطلب (Demand Shocks).⁽⁴⁾ والمخطط (5) يوضح آلية عمل السياسة النقدية من اجل معالجة التضخم.

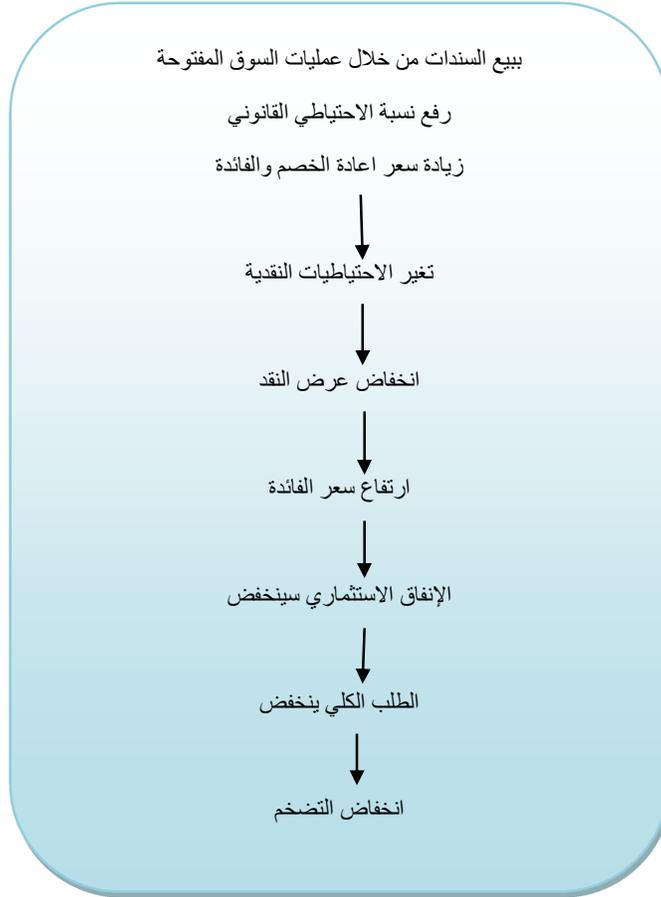
(1) عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، اثر التزايد المفرط في عرض الدينار العراقي في اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 21-22 نيسان، 2008، ص261.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والاستخدامات، مصدر سابق، ص361.

(3) محمد صالح القرشي، مصدر سابق، ص318.

(4) عبد الرحمن يسري احمد، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1998، ص280.

مخطط (5) آلية عمل السياسة النقدية في معالجة التضخم



Source: Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles, Problems and Policies, 15th Ed,
McGraw Hill, New York, 2002,, p293.

البنك المركزي يمكن ان يتصدى لمشكلة التضخم عن طريق إتباع سياسة استهداف التضخم (Inflation Targeting Policy)* وهي من المفاهيم الحديثة نسبيا إذ بدأ استخدام هذه السياسة في نيوزلندا أول مرة عام 1990 ثم تلتها كندا عام 1991 وبعدها بريطانيا عام 1992 و تلتها بقية الدول الصناعية.⁽¹⁾

*استهداف التضخم يعني اعلان صريح من قبل السلطات النقدية بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة.

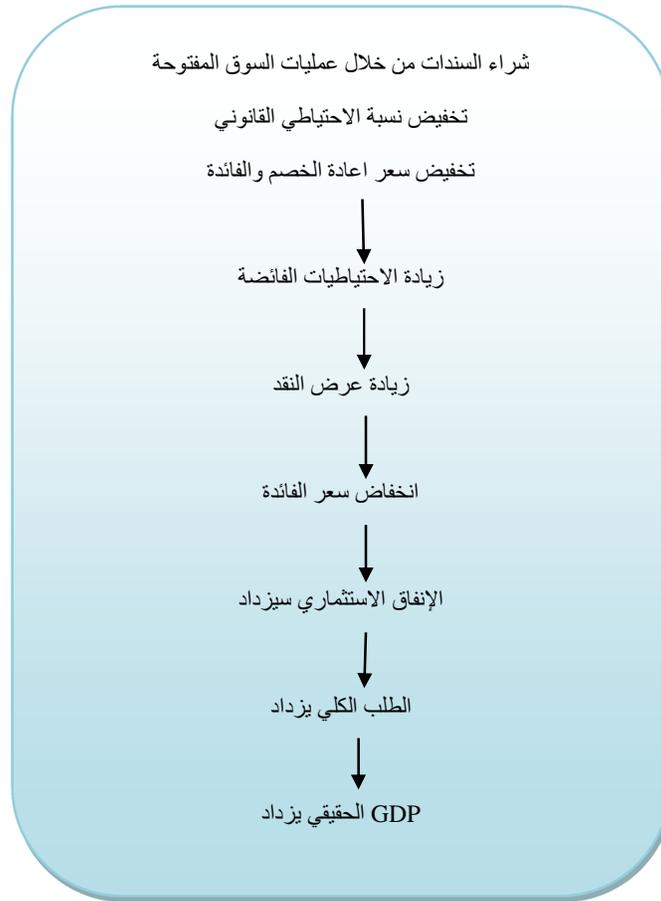
⁽¹⁾ للمزيد ينظر

- مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في اسعار الصرف، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، المؤتمر العلمي الثاني، بغداد، 2001، ص 35-43.
- ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1، العدد 6، يونيو، 2002، ص 1-17.
- بلعزور بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، العدد 41، 2008، ص 27-51.

2- معالجة حالة الركود

عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود او كساد فان السياسة التي يجب إتباعها سياسة نقدية توسعية من اجل زيادة الطلب الكلي وإعادة الاقتصاد إلى المستوى التوازني، فيقوم البنك المركزي بشراء السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة او تخفيض سعر الخصم او تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة عرض النقد وانخفاض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار فيزداد الطلب الكلي حتى يصل إلى المستوى التوازني.⁽¹⁾ والمخطط (6) يوضح دور السياسة النقدية في معالجة حالة الركود.

مخطط (6) آلية عمل السياسة النقدية في معالجة حالة الركود.



Source: Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles, Problems and Policies, 15th Ed., McGraw Hill, New York, 2002,, p293.

⁽¹⁾ ضياء مجيد، مصدر سابق، ص378.

ثانياً:- السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

1- معالجة حالة التضخم

تستعمل السياسة المالية الانكماشية لمواجهة التضخم من خلال استعمال أدواتها منها الإنفاق الحكومي إذ تقوم السلطة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي وهذا الإنفاق هو احد مكونات الطلب الكلي وعليه سينخفض الطلب الكلي ومن ثم تنخفض الأسعار.⁽¹⁾ وكذلك يمكن استخدام الضرائب لعلاج التضخم إذ تقوم السلطة المالية بزيادة معدل الضرائب إذ سينخفض الدخل القابل للتصرف بالنسبة للمستهلكين ومن ثم سينخفض إنفاقهم الاستهلاكي وسينخفض الطلب الكلي وتنخفض الأسعار.⁽²⁾ ويمكن أيضاً تخفيض الإنفاق الحكومي مع زيادة الضرائب معاً للذان سيؤديان إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم الأسعار.

2- معالجة حالة الركود

يمكن استعمال سياسة مالية توسعية لمعالجة حالة الهبوط في النشاط الاقتصادي إذ تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي بشقبة الاستهلاكي والاستثماري من اجل تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة مستوى التشغيل اي زيادة الطلب الكلي لان الإنفاق الحكومي كما ذكرنا هو احد مكونات الطلب الكلي فزيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مباشرة.⁽³⁾

وهنا يمكن ان لا تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي دورها في التأثير على الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي اذا كانت هذه النفقات ممولة عن طريق الضرائب لان هذه الضرائب تمثل جزءاً مقتطعاً من الإنفاق الخاص وعليه اذا أريد تحقيق آثار توسعية في الاقتصاد فمن المستحسن ان تقوم الحكومة باللجوء إلى القروض من البنك المركزي إذ ان إنفاق حصيلة القروض سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى الناتج الحقيقي. فضلاً عن ذلك يمكن للجوء للتمويل بالعجز إذ ان زيادة الإنفاق هنا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم الناتج الحقيقي وهنا يجب ان تتوافر موارد إنتاجية عاطلة مع جهاز إنتاجي مرن لغرض تشغيل هذه الموارد وزيادة الناتج الحقيقي في النهاية.⁽⁴⁾ أما في الدول النامية فان جهازها الإنتاجي يكون غير مرن ومن ثم فان توسع الإنفاق الممول بالعجز سيؤدى الى زيادة الناتج وإنما حدوث ضغوطا تضخمية ستصبح سياسة التمويل بالعجز غير مجدية في الدول

⁽¹⁾ هيثم الزغبى وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 205.

⁽²⁾ Arthur O Sullivan and others , op.cit , p214.

⁽³⁾ مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2004، ص431.

⁽⁴⁾ نفس المصدر ، ص 433-435.

النامية⁽¹⁾ وللضرائب دور في معالجة حالة الركود فتخفيض الضرائب سيؤدي الى زيادة الدخل القابل للتصرف وزيادة الاستهلاك ومن ثم نقل الطلب الكلي الى اليمين،⁽²⁾ ولكن قد لا يؤدي انخفاض الضرائب هذا الدور لا سيما اذا كانت هذه التخفيضات في الضرائب لصالح الطبقات الغنية فان هذه الزيادة في الدخل لا توجه الى الاستهلاك وستصبح سياسة تخفيض الضرائب غير فعالة. ويمكن للدولة أيضا ان تقوم بتسديد القروض فتزداد الاحتياطات النقدية في البنوك وتتوسع البنوك الإقراض فيزداد الطلب الكلي.⁽³⁾

ولابد من الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية لتفادي التضارب بين السياستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فمثلا إذا كان الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي فالسياسة المالية تقوم بزيادة الإنفاق او تخفيض الضرائب لتحريك النشاط الاقتصادي وهنا لابد ان تكون السياسة النقدية تعمل باتجاه السياسة المالية نفسها إذ تضمن عدم ارتفاع أسعار الفائدة وإلا سوف تؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي اي ان السياسة المالية تكون غير فعالة. وبالعكس في حالة وجود تضخم في الاقتصاد فان السياسة المالية تنادي بتخفيض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب من اجل تخفيض حجم الطلب الكلي وهنا لابد ان تكون السياسة النقدية تعمل على عدم تخفيض سعر الفائدة حتى لا تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وتفشل السياسة المالية في تخفيض التضخم.⁽⁴⁾

(1) محمود حسين الوادي ، الاقتصاد التحليلي، الطبعة الاولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص449.

(2) Arthur O Sullivan and others ,op.cit , p196.

(3) طارق الحاج ، مصدر سابق، ص204.

(4) فايز ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص455.

ثالثاً:- التضخم الركودي ودور السياستين النقدية والمالية

التضخم الركودي ظاهرة اقتصادية ظهرت في سبعينيات القرن الماضي وكان هناك العديد من الاسباب التي ادت الى حدوث هذه الظاهرة منها ارتفاع أسعار النفط وما ترتب عليه من ارتفاع اسعار المواد الاولية والسلع المصنعة ونصف المصنعة, اضافة الى الغاء نظام المراقبة الحكومية على الاجور والاسعار ويرى البعض ان تفسير هذه الظاهرة يتم من خلال الربط بين سلوك العمال والنقابات ونمو الانتاجية⁽¹⁾ وهذه الظاهرة لم تكن مسبقة قبل ذلك وعانت الدول المتقدمة من هذه المشكلة الاقتصادية فضلا عن الدول النامية إذ سعت الدول المتقدمة لمعالجة هذه المشكلة التي يترافق بها التضخم مع البطالة.

قدمت مدرسة اقتصاديي جانب العرض وصفة لعلاج هذه المشكلة تعتمد في الأساس على الحوافز الضريبية من اجل زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات فهم يؤيدون سياسة النقود الرخيصة بدلا من السياسة النقدية الانكماشية من اجل تخفيض التضخم⁽²⁾. وقدمت سياسات أخرى لمعالجة التضخم الركودي وهي على النحو الآتي⁽³⁾:-

1- سياسات العلاج الجاهز او السريع: تركز هذه السياسة على ضرورة تخفيض معدل نمو عرض النقد بصورة أساسية إذ سيؤدي هذا الى تخفيض حدة التضخم الى مستويات مناسبة، سيرافق تخفيض معدل نمو عرض النقد انخفاض في حجم الطلب الكلي الذي سيؤدي الى انخفاض الناتج القومي وزيادة معدل البطالة. من ناحية اخرى تخفيض حجم معدل نمو الناتج القومي يتطلب زيادة الطلب الكلي مع تجنب زيادة معدلات التضخم اي ان هذه السياسة سوف لن تحقق معدلات نمو مناسبة في الاقتصاد.

2- سياسة العلاج التدريجي في المدة الطويلة: هذه السياسة تتميز بتعايشها مع التضخم في بادئ الأمر ثم السير بخطوات تدريجية لتخفيض معدل نمو عرض النقد بصورة تدريجية طويلة الاجل، وتعد هذه السياسة أكثر واقعية إذ تقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية انكماشية تتحكم فيها بكمية النقود المعروضة وكذلك تطبيق سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة معدلات الضرائب الأمر الذي سيخفض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد مع تخفيض معدل التضخم مع عدم إلحاق أضرار كبيرة على الناتج القومي ودون تزايد معدلات البطالة، اي يمكن لهذه السياسة تحقيق الأهداف بأقل التضحيات.

(1) عوض فاضل الدليمي، مصدر سابق، ص

(2) فواز جار الله وهيثم أكرم سعيد، مصدر سابق، ص84.

(3) محمد مروان السمان واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر، عمان، 1998، ص340-341.

الفصل الثاني

تحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي

نبذة مختصرة لملامح الاقتصاد العراقي

المبحث الاول:- تحليل متغيرات الاقتصاد الحقيقي

المبحث الثاني:- تحليل متغيرات السياسة النقدية

المبحث الثالث:- تحليل متغيرات السياسة المالية

الفصل الثاني

تحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي

نبذة مختصرة لملامح الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط في سد احتياجاته مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى نتيجة فشل اغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة وكذلك تراجع الإنتاج الزراعي المحلي،⁽¹⁾ ما يجعله اقتصاداً يعتمد على الاستيراد من الخارج لسد فائض الطلب المحلي من السلع الإنتاجية والاستهلاكية وذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا الاعتماد على موارد النفط وفي ضوء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فضلاً عن الاعتماد على الاستيراد هذه الظروف تجعل الاقتصاد العراقي يتعرض لصدمات داخلية وخارجية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي.⁽²⁾

الاقتصاد العراقي لا يمتلك نهجا اقتصاديا محددًا وإنما كان اقتصاد غير مخطط بشكل كامل او اقتصاد حر وإنما يعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها مع عدم وجود برامج اقتصادية واضحة للدولة ولا سيما بعد عام 2003 الأمر الذي أدى إلى تأخر اعمار البنى التحتية والإنتاجية والخدمات العامة.⁽³⁾

مر الاقتصاد العراقي في ظروف خلال مدة الدراسة أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ففي عقد الثمانينات عاش العراق حرباً طويلة مع إيران (حرب الخليج الأولى) أدت إلى استنزاف جميع الاحتياطات الأجنبية في تمويل الإنفاق الحربي مع تشوه في البنى التحتية وقطاعات الإنتاج الرئيسية وتقدر قيمة الأضرار التي نجمت عن الحرب بما يقارب 453 مليار دولار، وفي عقد التسعينات خاض العراق حرب الخليج الثانية نجم عنها فرض عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية واستمرت هذه العقوبات حتى عام 2003 وقدرت الخسائر بحوالي 200 مليار دولار، في عام 2003 وبعد احتلال العراق تعرض الاقتصاد العراقي إلى تدمير ما

(1) احمد حسين الهيتي واخرون ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990-2007 الأسباب والآثار، ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد2، العدد3، 2010، ص8.

(2) عبد الحسين جليل الغالبي واخرون، دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الاجنبي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 20، حزيران، 2008، ص91.

(3) احمد حسين الهيتي واخرون ، مصدر سابق، ص6.

تبقى من البنى التحتية من خلال عمليات النهب والسلب والحرق.⁽¹⁾ ونتيجة للظروف التي مر بها العراق يمكن بيان مميزات الاقتصاد العراقي بالنقاط الآتية:-

- 1- يعاني الاقتصاد العراقي من ارتفاع حجم المديونية الخارجية إذ تجاوز حجم المديونية (125) مليار دولار تقريبا في عام 2003.⁽²⁾
- 2- التوقف النسبي للنشاط الاقتصادي وتباطؤ معدلات نمو الاستخدام والنمو الاقتصادي.⁽³⁾
- 3- تدهور في النشاط الاقتصادي الخاص ولاسيما في القطاع الصناعي والزراعي مع تحسن في القطاع التجاري.⁽⁴⁾
- 4- ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي إلى مستويات قياسية لا سيما في عقد التسعينات إذ أصبح التضخم من النوع الجامح والمستمر.⁽⁵⁾
- 5- ارتفاع معدلات البطالة مقابل انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ معدل البطالة 50% في عقد التسعينات من مجموع القوة العاملة العراقية.⁽⁶⁾ وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منتصف عقد التسعينات (2.12%).
- 6- ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي إذ يصل هذا المعدل إلى 93% تقريبا وهو اختلال ناتج عن غياب التنوع الاقتصادي.
- 7- تفاقم عمليات الفساد الإداري سواء على مستوى الإدارات المحلية أو على مستوى الوزارات إذ جاء ترتيب العراق بالمرتبة الثالثة على المستوى الدولي في انتشار الفساد الإداري وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007.
- 8- شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي والغموض في حجم عوائد النفط وقنوات إنفاقها وغياب كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية.
- 9- الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير إذ ان أكثر من (90%) من مدخلات الإنتاج في الصناعة يتم استيرادها من الخارج.⁽⁷⁾

(1) علي مظلوم جراح ، تأثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البيئة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2010، ص64.

(2) نفس المصدر، ص67.

(3) عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005، ص34.

(4) نفس المصدر، ص35.

(5) محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة من 2003-2006، مجلة الكوئم للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 4، 2011، ص223.

(6) نفس المصدر، ص228.

(7) عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط- الاختلال الهيكلي - البطالة، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، 30، 2008، ص68-69.

فضلا عن مجموعة كثيرة من الاختلالات الهيكلية منها:-

- اختلال هيكل الموازنة العامة يعد هذا الاختلال احد الاختلالات الهيكلية المهمة التي تعبت في التوازن الاقتصادي الداخلي وهذا الاختلال يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة الناجم عن عدم تناسب حجم الإنفاق الحكومي مع الموارد، فضلا عن الاختلال في أوجه الإنفاق الحكومي إذ ازداد الإنفاق العسكري في الثمانينات على حساب تراجع الإنفاق على بقية القطاعات الاقتصادية . بعد فرض العقوبات الاقتصادية ازداد الإنفاق لتأمين مفردات البطاقة التموينية مع انخفاض اكير في الانفاق على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.(1)

- الاختلال الاخر هو اختلال هيكل الانتاج ويمكن ملاحظ ذلك من خلال تتبع مساهمه القطاعات الاقتصادية في الناتج نرى ان قطاع النفط يحتل المرتبة الأولى بمساهمته في الناتج.(2)

- اختلال في ميزان المدفوعات حيث يعاني ميزان المدفوعات من عجز حاد او ما يسميه الاقتصاديون بالاختلال الخارجي.(3)

والاقتصاد الذي يتصف بهذه المواصفات هو اقتصاد رخو (Slack) يفنقر الى الدعامات الاساسية القوية التي تجعل منه اقتصادا قادرا على تجنب الصدمات والنهوض في عمليات اعادة الاعمار.(4)

في هذا الفصل سيتم تقسيم مدة الدراسة الى ثلاث مدد المدة الأولى من 1980-1989 التي شهدت حرب الخليج الاولى والمدة الثانية من 1990-2002 عانى فيها الاقتصاد من ظروف العقوبات الاقتصادية والمدة الثالثة من 2003-2011 تمثل مرحلة جديدة للعراق ودخول الاقتصاد العراقي في مرحلة إدارة اقتصاده وانتقاله إلى اقتصاد السوق والاستفادة من ثرواته.

(1) اسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، 3، بغداد، ص45.
(2) خميس خلف موسى، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة من 1970-1999، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية، جامعة الانبار، المجلد 1، العدد 1، 2002، ص106.
(3) نفس المصدر، ص113.
(4) عبد الجبار الحلفي، مصدر سابق، ص69.

المبحث الاول

تحليل متغيرات الاقتصاد الحقيقي

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمون في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم وهذا يعني ان الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.⁽¹⁾ او هو قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع او الاقتصاد المحلي خلال مدة زمنية معينة (عادة سنة)، اي قيمة ما ينتجه المجتمع في الداخل دون ان يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج.⁽²⁾

الناتج المحلي يمكن ان يحسب بالأسعار الجارية السوقية ويسمى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، او يمكن ان يحسب بسعر الكلفة فيسمى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الذي.⁽³⁾ وسيتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة بالأسعار الجارية ضمن هذه الدراسة وسيتم استخدام الصيغة الآتية في تحويل قيم المتغيرات بالأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة (الحقيقية).⁽⁴⁾

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} * 100$$

ويعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها.⁽⁵⁾ ويقاس التطور في الناتج المحلي الإجمالي من خلال معدل النمو السنوي من خلال المعادلة الآتية⁽⁶⁾:-

$$R = \frac{A_t - A_{t-1}}{A_{t-1}} * 100$$

اذ ان R يمثل معدل النمو، A_t قيمة المتغير في السنة t، A_{t-1} قيمة المتغير في السنة السابقة t-1.

(1) محمود حسين الوادي و احمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2009، ص38.

(2) حسام علي داود واخرون ، مصدر سابق، ص31.

(3) نفس المصدر السابق ، ص34.

(4) حسام علي داود ، مصدر سابق، ص168.

(5) فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد الجامعة، العدد 27، ايلول، 2011، ص32.

(6) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد احمد مقلد ، مصدر سابق، ص279.

او يمكن ان يقاس التطور في الناتج المحلي الاجمالي لمدة زمنية معينة من خلال معدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية⁽¹⁾.

$$R = \left(\sqrt[n]{\frac{At}{Ao}} - 1 \right) * 100$$

اولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1980-1989

بالاستعانة بالجدول (3) و(4) نرى ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 1980 بلغ (15770.7) مليون دينار وبالأسعار الثابتة (19046.4) مليون دينار وبلغت قيمة ناتج القطاع النفطي (9594.4) مليون دينار وكانت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج (60.84%)، شهد عام 1981 انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي اذ انخفض الى (11346.9) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (28.05%) وسجل الناتج بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب أيضا بلغ (0.73%) وهذا الانخفاض في الناتج يعود الى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب قيام حرب الخليج الاولى ادى ذلك الى ترجع امكانية تصدير النفط بسبب تضرر البنى التحتية النفطية،⁽²⁾ اذ انخفضت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي الى (28.50%).

عام 1982 شهد ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل نمو بلغ (12.05%) وبالأسعار الثابت كان معدل النمو موجبا بلغ (3.43%) مع استمرار التراجع في الإيرادات النفطية إذ انخفضت مساهمة النفط في الناتج إلى (22.70%)، تراجع الناتج بالأسعار الجارية مرة أخرى عام 1983 وبمعدل نمو سالب بلغ (0.74%) وبالأسعار الثابتة سجل نمواً سالباً أيضاً بلغ (13.07%) مع انخفاض إيرادات النفط بسبب استمرار الحرب اذ بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج (22.31%) وهذا الانخفاض في مساهمة النفط ناتج عن انخفاض أسعار النفط .

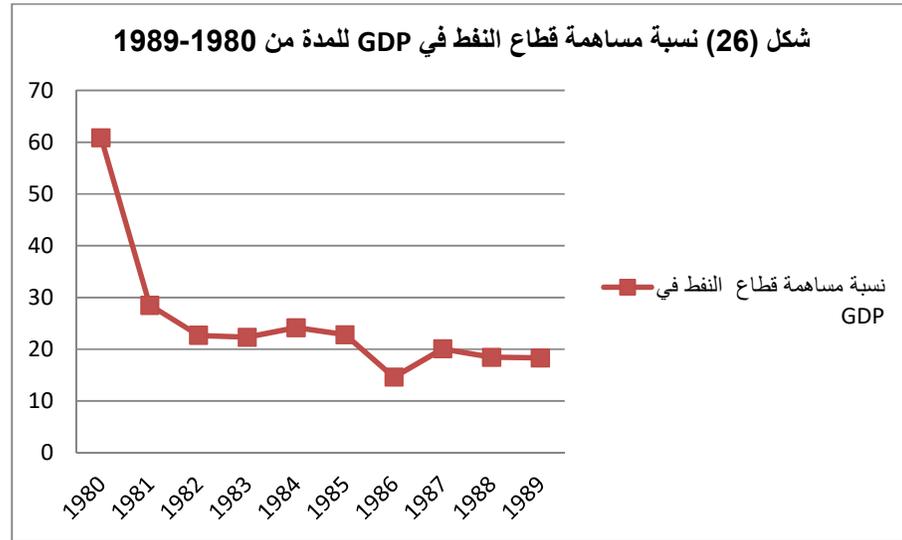
عاود الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الارتفاع في عام 1984 اذ بلغ (14550.9) مليون دينار بعد ان كان (12621) مليون دينار في العام السابق بمعدل نمو بلغ (15.29%) والسبب يعود إلى زيادة الإيرادات النفطية اذ ارتفعت مساهمة النفط في الناتج الى (24.17%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط. أما الناتج بالأسعار الثابت فقد شهد انخفاضا وبمعدل نمو بلغ (1.49)- (%) ، واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة في العام التالي بمعدل نمو بلغ (3.17%) وكذلك

(1) نفس المصدر، ص280.

(2) نصر حمود مزان، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2009، ص105.

فقد حقق الناتج بالأسعار الثابتة نمواً موجباً (1.45%) مع انخفاض نسبة مساهمة النفط في الناتج إلى (22.82%) نتيجة عودة أسعار النفط للانخفاض مرة أخرى، شهد عام 1986 تراجعاً في الناتج بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سالب بلغ (2.40%) نتيجة التراجع الكبير في إيرادات النفط بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط إذ انخفض سعر البرميل إلى (13.53) دولار بعد أن كان (27.1) دولار والسبب يعود إلى انهيار التنظيم بين أعضاء منظمة أوبك مما أثر في السياسة النفطية لهذه الدول،⁽¹⁾ إذ انخفضت نسبة مساهمة النفط إلى (14.60%) في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معدل نمو موجباً بلغ (4.65%).

عاود الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الارتفاع خلال الأعوام 1987-1989 وبمعدلات نمو بلغت (20.12%)، (10.41%) و(5.02%) على التوالي مع تذبذب في مساهمة قطاع النفط بسبب تقلبات أسعار النفط إذ بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج (20.09%)، (18.43%) و(18.33%) و سجل الناتج بالأسعار الثابتة في عام 1987 معدل نمو بلغ (9.31%) في حين سجل نمواً سالباً في العامين 1988 و1989 بلغ (0.02%) و(3.12%). بلغ معدل النمو المركب للناتج بالأسعار الجارية (2.61%) وبالأسعار الثابتة (0.12%). والشكل (26) يبين تذبذب نسبة مساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1980-1989.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

(1) احسان خضر، اسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، تشرين الثاني، السنة الخامسة، ص15.

جدول (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	GDP بالأسعار الجارية مع النفط	ناتج قطاع النفط	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP	معدل النمو GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو المركب حسب المدد	معدل النمو المركب للسلسلة
1980	15770.7	9594.4	60.84		2.61	34.22
1981	11346.9	3234.3	28.50	-28.05		
1982	12714.7	2886.6	22.70	12.05		
1983	12621	2815.3	22.31	-0.74		
1984	14550.9	3517.6	24.17	15.29		
1985	15011.8	3426.1	22.82	3.17		
1986	14652	2139.9	14.60	-2.40		
1987	17600	3535.3	20.09	20.12		
1988	19432.2	3580.5	18.43	10.41		
1989	20407.9	3739.8	18.33	5.02		
1990	55926.5	36326.4	64.95	174.04	66.12	34.22
1991	42451.6	19166.1	45.15	-24.09		
1992	115108.4	53115.8	46.14	171.15		
1993	321646.9	167951.7	52.22	179.43		
1994	1658325.8	890014.4	53.67	415.57		
1995	6695482.9	4215918	62.97	303.75		
1996	6500924.6	3710428.5	57.08	-2.91		
1997	15093144	11152807.8	73.89	132.17		
1998	17125847.5	11746242.9	68.59	13.47		
1999	34464012.6	26926753.9	78.13	101.24		
2000	50213699.9	41834912	83.31	45.7		
2001	41314568.5	30799376.2	74.55	-17.72		
2002	41022927.4	29021398.8	70.74	-0.71		
2003	29585788.6	20349772	68.78	-27.88	23.24	34.22
2004	53235358.7	30808541.6	57.87	79.94		
2005	73533598.6	42379784.7	57.63	38.13		
2006	95587954.8	52851810.9	55.29	29.99		
2007	111455813.4	59018094.5	52.95	16.60		
2008	157026061.6	87166401.2	55.51	40.89		
2009	139330210.6	56631453.7	40.65	-11.27		
2010	177008632.3	73990612.2	41.80	27.04		
2011	194001461	92881300.0	47.88	9.6		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

جدول (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1988=100

مليون دينار

السنة	GDP بالأسعار الثابتة 100 =1988	معدل النمو GDP بالاسعار الثابتة	معدل النمو المركب حسب المدد	معدل النمو المركب للسلسلة 6
1980	19046.4			3.83
1981	18908.1	-0.73	-0.12	
1982	19557.4	3.43		
1983	17000.6	-13.07		
1984	16748.1	-1.49		
1985	16991.6	1.45		
1986	17781.3	4.65		
1987	19435.9	9.31		
1988	19432.2	-0.02		
1989	18826.2	-3.12		
1990	29711.1	57.82	2.38	
1991	10682	-64.05		
1992	14163.5	32.59		
1993	18453.6	30.29		
1994	19164.9	3.85		
1995	19571.2	2.12		
1996	21728.1	11.02		
1997	26342.7	21.24		
1998	35525	34.86		
1999	41771.1	17.58		
2000	42358.6	1.41		
2001	43335.1	2.31		
2002	40344.9	-6.90	9.97	
2003	26990.4	-33.10		
2004	41607.8	54.16		
2005	43438.8	4.40		
2006	47851.4	10.16		
2007	48510.6	1.38		
2008	51617.6	6.40		
2009	54720.8	6.01		
2010	57925.9	5.86		
2011	63486.8	9.60		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (1) و(2)

ثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1990-2002

استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في عام 1990 إذ بلغ (55926.5) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (174.04%) مع ارتفاع نسبة مساهمة النفط في الناتج إلى (64.95) نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من (22) دولار في حين حقق الناتج بالأسعار الثابتة نمواً سنوياً بمعدل (57.82%) ولم تستمر هذه الزيادة ففي عام 1991 انخفض الناتج بالأسعار الجارية إلى (42451.6) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (24.09%) وسجل الناتج بالأسعار الثابتة نمواً سالباً أيضاً بلغ (64.05%) مع انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط إلى (45.15%) والسبب يعود إلى حرب الخليج الثانية وتوقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية.⁽¹⁾

شهدت الأعوام من 1992-1995 زيادة في الناتج بالأسعار الجارية بمعدلات نمو مرتفعة وغير مسبوق إذ بلغت (171.15%)، (179.43%)، (415.57%) و(303.75) على التوالي وهذه النسب الكبيرة كانت نتيجة ارتفاع مستويات التضخم وكذلك فإن نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج في هذه الأعوام ارتفعت أيضاً إذ بلغت (46.14%)، (52.22%)، (53.67%) و(62.97%). ولم تقتصر الزيادة في الناتج على قطاع النفط فقط وإنما ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج حتى وصلت عام 1995 إلى (20.5%) وهذه الزيادة تعزى إلى سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من أجل تأمين المحاصيل الزراعية الأساسية لسد حاجة المواطنين الغذائية بعد توقف الاستيراد بسبب فرض العقوبات الاقتصادية،⁽²⁾ أما الناتج بالأسعار الثابتة فسجل معدلات نمو موجبة ولكن متناقصة للمدة نفسها إذ بلغت (32.59%)، (30.29%)، (3.85%) و(2.12%) والسبب هو تصاعد حدة الضغوط التضخمية الناتجة عن سياسة الإصدار النقدي المفرط.

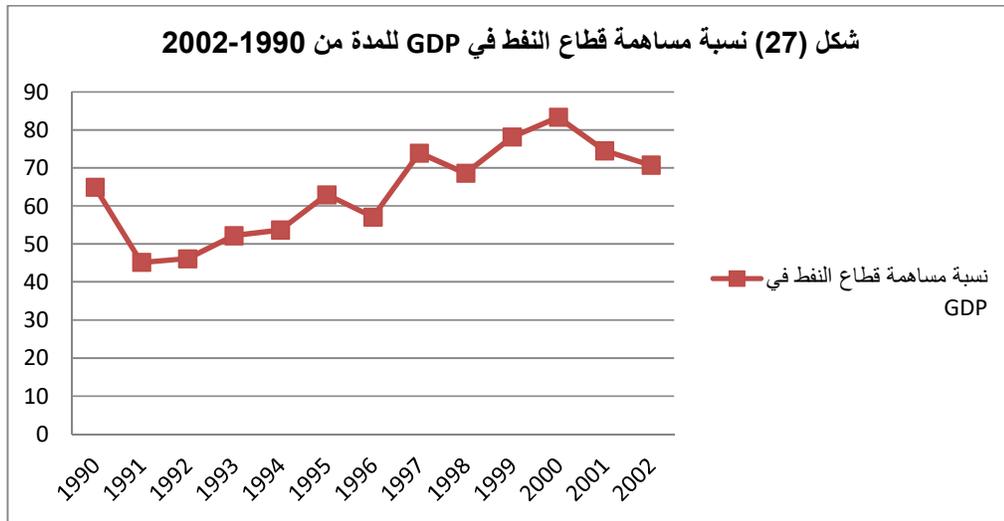
شهد عام 1996 انخفاضاً في الناتج بالأسعار الجارية إذ انخفض إلى (6500924.6) مليون دينار بعد أن كان (6695482.9) مليون دينار في عام 1995 وبمعدل نمو سالب بلغ (2.91%) مع انخفاض في نسبة مساهمة قطاع النفط إلى (57.08%) في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة معدل نمو موجب بلغ (11.02%) ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في معدلات التضخم بسبب توقيع مذكرة التفاهم مع استئناف تصدير النفط مقابل الحصول على

(1) صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006)، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، 2009، ص446.

(2) سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من 1988-2009، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2011، ص83.

الغذاء والدواء.⁽¹⁾ عاود الناتج بالأسعار الجارية الارتفاع خلال الاعوام 1997-2000 ولكن بمعدلات نمو متباينة بلغت (132.17%)،(13.47%)،(101.24%) و(45.7%) وشهدت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج ارتفاعاً أيضاً إذ بلغت عام 2000 (83.31%) في حين ان الناتج بالأسعار الثابتة سجل نمواً ايجابياً أيضاً لكن بمعدلات متباينة بلغت (21.24%)، (34.86%)، (17.58%) و(1.41%).

سجل عام 2001 و 2002 نمواً سالباً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ بلغ (17.72%) و(-0.71%) مع تراجع نسبة مساهمة قطاع النفط إلى (74.55%) و(70.74%) على التوالي وهذا التراجع يعود إلى أحداث 11 أيلول 2001 وما ترتب عليها من تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة نمواً موجباً في عام 2001 بلغ (2.31) وسجل نمو سالباً في عام 2002 بلغ (-6.90%). بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة من 1990-2002 (66.12%) وبالأسعار الثابتة سجل معدلاً موجباً بلغ (2.38%) والشكل (27) يوضح نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP للمدة من 1990-2002.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

(1) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي، 2008، ص 274 .

ثالثاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 2003-2011

استمر الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (29585788.6) مليون دينار في عام 2003 بعد ان كان (41022927.4) مليون دينار في عام 2002 وبمعدل نمو سالب بلغ (27.88%) مع انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج إلى (68.78%) والسبب يعود إلى حرب الخليج الثالثة وانتهت بالاحتلال وما نتج عنها من توقف مؤقت في تصدير النفط مع توقف ما بقي من المشاريع الإنتاجية، سجل الناتج بالأسعار الثابتة انخفاضا أيضا وبمعدل نمو سالب بلغ (33.10%).

عاود الناتج بالأسعار الجارية الارتفاع خلال الأعوام 2004 و 2005 وبمعدلات نمو موجبة بلغت (79.94%) و(38.13%) على التوالي مع زيادة ناتج قطاع النفط الناتج عن ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية ولكن نسبة مساهمة هذا القطاع انخفضت في هذين العامين إلى (57.87%) و(57.63%) على التوالي والسبب يعود إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الخدمات والنقل،⁽¹⁾ أما الناتج بالأسعار الثابتة فقد حقق نمواً موجباً أيضاً بلغ (54.16%) و(4.40%). الأعوام 2006 و 2007 شهدت زيادة في الناتج بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو بلغت (29.99%) و(16.60%) وكذلك حقق الناتج بالأسعار الثابتة معدلات نمو موجبة بلغت (10.16%) و(1.38%) ، في حين ان إيرادات قطاع النفط مستمرة بالارتفاع نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط. ولكن بقيت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج تسير نحو الانخفاض اذ بلغت (55.29%) و(52.95%) على التوالي.

شهد عام 2008 زيادة الناتج بالأسعار الجارية والثابتة اذ بلغ معدل النمو السنوي للناتج بالأسعار الجارية (40.89%) وبالأسعار الثابتة (6.40%) وهذه الزيادة للناتج بالأسعار الثابتة كانت نتيجة انخفاض معدل التضخم بشكل كبير نتيجة إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار فضلا عن التحسن الكبير في الوضع الامني،⁽²⁾ في حين ان نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج ارتفعت إلى (55.51%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط إذ وصل سعر البرميل إلى اكثر من (94) دولاراً. شهد عام 2009 تراجعاً في الناتج بالأسعار الجارية اذ انخفض الناتج بالأسعار الجارية إلى (139330210.6) مليون دينار بعد ان كان (157026061.6) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (11.27%) وسجل الناتج بالأسعار الثابتة معدل نمو موجباً بلغ (6.01%) مع تراجع نسبة مساهمة قطاع النفط في

(1) سلام كاظم شاني، مصدر سابق، ص 83.

(2) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008، ص 47.

الناتج إلى (40.65%) والسبب في هذا الانخفاض هو الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي بدأت في الولايات المتحدة وانتقلت إلى بقية الدول وأدت إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والسلع الأخرى. (1) شهد عامي 2010 و2011 زيادة في الناتج بالأسعار الجارية بمعدلات نمو بلغت (27.04%) و(9.6%) على التوالي مع عودة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج (41.80%) و(47.88%) على التوالي بسبب عودة أسعار النفط الارتفاع مرة أخرى. أما الناتج بالأسعار الثابتة فقد سجل معدلات نمو موجبة أيضا بلغت (5.86%) و(9.60%) على التوالي.

بلغ معدل النمو المركب للناتج بالأسعار الجارية للمدة من 2003-2011 (23.24%) وبالأسعار الثابتة (9.97%) وهذا التباين يعود إلى التضخم، أما معدل النمو المركب لمدة الدراسة للناتج بالأسعار الجارية بلغ (34.22%) وبالأسعار الثابتة (3.83%) والشكل (28) يوضح نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP للمدة من 2003-2011



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

(1) وسام حسين علي وإسلام محمد محمود ، سعر الصرف واثره على التضخم في العراق للمدة من 2005-2009،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد7، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد، للمدة 10-11/5/2011، ص242.

المطلب الثاني: التضخم

يعرف التضخم بأنه حالة ارتفاع مستوى الأسعار بصورة متواصلة مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية.⁽¹⁾ أو هو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أو هو زيادة عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج.⁽²⁾ ينشأ التضخم كما اشرنا سابقا أما بسبب جذب الطلب (صدمة الطلب الموجبة) أو بسبب دفع الكلفة (صدمة العرض السالبة) فتضخم جذب الطلب ينتج عندما يزيد الطلب مع ثبات العرض الكلي وهذا ناتج عن تفاؤل رجال الأعمال مثلا فسيزيدون طلبهم على عوامل الإنتاج فيرتفع ثمنها وكذلك ان حصول الأفراد على دخول مرتفعة سيزداد طلبهم على السلع الاستهلاكية، والسياسة الاقتصادية التوسعية (النقدية والمالية) تؤدي أيضا إلى حدوث التضخم عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.⁽³⁾

أما تضخم دفع الكلفة ينشأ بسبب زيادة تكاليف الإنتاج مع عدم حدوث تغير في الطلب فعند ارتفاع الأجور مثلا فان المنتجون سيقومون بنقل عبء ارتفاع الأجور إلى الأسعار فترتفع الأسعار وعليه سيتم امتصاص القوة الشرائية الزائدة علما ان نسبة ارتفاع الأسعار ستكون اكبر من نسبة زيادة الأجور، ومحصلة هذه العملية هي حدوث التضخم،⁽⁴⁾ وكذلك فان ارتفاع أسعار النفط يعد عاملا خارجيا لكن سيكون له اثر على الاقتصاد من خلال ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج فترتفع الأسعار. وهناك سبب آخر هو ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج (التضخم المستورد) التي يتم استخدامها من قبل المستهلك مباشرة.⁽⁵⁾

يقاس التضخم عن طريق استخدام الأرقام القياسية باعتماد سنة أساس* ويتم التعرف على التغيرات في الأسعار مقارنة بسنة الأساس ويوجد هناك أكثر من رقم قياسي منها:-

- 1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) يعتمد على التغيير الذي يحدث في تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي تمثل النمط المعتاد لاستهلاك الفرد العادي منها الغذاء و الكساء والخدمات الطبية.
- 2- الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) يقيس التغيير الذي يحدث في تكلفة الحصول على عدد من السلع التي تدخل كمواضع خام أو سلع وسيطة في إنتاج سلع أخرى.

(1) جيمس بلاكورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود، دار زهران للنشر، عمان، 2009، ص265.

(2) عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص174.

(3) رشاد العصار ورياض الحلبي ، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2010، ص164-164.

(4) زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص259.

(5) خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 1999، ص260.

* الرقم القياسي مؤشر احصائي يقيس التغير في مستوى الاسعار اما سنة الاساس فهي سنة يكون فيها قيمة المؤشر 100.

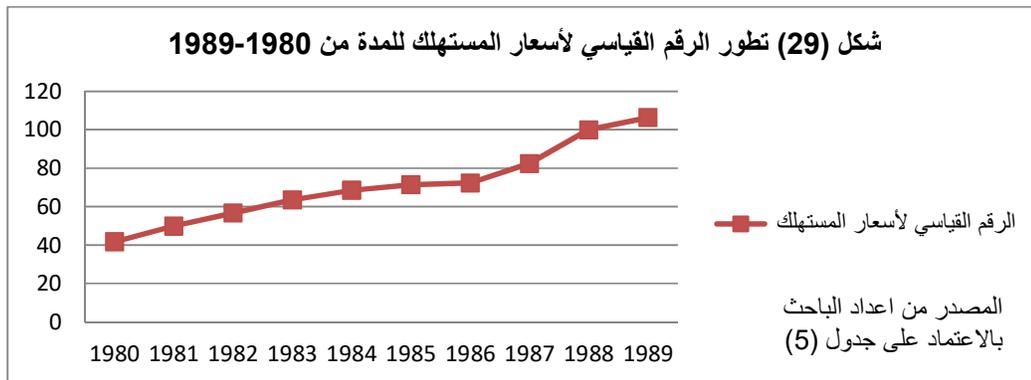
3- المخفض الضمني للنتائج المحلي (GDP deflator) يقيس التغير في أسعار المكونات المختلفة للنتائج المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والمشتريات الحكومية ويعد هذا الرقم هو الأفضل والأكثر شمولاً لأنه يحتوي عدد كبير من السلع.⁽¹⁾ وضمن إطار هذا البحث سيتم استخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وكما جرى استخدامه في أغلب الدراسات.

(1) إيمان عاطف ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص230-231.

أولاً: تطور معدلات التضخم للمدة من 1980-1989

بالاستعانة ببيانات الجدول (5) تبين انه في عام 1980 بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (41.7) ارتفع في عام 1981 (49.9) اذ بلغ معدل التضخم السنوي (19.66%) استمر الرقم القياسي خلال المدة من 1982-1986 الارتفاع ولكن معدلات التضخم تسير بالاتجاه النزولي اذ كانت معدلات التضخم لهذه الأعوام على التوالي (13.43%)، (12.19%)، (7.87%)، (4.23%) وأدنى مستوى وصل إليه في عام 1986 بلغ (1.26%) وهذا الانخفاض التدريجي في مؤشر التضخم يعود إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة بسبب انخفاض أسعار النفط، و كان معدل التضخم خلال مدة الحرب يوصف بأنه معتدل ويرجع السبب إلى سياسات الدعم الحكومي وسياسات التسعير الإجباري أدت إلى ضبط معدلات التضخم عند هذه المستويات.⁽¹⁾

شهد عام 1987 زيادة مرة أخرى في معدل التضخم اذ بلغ (13.97%) نتيجة إطلاق الأسعار وإلغاء التسعير الإجباري وكذلك تطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي فضلاً عن سياسة الخصخصة وتحويل ملكية بعض المنشآت العامة الى القطاع الخاص،⁽²⁾ واستمر معدل التضخم بالارتفاع في العام القادم اذ بلغ معدل التضخم السنوي (21.36%) وهو أعلى مستوى وصل إليه ضمن هذه المدة، وبخلاف العامين السابقين وبعد انتهاء الحرب شهد عام 1989 انخفاض في معدل التضخم اذ بلغ (6.3%)، أعلى معدل للتضخم في هذه المدة كان في عام 1988 بلغ (21.36%) وأدنى معدل كان في عام 1986 بلغ (1.26%). بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1980-1989 (9.81%). والشكل (29) يوضح تطور الرقم القياسي للأسعار للمدة من 1980-1989.



(1) احمد حسين الهيتي وآخرون، مصدر سابق، ص5.
(2) محمد محسن خنجر، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 واتجاهاته المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2010، ص51.

جدول (5) تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم 1988=100

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس 100 =1988	معدل النمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل النمو المركب حسب المدد	معدل النمو المركب للسلسلة
1980	41.7	-	9.81	35.42
1981	49.9	19.66		
1982	56.6	13.43		
1983	63.5	12.19		
1984	68.5	7.87		
1985	71.4	4.23		
1986	72.3	1.26		
1987	82.4	13.97		
1988	100	21.36		
1989	106.3	6.3		
1990	161.2	51.65	67.99	35.42
1991	461.9	186.54		
1992	848.8	83.76		
1993	2611.1	207.62		
1994	15461.6	492.15		
1995	69792.1	351.39		
1996	59020.8	-15.43		
1997	72610.3	23.02		
1998	83335.1	14.77		
1999	93816.2	12.58		
2000	98486.4	4.98	15.87	35.42
2001	114612.5	16.37		
2002	136752.4	19.32		
2003	181301.7	32.58		
2004	230184.1	26.96		
2005	315259	36.96		
2006	483074.4	53.23		
2007	632029.8	30.83		
2008	648891.2	2.67		
2009	630713.1	-2.80		
2010	646207.5	2.46		
2011	682366	5.6		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

ملاحظة:1- تم الحصول على سلسلتين من الأرقام القياسية الأولى كانت للمدة من 1980-2009 بأساس 100=1988 والسلسلة الأخرى من 1990-2011 وبأساس 100=1993 وتم ربط السلسلتين وتوحيدهما بأساس 1988 باستخدام المعادلة الآتية⁽¹⁾:-

الرقم القياسي لسنة 2010 = الرقم القياسي لسنة 2010 في السلسلة الثانية * $\frac{\text{الرقم القياسي للسنة المشتركة (2009) في السلسلة الأولى}}{\text{الرقم القياسي للسنة المشتركة (2009) في السلسلة الثانية}}$

(1) محمد حسين باقر و علي خضير ميرزا، الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة و اوفسيت المشرق، بغداد، 1984، ص96.

ثانياً:- تطور معدلات التضخم للمدة من 1990-2002

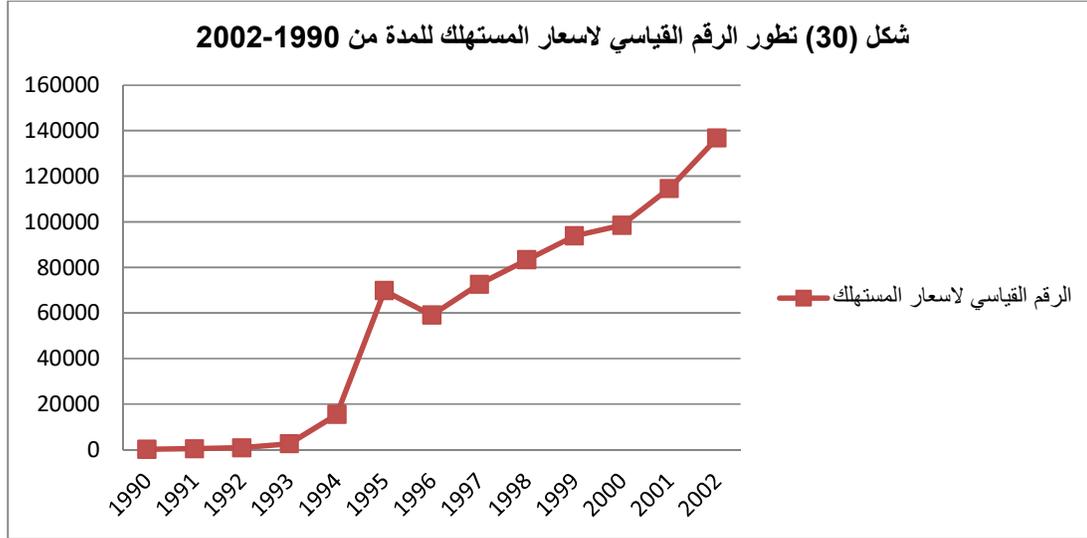
شهد عام 1990 قفزة كبيرة في مستوى الأسعار إذ وصل الرقم القياسي للأسعار إلى (161.2%) بعد أن كان (106.3%) في عام 1989 وبلغ معدل التضخم (51.65%) ولكن العام التالي شهد ارتفاعاً كبيراً إذ وصل معدل التضخم السنوي (186.54%)، عام 1992 انخفض فيه معدل التضخم (83.76%). وعاد الارتفاع في معدل التضخم بشكل متزايد وبقفزات كبيرة خلال الأعوام 1993-1995 إذ وصل فيها التضخم إلى معدلات غير مسبوقة في الاقتصاد العراقي ويوصف التضخم بأنه من النوع الجامح إذ بلغت معدلات التضخم لهذه الأعوام على التوالي (207.62%)، (492.15%) و(351.39%) وهذا الارتفاع في مؤشر التضخم ناتج عن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وتوقف تصدير النفط فضلاً عن تزايد الإنفاق الحكومي لتلبية متطلبات المواطنين المعاشية فضلاً عن إعادة الأعمار مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لسد العجز المالي الكبير بسبب قصور الإيرادات النفطية مع عدم إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية مما أدى إلى تفاقم الكتلة النقدية مع عدم وجود عرض سلعي يقابل هذه الزيادة ما سبب حدوث ضغوط تضخمية وتدهور في قيمة العملة.⁽¹⁾

خلاف النصف الأول من عقد التسعينات شهد معدل التضخم في عام 1996 انخفاضاً كبيراً إذ انخفض الرقم القياسي إلى (59020.8) بعد أن كان في العام السابق (69792.1) وسجل معدل التضخم قيمة سالبة بلغت (-15.43%) وهذا الانخفاض في مؤشر التضخم جاء نتيجة توقيع مذكرة لتفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) إذ استأنف تصدير النفط وفتح باب الاستيراد، فضلاً عن اتخاذ الحكومة إجراءات تفشيفية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم وإلغاء الدعم والإعفاءات.⁽²⁾

عاد معدل التضخم الارتفاع مرة أخرى في عام 1997 إذ بلغ (23.02%)، واستمر مؤشر الأسعار بالارتفاع خلال الأعوام 1998-2000 ولكن معدل التضخم كان يسير بالانخفاض التدريجي حتى وصل في عام 2000 إلى أدنى مستوياته خلال هذه المدة إذ بلغ (4.98%)، عاد معدل التضخم الارتفاع خلال عامي 2001 و2002 إذ بلغ معدل التضخم

(1) اكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 261.
(2) ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وإثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، كانون الأول 2007، ص 146.

(16.37%) و(19.32%) على التوالي ، اعلى مستوى وصل إليه معدل التضخم خلال هذه المدة كان في عام 1994 بلغ (492.15%) . بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 (67.99%). والشكل (30) يوضح تطور الرقم القياسي للأسعار للمدة من 1990-2002.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (5)

ثالثا: تطور معدلات التضخم للمدة من 2003-2011

استمر مؤشر الأسعار الارتفاع في عام 2003 اذ بلغ (181301.7) بعد ان كان (136752.4) في عام 2002 اذ بلغ معدل التضخم السنوي (32.58%) والسبب في ذلك يعود الى التحسن في الوضع المعاشي للأسر العراقية من ناحية الغاء الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة واندفاع الأسر نحو شراء المواد المنزلية والأثاث والسيارات،⁽¹⁾ اما العام التالي شهد انخفاضا في معدل التضخم السنوي إلى (26.96%).

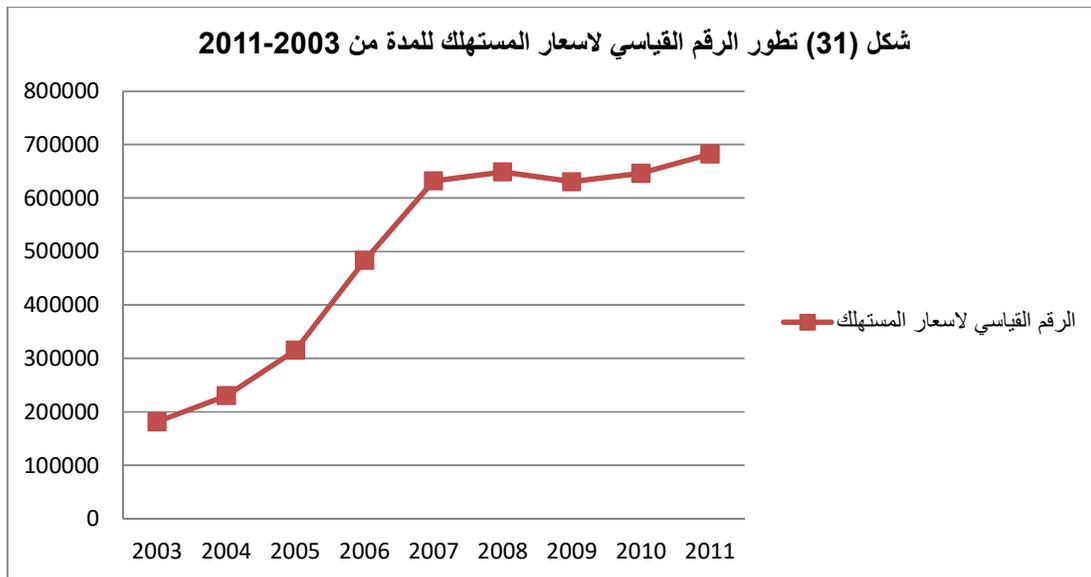
عاود معدل التضخم الارتفاع في عامي 2005 و2006 اذ بلغ على التوالي (36.96%) و(53.23%) ويعد معدل التضخم في عام 2006 هو أعلى مستوى وصل إليه التضخم منذ سنوات العقوبات والسبب في ذلك يعود إلى الإسراع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية،⁽²⁾ فضلا عن الاختناقات

(1) فلاح خلف الربيعي ، تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية، بغداد، العدد 3، تشرين الاول، 2006، ص36.

(2) وسام حسين علي واسلام محمد محمود ، مصدر سابق ، ص242.

التي حصلت في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق.⁽¹⁾

شهد عام 2007 انخفاضاً في معدل التضخم إلى (30.83%)، والسبب يعود إلى سعي البنك المركزي في استهداف وتقليل معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع أسعار الفائدة.⁽²⁾ انخفض معدل التضخم في عام 2008 إلى مستوى متدنٍ بلغ (2.67%) في حين سجل معدل التضخم قيمة سالبة في عام 2009 إذ بلغ (-2.80%) ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي أدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدل التضخم، وشهد عامي 2010 و 2011 ارتفاعاً في معدل التضخم وبمعدلات بلغت (2.46%) و(5.6%) على التوالي والسبب يعود إلى ارتفاع أسعار أغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتج عن انخفاض عرضها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بارتفاع أسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي إلى الداخل (التضخم المستورد).⁽³⁾ بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2011 (15.87%) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة الدراسة (35.42%). والشكل (30) تطور الرقم القياسي للأسعار للمدة من 1990-2002.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول(5)

(1) ادیب قاسم شندی وحیدر کامل نعیم ، تأثیر السیاسة النقدیة علی التضخم فی العراق للمدة من (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإداریة، جامعة واسط، المجلد 1، العدد5، 2011، ص11.
 (2) فارس کریم بریہی، مصدر سابق، ص32.
 (3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010، ص45.

المطلب الثالث: أسعار النفط

السعر كمصطلح يقصد به التعبير من قيمة اي شيء مادي او معنوي بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين، اما سعر النفط الخام يقصد به قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معلومين.⁽¹⁾ ان العلاقة بين سعر النفط وقيمه ليست متعادلة وثابتة فقد مثلت في غالبيتها علاقة غير متكافئة إذ كان سعر النفط لمدد زمنية طويلة اقل من قيمته. ويحتل النفط المركز الرئيس بين مصادر الطاقة الأخرى وسيبقى هذا المصدر هو الرئيسي لما يقارب 100 سنة القادمة حسب ما يشير إلى ذلك خبراء النفط وبنافسه في ذلك الغاز،⁽²⁾ ومن ثم فان الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط سيكون له آثار بالغة على الاقتصاد سواء أكانت الدول المستوردة ام المصدرة للنفط. ويرتبط سعر النفط بالتطورات الرئيسة في الاقتصاد العالمي ويعد المسبب الاساسي في التضخم المرتفع والركود الاقتصادي.⁽³⁾

وسعر النفط هو المتغير الأكثر حسماً في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي للعراق في الوقت الحاضر وربما في السنوات القريية القادمة، وهذه الأهمية الكبيرة لسعر النفط في العراق تأتي من كونه ليس من بلدان الفائض النفطي التي تستطيع تعويض نقص الإيراد عند انخفاض الأسعار من ثرواتها السيادية ، ويعد العراق من أكثر البلدان اعتماداً على النفط في تمويل الإنفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية لافتقار اقتصاده إلى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة وقصور نظامه المالي عن تطوير مصادر إيراد حقيقية للموازنة العامة بالعملية المحلية. ان إخراج العراق من هذا النطاق الحرج يقتضي الإصرار على توسيع طاقة إنتاج وتصدير النفط بتدابير استثنائية مع الالتزام بأهداف التنويع والنمو الاقتصادي.⁽⁴⁾

أولاً: تطور أسعار النفط للمدة من 1980-1989

بالعودة إلى جدول (6) الذي يبين أسعار النفط الخام اذ بلغ سعر برميل النفط في عام 1980 (28.64) دولاراً ارتفع في عام 1981 إلى (32.51) دولاراً بمعدل نمو سنوي (13.51%) والسبب هو قيام حرب الخليج الاولى وتضرر البنية التحتية النفطية ما أدى إلى تقليص المعروض من النفط، في عام 1982 انخفض سعر النفط قليلاً إلى (32.28) دولاراً بمعدل نمو سنوي سالب (0.4%) واستمر الانخفاض التدريجي في أسعار النفط حتى عام 1985 حتى

(1) حسن لطيف كاظم واخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات 15، بغداد، 2007، ص122.

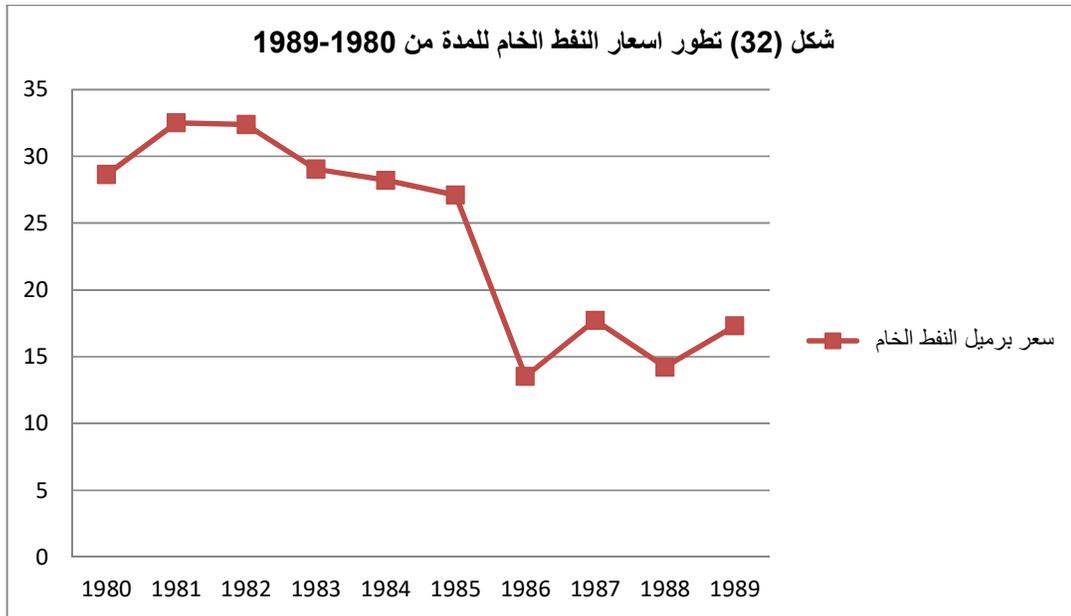
(2) نفس المصدر.

(3) حسان خضر، مصدر سابق، ص 12.

(4) احمد بريهي العلي ، مصدر سابق، ص3.

وصل سعر برميل النفط الى (27.1) دولار بمعدل نمو سنوي سالب (3.90%) عن عام 1984.

بحلول عام 1986 انخفضت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً إذ أصبح سعر برميل النفط (13.53) دولاراً بمعدل نمو سنوي سالب (50.07%)، والسبب يعود إلى انهيار التنسيق بين أعضاء منظمة أوبك الذي اثر في السياسة النفطية لأعضاء المنظمة. وبحلول عام 1987 عادت أسعار النفط بالارتفاع إذ وصلت إلى (17.73) دولاراً بمعدل نمو سنوي (31.04%) ثم انخفض في عام 1988 إلى (14.24) دولاراً بمعدل نمو سنوي سالب (19.68%) وارتفع في عام 1989 إلى (17.31) بمعدل نمو سنوي بلغ (21.56%). بلغ معدل النمو المركب لهذه المدة (4.91%) وأعلى مستوى وصلت إليه أسعار النفط في هذه المدة كان في عام 1981 (32.51) دولار وأدنى مستوى كان في عام 1986 (13.53) دولار وكما مبين في الشكل (32) الذي يوضح تطور اسعار النفط للمدة من 1980-1989.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (6)

جدول (6) تطور أسعار النفط

السنة	سعر برميل النفط الخام / دولار	سعر البرميل مقوم بسعر الصرف الرسمي للدينار	معدل النمو لسعر برميل النفط الخام/ دولار	معدل النمو المركب حسب الفترات	معدل النمو المركب للسلسلة
1980	28.64	8.49		-4.91	4.22
1981	32.51	9.59	13.51		
1982	32.38	9.65	-0.40		
1983	29.04	9.03	-10.32		
1984	28.2	8.76	-2.89		
1985	27.1	8.42	-3.90		
1986	13.53	4.21	-50.07		
1987	17.73	5.51	31.04		
1988	14.24	4.43	-19.68		
1989	17.31	5.38	21.56	0.7	
1990	22.26	6.92	28.6		
1991	18.62	5.79	-16.35		
1992	18.44	5.73	-0.97		
1993	16.33	5.08	-11.44		
1994	15.53	4.83	-4.9		
1995	16.86	5.24	8.56		
1996	20.29	6.31	20.34		
1997	18.68	5.81	-7.93		
1998	12.28	3.82	-34.26		
1999	17.48	5.43	42.35		
2000	27.6	8.58	57.89		
2001	23.12	7.19	-16.23		
2002	24.36	7.57	5.36		
2003	28.1	54401.6	15.35		
2004	36.05	52380.65	28.29		
2005	50.64	74390.16	40.47		
2006	61.08	89604.36	20.62		
2007	69.08	86695.4	13.1		
2008	94.4	112619.2	36.65		
2009	61.06	71440.2	-35.32		
2010	77.45	90616.5	26.84		
2011	107.46	125728.2	38.75		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (2)

ثانياً: تطور أسعار النفط للمدة من 1990-2002

شهد عام 1990 ارتفاعاً في أسعار النفط اذ بلغ سعر البرميل (22.26) دولاراً بمعدل نمو سنوي (28.6%) والسبب يعود إلى قيام الحرب بين العراق والكويت وانخفاض المعروض النفطي للدولتين.⁽¹⁾ عاودت أسعار النفط الانخفاض في عام 1991 إذ بلغ سعر البرميل (18.62) دولاراً بمعدل نمو سنوي سالب (16.35%) واستمر الانخفاض التدريجي حتى عام 1994 إذ أصبح سعر البرميل (15.53) دولاراً بمعدل نمو سنوي سالب (4.9%).

عادت أسعار النفط الارتفاع مرة أخرى في عامي 1995 و1996 اذ بلغ سعر البرميل (16.86) و(20.29) دولاراً بمعدلات نمو سنوية (8.56%) و(20.34%)، لكن عام 1997 انخفضت الأسعار مرة أخرى وصل سعر البرميل (18.68) دولاراً وبمعدل نمو سنوي (7.93%) ولكن عام 1998 شهد انخفاضا اكبر في أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل (12.28) دولاراً بمعدل نمو سنوي سالب (34.26%) كان هذا الانخفاض في الاسعار نتيجة إعلان منظمة أوبك رفع سقف إنتاجها بنسبة 10% تزامن ذلك مع هبوط الطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة التي عصفت دول شرق آسيا.⁽²⁾ ومثل هكذا انخفاض في أسعار النفط سيؤدي إلى حدوث صدمة سلبية في الاقتصاد العراقي كونه يعتمد على إيرادات النفط التي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة ومن ثم فان صدمة العرض الناتجة عن انخفاض أسعار النفط ستؤثر في وضع الموازنة العامة وتظهر آثارها النهائية في معدلات التضخم.⁽³⁾

عاودت أسعار النفط الارتفاع في عامي 1999 و2000 اذ بلغ سعر البرميل (17.48) و(27.6) دولاراً بمعدل نمو سنوي (42.35%) و(57.89%) على التوالي ، ثم انخفضت الأسعار مرة أخرى في عام 2001 اذ بلغ سعر البرميل (23.12) دولاراً وبمعدل نمو سالب بلغ (16.32%) والسبب يعود إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب ضعف مستوى الاقتصاد العالمي بعدها سعت دول أوبك إلى تخفيض عرض النفط من اجل المحافظة على الأسعار،⁽⁴⁾ في ظل سياسة دول أوبك عادت أسعار النفط الارتفاع مرة أخرى في عام 2002 بلغ سعر البرميل (24.36) دولاراً بمعدل نمو سنوي (5.36%). بلغ معدل النمو المركب لهذه المدة (0.7%) وأعلى مستوى وصلت إليه الأسعار للمدة نفسها (27.6) دولار في عام 2000

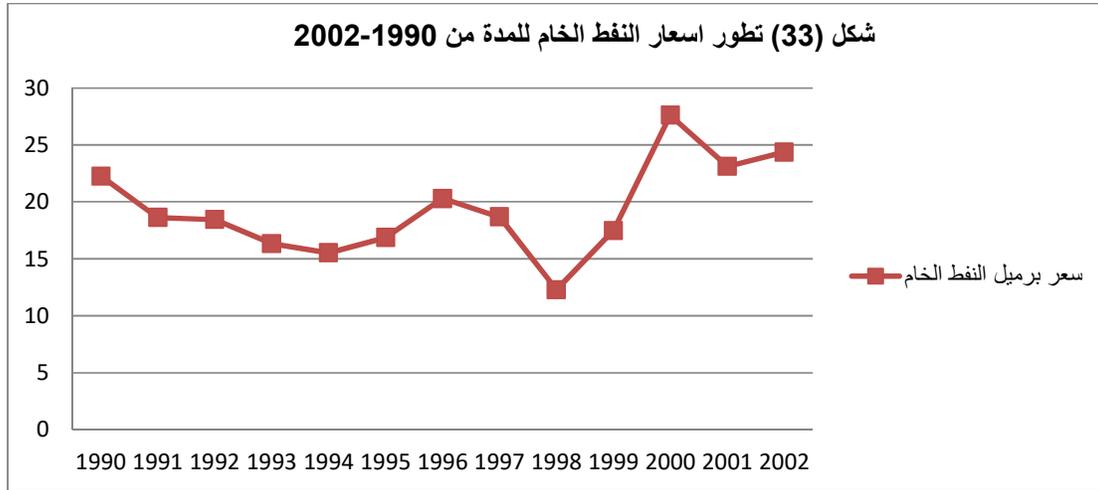
(1) تيري لين كارل، مخاطر الدول النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق، 2007، ص10.

(2) محمد شوقي محمد ، الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سوريا، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2006، ص53.

(3) ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق، ص7.

(4) حسن لطيف كاظم واخرون، ، ص134.

وادنى مستوى كان في عام 1998 اذ بلغ (12.28) دولاراً وكما موضح بالشكل (33) الذي يبين تطور اسعار النفط للمدة من 1990-2002 .



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (6)

ثالثاً: تطور أسعار النفط للمدة من 2003-2011

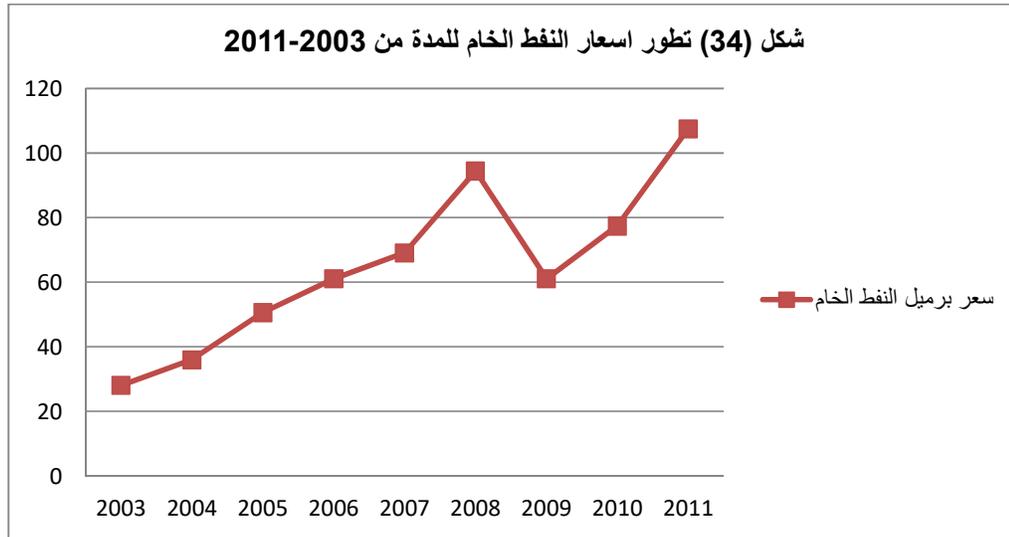
واصلت أسعار النفط الارتفاع في عام 2003 اذ بلغ سعر البرميل (28.1) دولاراً بمعدل نمو سنوي (15.35%) ثم قفزت أسعار النفط في عامي 2004 و 2005 اذ بلغ سعر البرميل (36.05) و(50.64) دولاراً بمعدلات نمو (28.29%) و(40.47%) على التوالي. استمرت هذه القفزات في الأسعار خلال الأعوام 2006-2008 حتى وصل سعر البرميل إلى (94.4) دولاراً في عام 2008 بمعدل نمو سنوي (36.65%) عن عام 2007، هذه الارتفاعات القياسية في الأسعار كانت نتيجة احتلال العراق وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط في العراق وإحداث تغييرات في خارطة المنطقة،⁽¹⁾ فضلاً عن الازدهار الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2008 لاسيما تزايد الطلب الآسيوي على النفط ولاسيما الصين اذ أصبحت تستهلك 11% من إنتاج النفط العالمي.⁽²⁾

خلاف الاعوام السابقة شهدت أسعار النفط انخفاضاً في عام 2009 حتى وصل سعر البرميل إلى (61.06) دولاراً بمعدل نمو سنوي (-35.32%) نتيجة تراجع الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري) التي شهدتها الولايات المتحدة والتي انتقلت إلى

(1) محمد شوقي محمد ، مصدر سابق، ص52.

(2) عباس فاضل رسن ، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسواق الاسهم ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2011، ص40.

بأقي الدول، عاودت أسعار النفط الارتفاع مرة أخرى في عامي 2010 و2011 إذ أصبحت الأسعار (77.45) و(107.46) دولار بمعدلات نمو سنوية (26.84%) و(38.75%) على التوالي . بلغ معدل النمو المركب لهذه المدة (16.07%) وبلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة (4.22%). أعلى مستوى وصلت إليه الأسعار خلال هذه المدة وكذلك مدة الدراسة كان في عام 2011 (107.46) دولار وادنى مستوى في هذه المدة كان في عام 2003 بلغ (28.1) دولاراً وكما في الشكل (34) الذي يبين تطور اسعار النفط للمدة من 2011-2003.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (6)

المبحث الثاني

السياسة النقدية في العراق

السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي لها الدور الفاعل في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للبلد من خلال التحكم بمتغيراتها المتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف لتخفيض معدلات التضخم من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة كأهداف أساسية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي.⁽¹⁾ و دور السياسة النقدية في العراق حسب المدة الزمنية اذ كانت هذه السياسة في مدة حرب الخليج الاولى (عقد الثمانينات) تعمل في مجارة السياسة المالية وزاد ذلك في عقد التسعينات (مدة العقوبات الاقتصادية) إذ أصبح البنك المركزي أداة لتنفيذ قرارات الحكومة في الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز الكبير في الميزانية دون مراعاة الواقع الاقتصادي وتنامي معدلات التضخم في حين يفترض المنطق الاقتصادي ان يكون البنك المركزي مستقلاً.⁽²⁾

بعد عام 2003 حصل البنك المركزي على استقلاليته واخذ البنك المركزي على عاتقه مكافحة التضخم وتعزيز قيمة الدينار العراقي كهدف رئيسي وهذا ضمن ما جاء بقانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.⁽³⁾ مستعينا بأدواته المباشرة وغير المباشرة فضلا عن الأدوات المستحدثة التي منها سيطرة البنك المركزي على القاعدة النقدية من خلال مزايدات العملة الأجنبية وتأثير البنك في مضاعف الائتمان من خلال متطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائضة.⁽⁴⁾ وسنقوم باستخدام وتحليل تطور متغيرين من متغيرات السياسة النقدية وهما عرض النقد الضيق M_1 وسعر الصرف الحقيقي.

(1) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق، ص3.

(2) كامل علاوي، مصدر سابق، ص60.

(3) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، تموز 2008، ص1.

(4) للمزيد ينظر

- فريد جواد الدليمي و افتخار محمد الرفيعة، قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة الغير مباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق للمدة (2005 /3 - 2007 /3)،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 7، العدد 29، 2011، ص 113-115.

- باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية الجديدة في العراق التحديات والآفاق المستقبلية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2007.

المطلب الأول: عرض النقد

يعرف عرض النقد بأنه الأموال ذات القدرة الشرائية المباشرة اي القدرة المباشرة على التحول إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل بمعنى آخر هي القدرة على الإبراء من جميع الديون.⁽¹⁾ او هو المجموع الصافي للبنكوت المتداول والعملات المساعدة فضلا عن الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ويستبعد منه كل المعاملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير كونها تدخل ضمن شبه النقود.⁽²⁾ ويرتبط عرض النقد بما يسمى بال قاعدة النقدية M_0 التي تمثل العملات المصدرة الورقية والمعدنية المتداولة فضلا عن احتياطات العملة الخاصة بالبنوك التجارية لدى البنك المركزي.⁽³⁾

وهناك أكثر من مفهوم لعرض النقد هي عرض النقد بالمعنى الضيق (M_1) الذي يشتمل على النقود المتداولة مضافا إليها الودائع الجارية او ودائع تحت الطلب، أما المفهوم الثاني لعرض النقد فهو عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) الذي يشتمل على عرض النقد بالمعنى الضيق مضافا له الودائع لأجل وودائع التوفير.⁽⁴⁾ أما المفهوم الثالث فهو عرض النقد بالمعنى الأوسع (M_3) الذي يتضمن عرض النقد بالمعنى الواسع فضلا عن ودائع زمنية تتجاوز مبلغ معين واتفاقيات إعادة الشراء وودائع اليورو والدولار فضلا عن عقود إعادة شراء الأصول المالية في المؤسسات المالية.⁽⁵⁾ وهناك مفهوم آخر هو عرض النقد بمعنى السيولة M_4 الذي يتضمن عرض النقد بالمعنى الأوسع مضافا إليه الاضافة الى الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة.⁽⁶⁾ ولكن ستقتصر هذه الدراسة على استعراض تطور عرض النقد بالمعنى الضيق M_1 فقط وعلى ثلاث مدد وكما يلي:-

أولاً: عرض النقد بالمعنى الضيق في العراق للمدة من 1980 – 1989

من خلال الاستعانة بالجدول (7) نرى ان عرض النقد في عام 1980 بلغ (2650.2) مليون دينار وقد زاد عام 1981 ليصل إلى (3645.5) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (37.56%) بسبب قيام الحرب بين العراق وايران وزيادة الانفاق العسكري. واستمر عرض النقد بالزيادة في عام 1982 ليصبح (4980.7) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (36.62%)

(1) رشاد العصار ورياض الحلبي، مصدر سابق، ص54.

(2) نفس المصدر.

(3) علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، الطبعة الأولى، شعاع للنشر، حلب، سوريا، 2007، ص124.

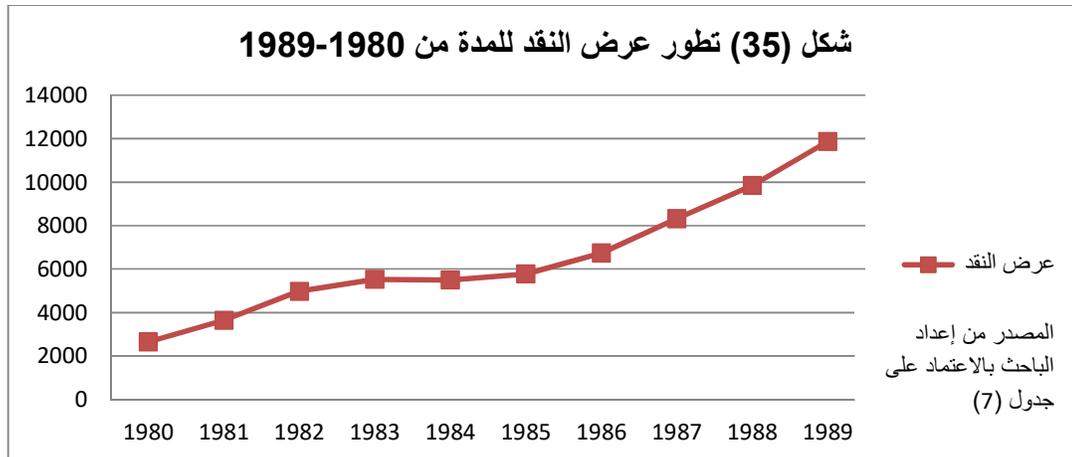
(4) هيثم الزعبي وحسن أبو الزيت، مصدر سابق، ص156.

(5) منير إسماعيل أبو شاور و أمجد عبد المهدي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص159.

(6) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص346.

وعام 1983 زاد عرض النقد أيضا ليصبح (5527.4) مليون دينار بمعدل نمو (10.98%) أما عام 1984 وعلى خلاف الاعوام الاربعه الماضية انخفض عرض النقد إلى (5499.9) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (0.50-%) وسبب هذا الانخفاض التدريجي في معدلات النمو للسنوات من 1982-1984 جاء نتيجة إتباع الحكومة سياسة لكبت التضخم من خلال تثبيت الأسعار وأسعار الفائدة والصراف.⁽¹⁾ وعاد عرض النقد بالزيادة في العام 1985 بمعدل نمو (5.03%) أما السنوات 1986-1989 استمر عرض النقد بالنمو بمعدلات موجبة ولكن متباينة اذ بلغت (16.61%)، (23.46%)، (18.41%)، (20.51%) على التوالي.

بلغ معدل النمو المركب لهذه المدة (16.17%) وكان سبب هذه الزيادات المستمرة في عرض النقد نتيجة حرب الخليج الاولى وقيام السلطة باتخاذ إجراءات نقدية لتمويل الإنفاق العسكري من خلال طرح سندات حكومية لتمويل العجز في الميزانية (الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية).⁽²⁾ في عام 1980 بلغ حجم الدين العام (17009) مليون دينار حتى وصل عام 1988 إلى (22591.2) مليون دينار وارتفع أيضا عام 1990 ليصل إلى (32737.9) مليون دينار أي استمرار الحكومة بالتمويل التضخمي.⁽³⁾ اعلى مستوى وصل اليه عرض النقد خلال هذه المدة كان في عام 1989 بلغ (11868.2) مليون دينار بسبب حاجة العراق الى اعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب, ادنى مستوى كان في عام 1980 بلغ (2650.2) مليون دينار والشكل (35) يوضح تطور عرض النقد للمدة من 1980-1989.



⁽¹⁾ مهدي خليل شديد، دور السياستين المالية والنقدية في تفسير سلوك النشاط الاقتصادي باستخدام التحليل البائي/ الولايات المتحدة والعراق أنموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2011، ص158.
⁽²⁾ ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مصدر سابق، ص145.
⁽³⁾ أديب قاسم شندي و حيدر كامل نعيم، مصدر سابق، ص7.

جدول (7) تطورات عرض النقد الضيق (M1)

مليون دينار

معدل النمو المركب للسلسلة	معدل النمو المركب حسب الفترات	معدل نمو عرض النقد M1	عرض النقد M1	
36.95	16.17	-	2650.2	1980
		37.56	3645.5	1981
		36.62	4980.7	1982
		10.98	5527.4	1983
		-0.50	5499.9	1984
		5.03	5777	1985
		16.61	6736.6	1986
		23.46	8316.7	1987
		18.41	9848	1988
		20.51	11868.2	1989
	50.09	29.42	15359.3	1990
		60.62	24670	1991
		77.99	43909	1992
		96.84	86430	1993
		176.41	238901	1994
		195.13	705064	1995
		36.23	960503	1996
		8.08	1038097	1997
		30.23	1351876	1998
		9.76	1483836	1999
	30.23	16.46	1728006	2000
		24.95	2159089	2001
		39.58	3013601	2002
		91.58	5773601	2003
		75.78	10148626	2004
		12.32	11399125	2005
		35.62	15460060	2006
		40.50	21721167	2007
		29.78	28189934	2008
		32.32	37300030	2009
38.72	51743000	2010		
20.20	62196000	2011		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (1)

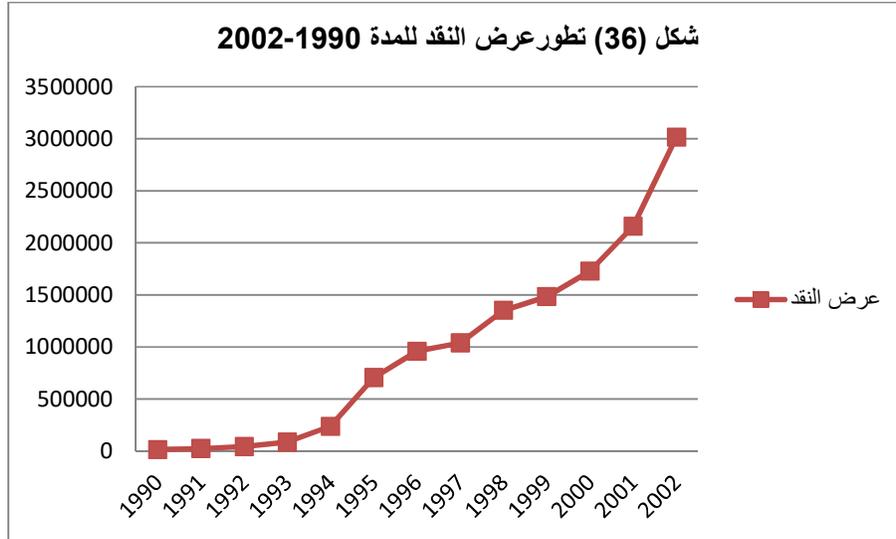
ثانيا: تطور عرض النقد للمدة من 1990-2002

استمر عرض النقد بالزيادة في عام 1990 اذ بلغ (15359.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (29.42) وشهد عام 1991 أيضا زيادة ولكن بمعدل اكبر اذ بلغ معدل النمو السنوي (60.62%) واستمر عرض النقد في عام 1992 بالزيادة بمعدلات اكبر اذ بلغ (43909) مليون دينار وبمعدل نمو اكبر من عام 1991 إذ بلغ (77.99%) وكان السبب في هذه الزيادة هو فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وما نجم عنه من انخفاض الايرادات النفطية مقابل تزايد الإنفاق الحكومي لتلبية متطلبات المواطنين المعاشية فضلا عن إعادة الأعمار مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لسد العجز المالي الكبير.

واستمر عرض النقد بالزيادة في عام 1993 إذ بلغ عرض النقد (86430) مليون دينار وبمعدل نمو (96.84%)، أما عامي 1994 و1995 فقد شهدا زياد غير مسبوقة عن باقي السنوات بمعدلات نمو كبير بلغت (176.41%) و(195.13%) على التوالي. شهد عام 1996 وعلى خلاف السنوات السابقة التي زاد فيها عرض النقد بمعدلات وصلت تقريبا إلى (200%) إذ بلغ عرض النقد (960503) مليون دينار لينخفض معدل نمو عرض النقد في ذلك العام إلى (36.23%) وهذا الانخفاض جاء نتيجة توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) فضلا عن الإجراءات التقشفية الرامية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم.

شهد عام 1997 زيادة في عرض النقد ولكن بمعدل نمو اقل من عام 1996 إذ انخفض معدل النمو إلى (8.08%). وكان عام 1998 قد شهد زيادة في معدل النمو في عرض النقد اذ بلغ (30.23%) اذ بلغ عرض النقد (1351876) مليون دينار والسبب يعزى الى قصف الطائرات الأمريكية بغداد مرة أخرى من اجل الضغط على النظام الحاكم فزادت الحكومة الإصدار النقدي من اجل تغطية نفقاتها.⁽¹⁾ استمرت الزيادة في عرض النقد في عام 1999 بمعدل نمو بلغ (9.76%). أما الأعوام من 2000-2002 فقد استمر عرض النقد بالزيادة بمعدلات متزايدة بلغت (16.46%) ، (24.95%) و(39.58%) على التوالي اما حجم الكتلة النقدية لهذه الاعوام فقد كانت (1728006)، (2159089) و(3013601) مليون دينار. بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 بلغ (50.09%). والشكل (36) يبين تطور عرض النقد لهذه المدة.

⁽¹⁾ محمد صالح سلمان ، مصدر سابق، 147.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (7)

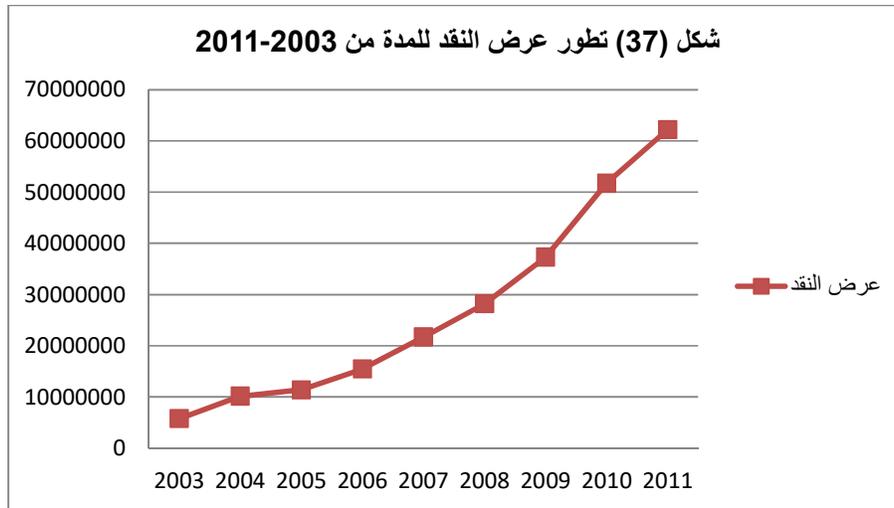
ثالثاً: تطور عرض النقد للمدة 2003-2011

شهد عام 2003 استمرار الزيادة في عرض النقد إذ بلغ حجم الكتلة النقدية (5773601) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مرتفع الذي يعد أعلى معدل نمو في هذه المدة والذي بلغ (91.58%) ويعزى ذلك إلى زيادة رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدهم النقدية لدى المصارف أو زيادة تلك الأرصدة من أجل تفادي كلفة استبدال العملة أو لتفادي المخاطر الأمنية إذ انخفضت نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد من (85.1%) عام 2002 إلى (80.2%) عام 2003 وارتفعت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد من (14.9%) عام 2002 إلى (19.8%) عام 2003.⁽¹⁾

شهد عامي 2004 و2005 استمرار الزيادة في عرض النقد وبمعدلات نمو متناقصة بلغت (75.78%) و(12.32%) على التوالي وهذا الانخفاض في معدل نمو عرض النقد ناتج عن سعي البنك المركزي في مواجه التضخم بعد صدور قانونه المرقم 56 لسنة 2004 الذي منحه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.⁽²⁾ شهدت الاعوام 2006-2008 استمرار الزيادة في عرض النقد ولكن بمعدلات نمو متباينة إذ كانت متزايدة في عامي 2006 و2007 بلغت (35.62%) و(40.50%) أما عام 2008 شهد انخفاضاً في معدل النمو إذ بلغ (29.78%)

⁽¹⁾البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004، ص 20.
⁽²⁾ مظهر محمد صالح فاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، آذار 2012، ص 2.

ولكن لم يستمر الانخفاض في معدل النمو السنوي إذ عاود عرض النقد الزيادة بمعدلات متزايدة خلال عامي 2009 و 2010 بلغت (32.32%) و(38.72%) على التوالي ومقدار عرض النقد بلغ (37300030) و (51743000) مليون دينار إذ شكلت نسبة العملة في التداول الى عرض النقد في هذين العامين (58.4%) و (47.2%) على التوالي اما نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد (41.6%) و(52.8%) على التوالي.⁽¹⁾ اي زيادة نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد في عام 2010 مقارنة بعام 2009 مع انخفاض نسبة العملة الى عرض النقد في عام 2010 مقارنة بعام 2009 بسبب زيادة الوعي المصرفي لدى الافراد، وبحلول عام 2011 زاد عرض النقد اذ بلغ (62196000) مليون دينار ولكن بمعدل نمو اقل من العامين السابقين اذ بلغ معدل النمو (20.20%)، بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2011 (30.23%) أما معدل النمو المركب لمدة الدراسة بلغ (36.95%). الشكل (37) يوضح تطور عرض النقد للمدة من 2003-2011 .



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (7)

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010، ص18.

المطلب الثاني : سعر الصرف الحقيقي

قبل الدخول في تحليل مؤشر سعر الصرف الحقيقي في العراق سنقوم باستعراض مفهوم سعر الصرف وأنواعه وأنظمتيه بشكل موجز ثم نعود إلى سعر الصرف الحقيقي في العراق. سعر الصرف يعني ثمن الوحدة من العملة المحلية بما يقابلها بالعملة الأجنبية،⁽¹⁾ او هو عبارة عن قيمة احدى العملات مقومة بقيمة عملة أخرى وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، او هو نسبة مبادلة عملة بعملية أخرى.⁽²⁾ وفي هذا الصدد لا بد من بيان العلاقة بين سعر الصرف وقيمة العملة المحلية، فارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية الأمر الذي يفضي إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وقيمة العملة المحلية.⁽³⁾ أما أنواع سعر الصرف فهي :-

1- سعر الصرف الاسمي التعاريف السابقة التي تم إدراجها تمثل تعريف لسعر الصرف الاسمي ، ويتحدد هذا السعر تبعاً لظروف العرض والطلب في لحظة زمنية ما ولسعر الصرف الاسمي عدة أشكال منها. 1- سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به لتسوية المعاملات الجارية الرسمية 2- سعر الصرف الموازي الذي يمثل السعر المعمول فيه في السوق الموازية ، أي إن هناك إمكانية لوجود أكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه وفي البلد نفسه.⁽⁴⁾

2- سعر الصرف الحقيقي يمثل سعر الصرف الاسمي المعدل طبقاً لمستويات الأسعار النسبية المحلية، ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية.⁽⁵⁾ يربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف ويحسب وفق المعادلة الآتية⁽⁶⁾:-

$$Re = \frac{Pd}{E * Pf}$$

اذ ان Re يمثل سعر الصرف الحقيقي، Pd مستوى الأسعار في الداخل، E سعر الصرف الاسمي، Pf مستوى الأسعار في الخارج

(1) فايز ابراهيم الحبيب، مصدر سابق، ص 573.

(2) دريد كامل ال شبيب، المالية الدولية ، الطبعة الاولى ، دار البازوري للنشر، عمان، 2011، ص 37.

(3) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة، الطبعة الاولى ، دار الفكر، عمان، 2011، ص 115.

(4) نفس المصدر ، ص 115-116.

(5) نفس المصدر، ص 116-117.

(6) أحمد بريهي العلي ، محاضرات في النظرية النقدية أقيمت على طلبة الدراسات العليا الدكتوراه للعام الدراسي 2011-2012 في جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد

3- سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة من العملة مع الكمية المعروضة من هذه العملة أي عند هذا السعر الكمية المطلوبة تساوي بالضبط الكمية المعروضة.⁽¹⁾

هناك ثلاث أنظمة لسعر الصرف هي:-

1- نظام الصرف الثابت: هذا النظام لا يسمح لسعر الصرف بالتقلب في السوق استجابة للتغيرات اليومية في العرض والطلب وإنما تقوم الحكومة بتثبيت قيمة معينة للعملة فضلاً عن وضع حدود عليا ودنيا لسعر الصرف والسماح لسعر الصرف بالتقلب فيما بين تلك الحدود.⁽²⁾ وهذا النظام كان متبعاً في العراق طيلة المدة من 1980-2002

2- نظام سعر الصرف المرن او المعوم بموجب هذا النظام فان سعر الصرف يتوقف على العناصر المحددة لعرض وطلب الصرف الأجنبي في سوق الصرف دون أي تدخل من السلطات النقدية ، نظام الصرف المرن هو أكثر كفاءة في امتصاص الصدمات الخارجية وصدمات سوق السلع المحلية أي يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السماح لسعر الصرف في التحرك والتعديل في ظل هذه الصدمات.⁽³⁾

3- نظام سعر الصرف المدار يعني ان يكون سعر الصرف حر الحركة أي يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف الأجنبي ولكن البنك المركزي يتدخل للحد من التقلبات من اجل تقليل الآثار الناتجة عن تلك التقلبات.⁽⁴⁾ وهذا النظام هو المتبع في الوقت الحاضر في العراق ابتداء من عام 2003.

⁽¹⁾ جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص84.

⁽²⁾ موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص277.

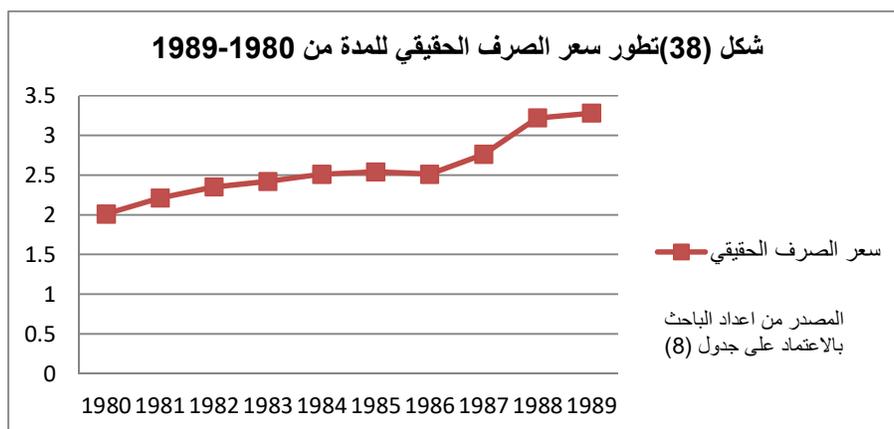
⁽³⁾ همام الشماع وعمرو هشام العمري، دراسات في الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص16.

⁽⁴⁾ وسام حسين علي وإسلام محمد محمود، مصدر سابق، ص239.

أولاً: تطور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 1980-1989

بالاستعانة بالجدول (8) نلاحظ ان سعر الصرف الحقيقي في العراق في عام 1980 كان (2.01) دينار لكل دولار ارتفع في عام 1981 إلى (2.21) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي بلغ (9.95%) ليسجل انخفاضا في قيمة الدينار العراقي بسبب ارتفاع معدلات التضخم بسبب الحرب، واستمر سعر الصرف الحقيقي للدينار بالارتفاع مسجلا مزيداً من الانخفاض في قيمة الدينار خلال الأعوام 1982-1985 وبمعدلات نمو متباينة بلغت (6.33%)، (2.98%)، (3.72%)، (1.2%) على التوالي وذلك كون معدلات التضخم في العراق كانت أعلى من معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، شهد عام 1986 انخفاضا في سعر الصرف الحقيقي وتحسن قيمة الدينار العراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (1.18%) والسبب في ذلك هو انخفاض معدل التضخم إلى (1.26%) مقابل (4.23%) في عام 1985 في حين كان معدل التضخم في الولايات المتحدة في عام 1986 أعلى مما كان عليه في العراق.

شهدت الأعوام 1987-1989 ارتفاعاً مرة أخرى في سعر الصرف الحقيقي وانخفاض في قيمة الدينار العراقي وبمعدلات نمو متباينة أيضاً إذ كانت (9.96%)، (16.67%) و(1.86%) على التوالي مع عودة معدلات التضخم في العراق بالارتفاع مرة أخرى إذ بلغت (13.97%)، (21.36%) و(6.3%) في حين كانت معدلات التضخم في الولايات المتحدة (3.67%)، (4.06%) و(4.2%) أي ان معدلات التضخم في العراق كانت اعلى منها في الولايات المتحدة وهذا ما ادى الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وانخفاض قيمة الدينار. بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1980-1989 (5.02%) واعلى معدل نمو شاهده سعر الصرف الحقيقي كان في عام 1988 بلغ (16.67%) في حين ان ادنى معدل نمو كان في عام 1986 وسجل قيمة سالبة (-1.18%). والشكل (38) يبين تطور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 1980-1989.



جدول (8) تطور سعر الصرف الحقيقي

السنة	سعر الصرف الاسمي Ex 1	الرقم القياسي للأسعار في العراق CPI 1988=100 2	معدل نمو الرقم القياسي للأسعار في العراق 3	الرقم القياسي للأسعار في الولايات المتحدة CPI USA 4	معدل نمو الرقم القياسي للأسعار في الولايات المتحدة 5	سعر الصرف الحقيقي REx 6	معدل النمو REx 7	معدل النمو المركب حسب المدد 8	معدل النمو المركب للسلسلة 9
1980	0.295	41.7	-	70.4	-	2.01	-		
1981	0.295	49.9	19.66	76.7	8.95	2.21	9.95		
1982	0.298	56.6	13.43	80.9	5.48	2.35	6.33		
1983	0.3108	63.5	12.19	84.4	4.33	2.42	2.98		
1984	0.3108	68.5	7.87	87.7	3.91	2.51	3.72		
1985	0.3108	71.4	4.23	90.5	3.19	2.54	1.2		
1986	0.3108	72.3	1.26	92.7	2.43	2.51	-1.18		
1987	0.3108	82.4	13.97	96.1	3.67	2.76	9.96		
1988	0.3108	100	21.36	100	4.06	3.22	16.67		
1989	0.3108	106.3	6.3	104.2	4.2	3.28	1.86		
1990	0.3108	161.2	51.65	109.1	4.70	4.75	44.82		
1991	0.3108	461.9	186.54	112.9	3.48	13.16	177.1		
1992	0.3108	848.8	83.76	116.1	2.83	23.52	78.72		
1993	0.3108	2611.1	207.62	118.8	2.33	70.72	200.68		
1994	0.3108	15461.6	492.15	121.3	2.10	410.12	479.92		
1995	0.3108	69792.1	351.39	124	2.23	1810.94	341.56		
1996	0.3108	59020.8	-15.43	126.7	2.18	1498.81	-17.24		
1997	0.3108	72610.3	23.02	129	1.82	1811.04	20.83		
1998	0.3108	83335.1	14.77	130.2	0.93	2059.38	13.71		
1999	0.3108	93816.2	12.58	132.3	1.61	2281.59	10.79		
2000	0.3108	98486.4	4.98	135.6	2.49	2336.88	2.42		
2001	0.3108	114612.5	16.37	138.2	1.92	2668.35	14.2		
2002	0.3108	136752.4	19.32	140.2	1.45	3138.38	17.62		
2003	1936	181301.7	32.58	142.9	1.93	0.66	-99.98		
2004	1453	230184.1	26.96	146.6	2.59	1.08	63.64		
2005	1469	315259	36.96	151.1	3.07	1.42	31.48		
2006	1467	483074.4	53.23	155.1	2.65	2.12	49.3		
2007	1255	632029.8	30.83	159.3	2.71	3.16	49.06		
2008	1193	648891.2	2.67	164.5	3.26	3.31	4.75		
2009	1170	630713.1	-2.80	164.8	0.18	3.27	-1.21		
2010	1170	646207.5	2.46	167.8	1.82	3.29	0.61		
2011	1170	682366	5.6	171.9	2.44	3.39	3.04		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ملاحظة: تم الحصول على الرقم القياسي للأسعار في الولايات المتحدة بأساس 2005=100% وتم تحويله

الى اساس 1988 من خلال قسمة هذه السلسلة على الرقم القياسي لعام 1988.

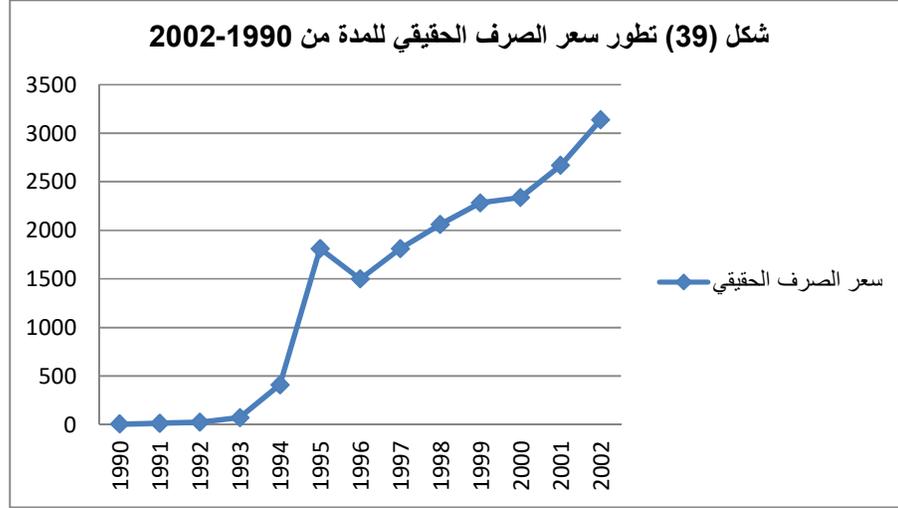
العمود 7 احتسب من قبل الباحث

ثانياً: تطور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 1990-2002

استمر سعر الصرف الحقيقي بالارتفاع في عام 1990 اذ بلغ (4.75) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي بلغ (44.82%) اي انخفاض قيمة الدينار وذلك لارتفاع معدل التضخم إلى (51.65%)، واستمر سعر الصرف الحقيقي بالارتفاع ولكن بقفزات كبير حتى وصل في عام 1995 إلى (1810.94) دينار لكل دولار اي حصل تدهور شديد في قيمة الدينار وهذا الارتفاع كان بسبب حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ادى ذلك إلى ارتفاع مستويات التضخم إلى معدلات لم تكن مسبوقة، اما معدلات النمو السنوية لسعر الصرف الحقيقي للمدة من 1991-1995 بلغت (177.1%)، (78.72%)، (200.68%)، (479.92%) و(341.56%) على التوالي.

شهد عام 1996 انخفاضاً في سعر الصرف الحقيقي اذ بلغ (1498.81) بعد ان كان (1810.94) في العام السابق وبمعدل نمو سالب بلغ (17.24%) والسبب يعود إلى الانخفاض في معدلات التضخم إذ سجل قيمة سالبة بلغت (15.43%) بسبب توقيع مذكرة التفاهم فضلاً عن الإجراءات التقشفية التي اعتمدها الحكومة لكبح جماح التضخم المفرط الذي عانى منه الاقتصاد العراقي في النصف الأول من عقد التسعينات.

عاود سعر الصرف الحقيقي الارتفاع في عام 1997 اذ بلغ (1811.04) وبمعدل نمو سنوي بلغ (20.83%) بسبب ارتفاع معدل التضخم مرة أخرى إلى (23.02%)، واستمر سعر الصرف الحقيقي بالارتفاع طوال المدة من 1998-2002 اذ بلغ سعر الصرف الحقيقي في عام 2002 (3138.38) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي (17.62%) عن عام 2001 وهو اعلى مستوى بلغه سعر الصرف الحقيقي خلال مدة الدراسة . اما معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 بلغ (64.79%). والشكل (39) يوضح تطور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 1990-2002.



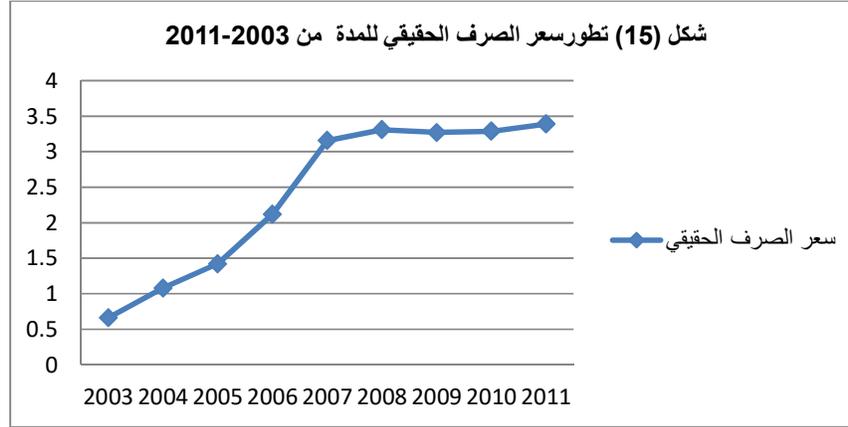
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (8)

ثالثاً: تطور سعر الصرف للمدة من 2003-2011

بحلول عام 2003 وبعد إتباع نظام سعر الصرف الحر المدار من قبل البنك المركزي من خلال مزاد العملة تم اعادة تقييم سعر الصرف الرسمي وهذا الإجراء أدى الى تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي إلى (0.66) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (99.98-%) وتحسن قيمة الدينار العراقي، ثم ارتفع سعر الصرف الحقيقي في العام التالي إلى (1.08) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (63.64%) بسبب ارتفاع معدلات التضخم، شهدت الأعوام 2005-2008 ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي اذ بلغ في عام 2008 (3.31) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي بلغ (4.75%) بعد ان كان سعر الصرف في عام 2005 (1.42) وهذا الارتفاع كان بسبب ارتفاع مؤشر التضخم خلال هذه المدة مع العلم ان سعر الصرف الاسمي كان يتجه نحو الانخفاض حتى اصبح (1193) دينار لكل دولار في عام 2008.

انخفض سعر الصرف الحقيقي في عام 2009 إلى (3.27) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.21-%) والسبب هو انخفاض معدل التضخم في العراق إذ سجل معدل نمو سالب بلغ (2.80-%) نتيجة انخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية والعراق يعتمد على الاستيراد في سد حاجاته من السلع، عاود سعر الصرف الحقيقي الارتفاع مرة اخرى خلال عامي 2010 و 2011 اذ بلغ (3.29) و (3.39) وبمعدلات نمو بلغت (0.61%) و (3.04%) على التوالي بسبب عودة معدلات التضخم بالارتفاع مرة أخرى اذ بلغت (2.46%) و (5.6%) علما ان سعر الصرف الاسمي بقي محافظا على قيمته خلال عامي

2010 و 2011 اذ بلغ (1170) دينار لكل دولار. بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2011 (19.94%) في حين بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة (1.65%). والشكل (40) يوضح تطور سعر الصرف الحقيقي للمدة من 2003-2011.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (8)

المبحث الثالث

السياسة المالية في العراق

تشكل السياسة المالية مع السياسة النقدية جناحين رئيسيين للسياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يمكن للحكومة التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وان للسياسة المالية في العراق الدور القيادي في عقدي الثمانينات والتسعينات ففي العقد الأول سعت السياسة المالية لزيادة الإنفاق بشقيه المدني والعسكري وعلى صعيد الدور الذي لعبته هذه السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق من خلال إتباع سياسة التسعير الإجمالي وسياسة الدعم الحكومي للسلع الأساسية.

اما عقد التسعينات إذ كان لهذه السياسة الدور الكبير في المحافظة على مستويات المعيشة للمواطن العراقي بسبب اعتماد المواطن على الدولة في توفير الحاجات الأساسية بعد فرض العقوبات الاقتصادية فقد وجهت الدولة نصف انفاقها العام بشكل نفقات تحويلية للمواطن بدون مقابل وتمثلت هذه النفقات في دعم المزارعين من اجل سد الاحتياجات من السلع الزراعية فضلا عن دعم البطاقة التموينية ودعم الوقود ولكن كان هذا على حساب ارتفاع معدلات التضخم. بعد عام 2003 توسع الانفاق الحكومي ليشمل فقرات اخرى منها هيئة دعاوي الملكية ونفقات استيراد الطاقة الكهربائية ونفقات الانتخابات ومنح الشركات والهيئات.⁽¹⁾

وعند صدور قانون وزارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 الذي نظم الإجراءات التي تحكم وتبني تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق والأمور المتعلقة بها، وقد وضعت السياسة المالية أسس واتجاهات التخطيط المالي في العراق وتحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والإشراف على تنفيذها.⁽²⁾

وسيتيمم الاقتصار على تحليل تطور النفقات العامة في العراق فقط بصورة إجمالية وبصورة تفصيلية اي بشقيها الجاري والاستثماري دون الأدوات الأخرى للسياسة المالية.

(1) احمد حسين الهيتي وآخرون، مصدر سابق، ص12.

(2) فلاح حسن ثويني، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة الى العراق بعد 2003، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد ، 17-18/3/2009 ، المجلد الثاني، ص136.

المطلب الاول:- النفقات العامة

النفقة العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾ او هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة او عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة.⁽²⁾ وهناك قواعد تحكم النفقات العامة تتمثل⁽³⁾:-

1- قاعدة المنفعة – كلفة أي ان يحقق المجتمع منفعة حدية من هذه النفقات مساوي للتكلفة الحدية الاجتماعية.

2- قاعدة الاقتصاد تعني عدم التبذير أي الإنفاق على المسائل الجوهرية والضرورية.

3- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية أي انه لا يصرف اي مبلغ من الأموال العامة إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة التشريعية.⁽⁴⁾

وحسب قانون فاجنر* فان النفقات العامة تتجه نحو التزايد من سنة إلى أخرى ويعود ذلك إلى مجموعتين من الأسباب :

أولاً: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام يعني ان تزايد الانفاق العام سوف لن يؤدي الى زيادة حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين او تحسين مستواهم المعاشي ومن أهم هذه الاسباب⁽⁵⁾:-

1- انخفاض قيمة النقود: ان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إنفاق وحدات نقدية أكثر للحصول على سلعة او خدمة وهذا الارتفاع في الأسعار يعني ارتفاع أسعار المشتريات الحكومية والأجور والمكافآت فيؤدي إلى تزايد الإنفاق العام مع بقاء مستوى الخدمات العامة ثابتاً.

2- تغير النظم المالية والمحاسبية (تغير الفن المالي): أدى الانتقال من نظام الميزانية الصافية إلى نظام الميزانية الإجمالية إلى تزايد حجم الإنفاق العام بشكل كبير وذلك لان نظام الميزانية

(1) علي مجد خليل وسليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، 2000، ص89.

(2) احمد زهير شامية و خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، 1997، ص43.

(3) علي مجد خليل وسليمان احمد اللوزي ، مصدر سابق، ص94-95.

(4) احمد زهير شامية وخالد الخطيب ، مصدر سابق، ص53.

* يعرف هذا القانون بقانون تزايد نشاط الدولة الذي ينص على ان تزايد متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب ان يلازمه نمو النفقات العامة كنسبة من الدخل القومي.

(5) منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، الرياض، 2004، ص39-41.

الصافية كانت الإدارات والهيئات تقوم بخصم نفقات التحصيل ولا تدرج ضمن الميزانية اما الميزانية الإجمالية فيتم إدراج جميع النفقات والإيرادات دون إجراء اي خصم.

3- اتساع إقليم الدولة: يتطلب اتساع إقليم الدولة عن طريق ضم مناطق جديدة زيادة الإنفاق العام وهذا الإنفاق سوف لن يؤدي إلى زيادة الخدمات المقدمة للسكان الأصليين وستكون الزيادة ظاهرية.

4- الفساد الإداري: يؤدي الفساد الإداري إلى تضخيم قيم المشتريات الحكومية من السلع والخدمات من دون ان يقابلها زيادة في تلك المشتريات كما او نوعاً(1).

ثانياً: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة يعني زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن النفقات العامة للأفراد خلال مدتين زمنيتين اي زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، واهم هذه الأسباب الحقيقية(2):-

1- الأسباب الاقتصادية: منها زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية.

2- الأسباب الاجتماعية: أدت الهجرة من الريف إلى المدينة والمراكز الصناعية إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العامة بسبب زياد عدد سكان المدن وزيادة حاجاتهم . كذلك ان التحول نحو نظام السوق في معظم الدول أدى إلى ازدياد الفجوة بين الفقراء والاعنياء وعلى الدولة ان تؤدي دورها الاجتماعي من خلال زيادة الاعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية(3).

3- الأسباب السياسية: منها انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقتها في الخارج.

4- الأسباب الإدارية: منها زيادة عدد المؤسسات والإدارات العامة نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها.

5- الأسباب المالية: منها سهولة الاقتراض وكثرة اللجوء إليه، وخدمة الدين العام ووجود فوائض في الإيرادات العامة.

(1) عياد محمد علي باش ، محاضرات في المالية العامة أقيمت على طلبة الدراسات العليا / الماجستير للعام الدراسي 2010-2011 في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد.

(2) طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009، ص39-42.

(3) سعيد عبد الحميد عثمان، مصدر سابق، ص491.

6- الأسباب الحربية: لهذه الأسباب أهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنظر إلى توسع الحروب وزيادة الاستعداد لها فزاد الإنفاق العسكري في أوقات السلم والحرب.

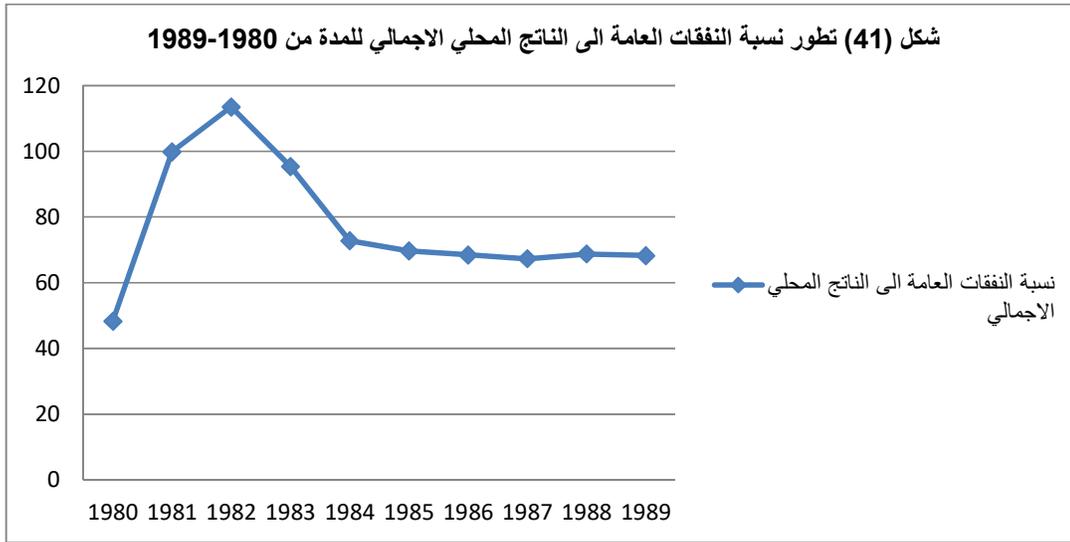
أولاً: تطور النفقات العامة للمدة من 1980-1989

الجدول (9) يوضح تطور النفقات العامة في عام 1980 بلغت النفقات العامة بالأسعار الجارية (7621) مليون دينار ونسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (48.32%)، وازدادت النفقات العامة في عام 1981 إلى (11329.5) مليون دينار بمعدل نمو (48.66%) والنفقات بالأسعار الثابتة زادت أيضاً بمعدل نمو سنوي اقل من الجارية بلغ (24.23%) إي إن معدل النمو الحقيقي للنفقات العامة (24.23%) والنسبة المتبقية (24.43%) هي زيادة ظاهرية ناتجة عن التضخم وكانت نسبة النفقات بالأسعار الجارية إلى الناتج قد زادت عن عام 1980 اذ بلغت (99.85%).

شهد عام 1982 أيضاً زيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية بمعدل نمو بلغ (27.41%) وبالأسعار الثابتة (24.23%) وهذه الزيادة في النفقات كانت زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (3.18%) هي زيادة ظاهرية، بلغت نسبة النفقات إلى الناتج (113.53%). لكن الأعوام من 1983-1986 شهدت انخفاضاً في النفقات العامة بالأسعار الجارية اذ بلغت لهذه الأعوام على التوالي (12042.2)، (10592.2)، (10457.3) و(10030.4) مليون دينار محققة معدلات نمو سالبة بلغت (16.58%)، (12.04%)، (1.27%) و(4.08%) وكذلك كان معدل النمو بالأسعار الثابتة سالبا لهذه الأعوام (25.64%)، (18.46%)، (5.28%) و(5.28%) أما نسبة النفقات العامة إلى الناتج فكانت (95.41%)، (72.79%)، (69.66%) و(68.46%) ويعود الانخفاض في الإنفاق العام في هذه الأعوام إلى انخفاض الإيرادات العامة ومنها الإيرادات النفطية بسبب حرب الخليج الأولى.

عادت النفقات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في عام 1987 اذ بلغت (11846.3) مليون دينار بمعدل نمو موجب بلغ (18.10%) أما النفقات بالأسعار الثابتة فزادت بمعدل نمو بلغ (3.63%) وهذه هي الزيادة الحقيقية للنفقات أما النسبة (14.47%) فهي زيادة ظاهرية بسبب التضخم وأيضاً انخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (67.31%)، أما عامي 1988 و 1989 فان النفقات العامة قد تزايدت بمعدلات نمو بلغت (12.80%) و(4.27%) ولكن كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة سالبة بلغت (7.05%) و(1.91%) اي ان الزيادة في النفقات العامة كانت ظاهرية في هذين العامين وزادت نسبة النفقات العامة إلى الناتج

المحلي في عام 1988 إذ بلغت (68.77%) ولكن انخفضت هذه النسبة في عام 1989 إذ بلغت (68.28%). بلغ معدل النمو المركب للنفقات العامة بالأسعار الجارية (6.22%) للمدة من 1989-1980, اما معدل النمو بالأسعار الثابتة للمدة نفسها كان سالباً بلغ (-3.27%). أعلى حجم وصلت إليه النفقات العامة كان عام 1982 بلغ (14435.3) مليون دينار واقل حجم كان عام 1981 إذ بلغ (7621) مليون دينار والشكل (41) يوضح تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 1989-1980.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (9)

جدول (9) تطور النفقات العامة

مليون دينار

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	معدل نمو النفقات العامة بالاسعار الجارية	معدل النمو المركب	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي*	النفقات العامة بالأسعار الثابتة 100 =1988	معدل نمو النفقات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو المركب
1980	7621			48.32	18275.78		
1981	11329.5	48.66	6.22	99.85	22704.41	24.23	
1982	14435.3	27.41		113.53	25504.06	12.33	
1983	12042.2	-16.58		95.41	18964.09	-25.64	
1984	10592.2	-12.04		72.79	15463.07	-18.46	
1985	10457.3	-1.27		69.66	14646.08	-5.28	
1986	10030.4	-4.08		68.46	13873.31	-5.28	
1987	11846.3	18.10		67.31	14376.58	3.63	
1988	13363	12.80		68.77	13363	-7.05	
1989	13934	4.27		68.28	13108.18	-1.91	
1990	14179	1.76		25.35	8795.91	-32.90	
1991	17497	23.40	51.82	41.22	3788.05	-56.93	
1992	32883	87.94		28.57	3874.06	2.27	
1993	68954	109.70		21.44	2640.80	-31.83	
1994	199442	189.24		12.03	1289.92	-51.15	
1995	690784	246.36		10.32	989.78	-23.27	
1996	542542	-21.46		8.35	919.24	-7.13	
1997	605802	11.66		4.01	834.32	-9.24	
1998	920501	51.95		5.37	1104.58	32.39	
1999	1033552	12.28		3	1101.68	-0.26	
2000	1498700	45		2.98	1521.73	38.13	
2001	2079727	38.77		5.03	1814.57	19.24	
2002	3226927	55.16		7.87	2359.69	30.04	
*2003	1982548	-38.56		6.70	1093.51	-53.66	
2004	32117491	1520.01	54.01	60.33	13952.96	1175.98	
2005	26375175	-17.88		35.87	8366.19	-40.04	
2006	38806679	47.13		40.60	8033.27	-3.98	
2007	39031232	0.58		35.02	6175.54	-23.13	
2008	59403375	52.19		37.83	9154.60	48.24	
2009	65658000	10.53		47.12	10410.12	13.71	
2010	83823000	27.67		47.36	12971.53	24.61	
2011	96662767	15.32		49.83	14165.82	9.21	
معدل النمو المركب للسلسلة	34.35					-0.79	

* لغاية تشرين الثاني 2003

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) و(2)

*يمثل هذا المؤشر عبي النفقات العامة.

ثانيا: النفقات العامة للمدة من 1990-2002

استمرت الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية في عامي 1990 و 1991 اذ بلغت (14179) و (17497) مليون دينار بمعدلات نمو سنوية متزايد بلغت (1.76%) و(23.40%) على التوالي اما النفقات بالأسعار الثابتة فقد حققت معدلات نمو سنوية سالبة بلغت (32.90%-) و(56.93%-) اي ان الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية وليست حقيقية بسبب ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن التمويل بالعجز وانخفاض الإيرادات النفطية وتوقف تصدير النفط بعد حرب الخليج و فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، في عام 1990 بلغت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي (25.35%) وهي اقل من العام السابق الذي كانت النسبة فيه (68.28%) وشهد عام 1991 زيادة في هذه النسبة إذ بلغت (41.22%).

شهد عام 1992 زيادة كبير في النفقات العامة بالأسعار الجارية اذ بلغت (32883) مليون دينار بعد ان كانت (17497) مليون دينار في عام 1991 وبمعدل نمو سنوي (87.94%) وبلغ معدل النمو بالأسعار الثابتة (2.27%) وهي التي تمثل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة أما النسبة المتبقية (85.67%) فهي زيادة ظاهرية وانخفضت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي اذ بلغت (28.57%) بعد ان كانت (41.22%) في عام 1991.

استمرت الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية في الأعوام 1993-1995 بمعدلات نمو مرتفعة بلغت (109.70%)، (189.24%) و (246.36%) اذ بلغ حجم الإنفاق لهذه الأعوام (68954) ،(199442) و(690784) مليون دينار هذه الزيادة في النفقات العامة في المدة من 1990-1995 كانت تتركز في دعم الإنتاج الزراعي من اجل سد حاجة البلد من المحاصيل الزراعية بعد توقف الاستيراد وهذه الزيادة كانت ممولة عن طريق الإفراط في الإصدار النقدي الجديد الذي سبب ارتفاع معدلات التضخم،⁽¹⁾ وهذا ما يعكسه النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة اذ سجلت معدلات نمو سالبة بلغت (31.83%-)، (51.15%-) و(23.27%-) اي ان الزيادة كانت ظاهرية وليست حقيقية، أما نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي فقد شهدت انخفاضا فبلغت (21.44%)، (12.03%) و(10.32%) على التوالي. في عام 1996 شهدت النفقات العامة بالأسعار الجارية انخفاضا اذ بلغت (542542) مليون دينار بعد ان كانت في العام السابق (690784) بمعدل نمو سنوي سالب (21.46%) والسبب هو

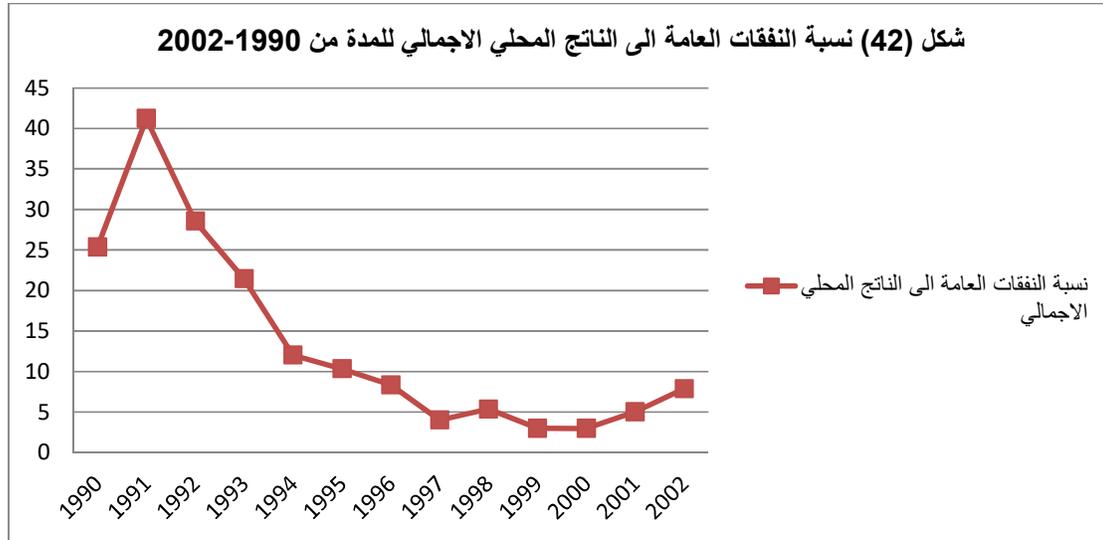
⁽¹⁾أكرم عبد العزيز ، مصدر سابق، ص266.

اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم وإلغاء الدعم والإعفاءات فضلا عن توقيع مذكر التفاهم، أما معدل النمو السنوي للنفقات العامة بالأسعار الثابتة فكان سالبا (7.13-%) فضلا عن ان نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي انخفضت إلى(8.35%). عام 1997 شهد مرة أخرى زيادة في النفقات العامة اذ بلغت (605802) مليون دينار بعد ان كان (542542) مليون دينار في عام 1996 وبلغ معدل النمو السنوي (11.66%) في حين ان معدل النمو السنوي للنفقات العامة بالأسعار الثابتة كان سالبا (9.24-%) اي ان الزيادة ليست حقيقية إنما ظاهرية ، وواصلت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الانخفاض اذ بلغت (4.01%).

واصلت النفقات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في عامي 1998 و 1999 وبمعدلات نمو متباينة بلغت (51.95%) و(12.28%) على التوالي في حين كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة مختلفة في عام 1998 إذ كان معدل النمو (32.39%) وهذه تمثل زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (19.56%) كانت زيادة ظاهرية بسبب التضخم، لكن عام 1999 كان معدل النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة سالبا بلغ (0.26-%) يعني ان هذه الزيادة كانت ظاهرية، أما نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي فزادت في عام 1998 إلى (5.37%) ولكن في عام 1999 عاودت الانخفاض مرة اخرى إلى (3%).

استمرت الزيادة في النفقات العامة في الأعوام 2000-2002 اذ بلغت النفقات (1498700)، (2079727) و(3226927) مليون دينار وبمعدلات نمو بلغت (45%)، (38.77%) و(55.16%) على التوالي ، وقد سجلت النفقات بالأسعار الثابتة معدلات نمو سنوية متباينة بلغت في عام 2000 (38.13%) التي تمثل الزيادة الحقيقية و(6.87%) زيادة ظاهرية أما عام 2001 فكان معدل النمو (19.24%) وهي زيادة حقيقية والمتبقي (21.53%) زيادة ظاهرية ، وعام 2002 كان معدل النمو بالأسعار الثابتة (30.04%) التي تمثل زيادة حقيقية في النفقات العامة مقابل (25.12%) زيادة ظاهرية، انخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج في عام 2000 الى (2.98%) ولكنها ارتفعت في العاميين التاليين لتصل إلى (5.03%) و(7.87%) على التوالي . بلغ معدل النمو المركب للنفقات العامة بالأسعار الجارية للمدة من 1990-2002 (51.82%) وبالأسعار الثابتة كان معدل النمو المركب سالبا (9.63-%). اعلى مستوى وصلت اليه النفقات العامة في عام 2002 بلغ (3226927) مليون دينار واعلى معدل

نمو سنوي كان في عام 1995 بلغ (246.36%) . والشكل (42) يوضح تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 1990-2002.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (9)

ثالثا: تطور النفقات العامة للمدة من 2003-2011

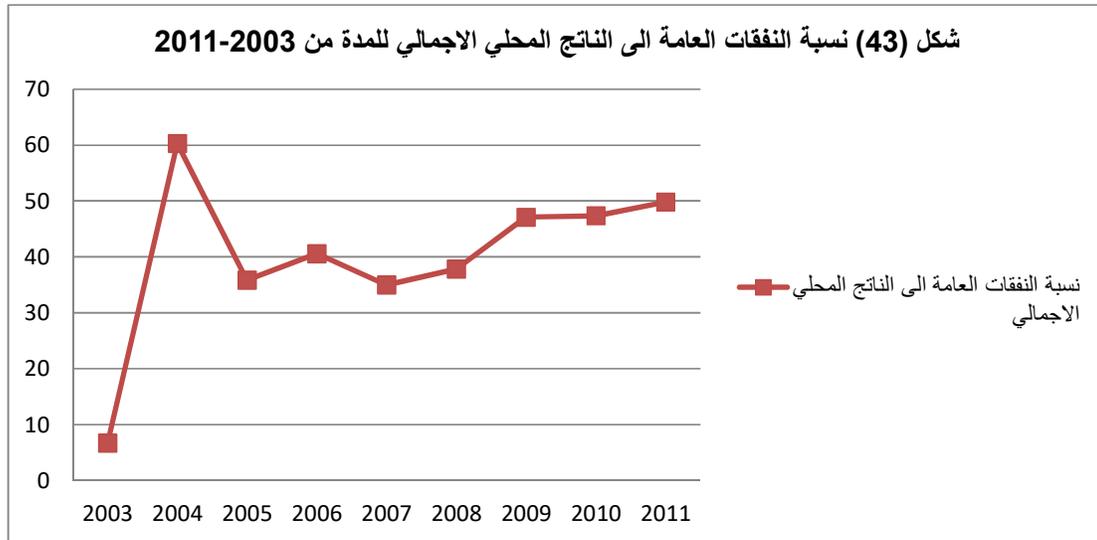
شهد عام 2003 انخفاضا في النفقات العامة اذ بلغت (1982548) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ(38.56%) أما النفقات بالأسعار الثابتة فقد سجلت أيضا معدل نمو سنوي سالب (53.66%) وكانت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي (6.70%) والسبب في هذا الانخفاض هو احتلال العراق وتعطيل الكثير من المشاريع العامة. لكن شهد عام 2004 عودة الزيادة في النفقات العامة وبمعدل نمو مرتفع جدا بلغ (1520.01%) وكان النمو بالأسعار الثابتة بلغ معدلا مرتفع أيضا بلغ (1175.98%) اي ان هذه النسبة الكبيرة كانت زيادة حقيقية والنسبة (344.03) هي زيادة ظاهرية وشهدت نسبة النفقات العامة إلى الناتج ارتفاعا كبيرا اذ بلغت (60.33%)، وتعزى الزيادة في النفقات إلى زيادة الإنفاق من اجل السيطرة على الوضع الأمني وكذلك تعديل الأجور والرواتب والمخصصات.

تراجعت النفقات العامة بالأسعار الجارية في عام 2005 اذ بلغت (26375175) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (17.88%) وكذلك سجل معدل النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة قيمة سالبة (40.04%) وانخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي إلى(35.87%). وعاودت النفقات العامة الزيادة في عامي 2006 و2007 بمعدلات نمو بلغت (47.13%)

و(0.58) في حين ان معدل النمو بالأسعار الثابتة كان سالبا بلغ (3.98-%) و(23.13-%) على التوالي معنى ذلك ان الزيادة في النفقات العامة كانت ظاهرية، شهدت نسبة النفقات العامة إلى الناتج زيادة في عام 2006 اذ بلغت(40.60%) ولكنها شهدت انخفاضا في العام اللاحق إلى (35.02%).

استمر نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية للأعوام من 2008-2011 بمعدلات نمو موجبة بلغت (52.19%)، (10.53%)، (27.67%) و(15.32%) على التوالي وكذلك كان النمو بالأسعار الثابتة بمعدلات نمو موجبة أيضا بلغت (48.24%)، (13.71%)، (24.61%) و(9.21) على التوالي، أما نسبة النفقات العامة إلى الناتج فقد شهدت خلال هذه الأعوام زيادة مستمرة اذ بلغت هذه النسبة (37.83%)، (47.12%)، (47.36%) و(49.83%) على التوالي.

اما معدل النمو المركب للنفقات العامة بالأسعار الجارية للمدة من 2003-2011 بلغ (54.01%) في حين كان معدل النمو المركب بالأسعار الثابتة (32.92%). أما معدل النمو المركب للنفقات العامة بالأسعار الجارية لمدة الدراسة (1980-2011) فقد بلغ (34.35%) في حين كان سالبا بالأسعار الثابتة بلغ (-0.79%). أعلى قيمة وصلت إليها النفقات العامة بالأسعار الجارية كانت عام 2011 بلغت (96662767) مليون دينار وأعلى معدل نمو كان في عام 2004 بلغ(1520.01%) ، والشكل (43) يوضح تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2003-2011.



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (9)

المطلب الثاني: تطور النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية

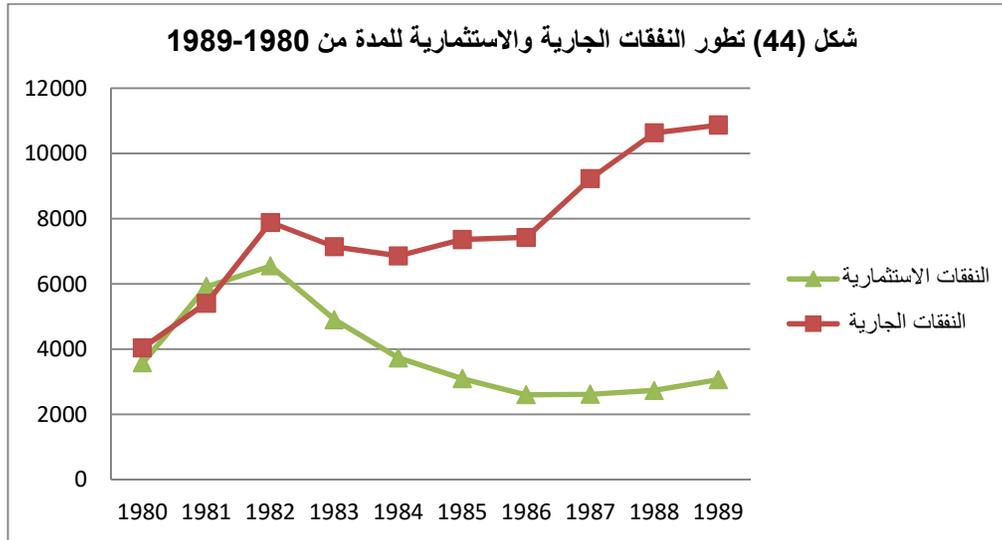
أولا النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية للمدة من 1980-1989

الجدول (10) يوضح بيانات النفقات الجارية والاستثمارية إذ بلغت النفقات الجارية (4041) مليون دينار في عام 1980 والنفقات الاستثمارية كانت (3580) مليون دينار وبلغت نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة (53.02%) ونسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة (46.98%)، شهد عامي 1981 و 1982 زيادة في النفقات الجارية بلغت قيمتها على التوالي (5411) و (7886) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (33.90%) و(45.74%) وانخفضت نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة في عام 1981 إلى (47.76%) ولكنها ارتفعت في عام 1982 إلى (54.63%)، أما النفقات الاستثمارية فقد شهدت زيادة إذ بلغت (5918.5) و(6549.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (65.32%) و(10.66%) على التوالي في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة في عام 1981 إلى(52.24%) مع انخفاضها في عام 1982 إلى (45.37%).

شهد عامي 1983 و1984 انخفاضا في كل من النفقات الجارية والاستثمارية إذ انخفضت النفقات الجارية بمعدلات نمو سالبة بلغت (9.49%) و(3.88%) مع زيادة نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة إلى (59.27%) و(64.77%)، أما النفقات الاستثمارية فقد كانت معدلات النمو سالبة أيضا بلغت (25.12%) و(23.92%) مع انخفاض نسبتها إلى لنفقات العامة لصالح النفقات الجارية. وعاودت النفقات الجارية الزيادة في عامي 1985 و 1986 إذ بلغت (7362) و(7429) بمعدل نمو بلغ (7.30%) و(0.91%) ولكن النفقات الاستثمارية شهدت انخفاضا إذ كانت معدلات النمو سالبة (17.04%) و(15.96%) وهذا الانخفاض كان في صالح زيادة نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة إذ وصلت (70.40%) و(74.06%) وهذه الزيادة في النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية كان نتيجة زيادة الإنفاق العسكري طوال مدة الحرب.

واستمرت الزيادة في النفقات العامة للأعوام من 1987-1989 بمعدلات نمو متناقصة بلغت (24.23%) ، (15.18%) و(2.28%) على التوالي مع زيادة نسبة النفقات الجارية التي تجاوزت (75%) على حساب النفقات الاستثمارية ، أعلى مستوى وصلت إليه النفقات الجارية خلال هذه الأعوام كان عام 1989 بلغ (10872) مليون دينار وأعلى مستوى للنفقات الاستثمارية كان في عام 1982 (6549.5) مليون دينار بينما كانت أعلى نسبة للنفقات الجارية

إلى النفقات العامة في عام 1988 (79.55%). بلغ معدل النمو المركب للنفقات الجارية للمدة من 1980-1989 (10.40%) وسجل معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية للمدة نفسها قيمة سالبة (-1.55%). والشكل (44) يوضح تطور النفقات الجارية والاستثمارية للمدة من 1980-1989.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (10)

جدول (10) تطور النفقات الجارية والاستثمارية

مليون دينار

نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة	معدل النمو المركب	معدل النمو النفقات الاستثمارية	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة	معدل النمو المركب	معدل نمو النفقات الجارية	النفقات الجارية	لسنة
46.98	-1.55		3580	53.02	10.40		4041	1980
52.24		65.32	5918.5	47.76		33.90	5411	1981
45.37		10.66	6549.3	54.63		45.74	7886	1982
40.73		-25.12	4904.2	59.27		-9.49	7138	1983
35.23		-23.92	3731.2	64.77		-3.88	6861	1984
29.60		-17.04	3095.3	70.40		7.30	7362	1985
25.94		-15.96	2601.4	74.06		0.91	7429	1986
22.09		0.61	2617.3	77.91		24.23	9229	1987
20.45		4.42	2733	79.55		15.18	10630	1988
21.98		12.04	3062	78.02		2.28	10872	1989
19.90	61.76	-7.84	2822	80.10	47.41	4.46	11357	1990
10.54		-34.66	1844	89.46		37.83	15653	1991
21.31		279.99	7007	78.69		65.31	25876	1992
27.40		169.64	18894	72.60		93.46	50060	1993
13.89		46.61	27700	86.11		243.07	171742	1994
12.30		206.66	84946	87.70		252.76	605838	1995
6.72		-57.10	36440	93.28		-16.46	506102	1996
11.84		96.78	71707	88.16		5.53	534095	1997
10.41		33.59	95796	89.59		54.41	824705	1998
19.54		110.82	201960	80.46		0.84	831592	1999
23.16		71.83	347037	76.84		38.49	1151663	2000
27.83		66.80	578861	71.69		29.45	1490866	2001
45.40		153.08	1465000	54.60		18.18	1761927	2002
10	74.71	-86.48	198254.8	90	49.51	1.27	1784293.2	2003
9.39		1420.64	3014733	90.61		1531.05	29102758	2004
17.33		51.66	4572018	82.67		-25.08	21803157	2005
15.53		31.84	6027680	84.47		50.34	32778999	2006
19.79		28.13	7723043.7	80.21		-4.49	31308188.3	2007
20		53.83	11880675	80		51.79	47522700	2008
19.94		10.19	13091000	80.06		10.61	52567000	2009
23.23		48.74	19472000	76.77		22.42	64351000	2010
31.10		54.41	30066293	68.90		3.49	66596474	2011
32.63				35.45				معدل النمو المركب للسلسلة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق (1)

ثانياً: تطور النفقات الجارية والاستثمارية للمدة من 1990-2002

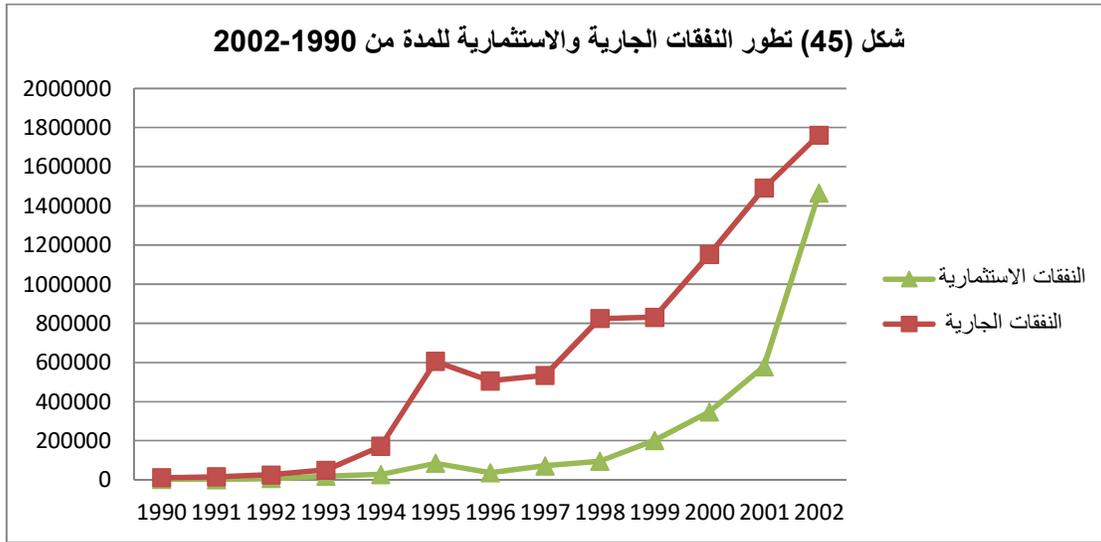
استمرت النفقات الجارية الزيادة في عامي 1990 و1991 وسجلت معدلات نمو متزايدة بلغت (4.46%) و(37.83%) على التوالي وحققت النفقات الاستثمارية معدلات نمو سالبة بلغت (7.84%-) و(34.66%-) وارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى معدلات أعلى من السابق بلغت (80.10%) و(89.46%) وذلك لان الحكومة سعت الى توفير السلع الغذائية وتقديم الدعم للقطاع الزراعي على حساب تخفيض الانفاق الاستثماري.

واصلت النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية الزيادة بمعدلات نمو انفجارية خلال المدة من 1993-1995 حتى وصلت النفقات الجارية في عام 1995 إلى (605838) مليون دينار وبلغ معدل النمو السنوي (252.76%) أما النفقات الاستثمارية شهدت أيضاً زيادة كبيرة إذ بلغ معدل النمو في عام 1995 (206.66%) والسبب في ارتفاع هذه المعدلات هو التضخم، علماً ان نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة بقيت متفوقة على نسبة النفقات الاستثمارية، وهذه الزيادات التي حدثت في كل من النفقات الجارية والاستثمارية كان عن طريق التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) إذ شكلت الإيرادات العامة الممولة بالتمويل التضخمي نسبة (85%) من الإيرادات العامة خلال معظم اعوام عقد التسعينات.⁽¹⁾

وكان هذا الإنفاق موجهاً لتلبية حاجات المواطنين الغذائية والأساسية بعد الحرب وفرض العقوبات الاقتصادية الذي حظر على العراق تصدير النفط فضلاً عن توقف الاستيراد سواء أكانت سلع غذائية ام صناعية ومن ثم فان الكثير من المشاريع الاستثمارية توقفت بسبب توقف استيراد المواد الأولية. شهد عام 1996 انخفاضاً في كل من النفقات الجارية والاستثمارية وعلى خلاف السنوات الماضية إذ سجل معدلات نمو سالبة (16.46%-) للنفقات الجارية و(57.10%-) للنفقات الاستثمارية مع ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة الى (93.28%) مقابل (6.72%) للنفقات الاستثمارية، ثم عادت النفقات الجارية والاستثمارية الارتفاع طوال الأعوام من 1997-2002 بمعدلات نمو متباينة إذ بلغت النفقات الجارية (1761927) مليون دينار في عام 2002 وهو أعلى مستوى وصلت إليه خلال هذه المدة بمعدل نمو سنوي (18.18%) مقارنة بعام 2001، أما النفقات الاستثمارية في عام 2002 فقد بلغت (1465000) مليون دينار وهو أعلى مستوى وصلت إليه أيضاً بمعدل نمو سنوي

⁽¹⁾ اسنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، 2007، ص 5.

(153.08%) مقارنة بعام 2002 مع بقاء نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة أكبر من نسبة النفقات الاستثمارية، أعلى معدل نمو للنفقات الجارية كان من نصيب عام 1995 (252.76%) في حين ان أعلى معدل نمو للنفقات الاستثمارية بلغ (279.99%) وكان في عام 1992. اما معدل النمو المركب للنفقات الجارية للمدة من 1990-2002 بلغ (47.41%) وللنفقات الاستثمارية (61.76%). والشكل (45) يوضح تطور النفقات الجارية والاستثمارية للمدة من 1990-2002.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (10)

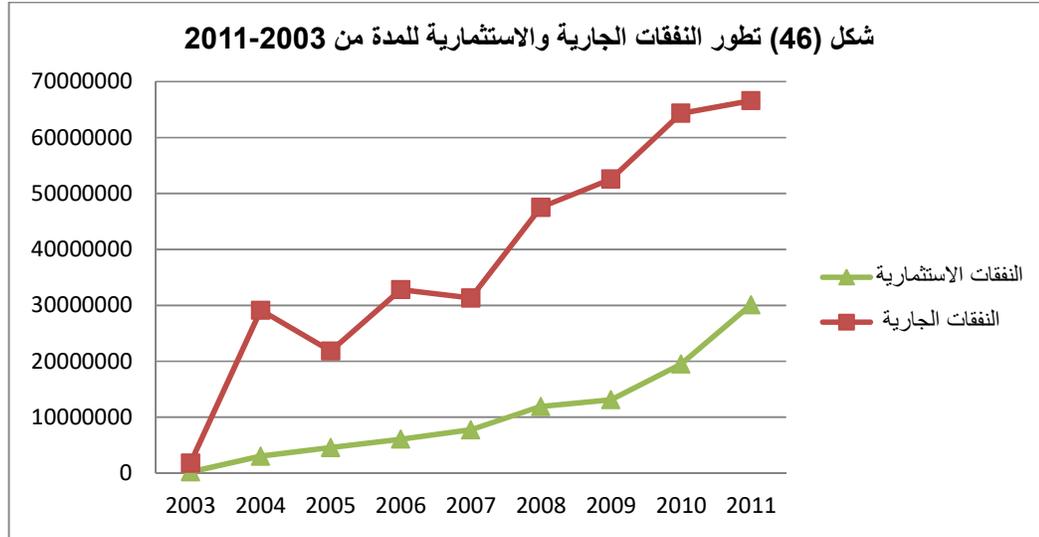
ثالثا: تطور النفقات الجارية والاستثمارية للمدة من 2003-2011

واصلت النفقات الجارية الزيادة في عام 2003 حتى وصلت (1784293.2) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (1.27%) مع انخفاض في النفقات الاستثمارية إلى (198254.8) مليون دينار بعد ان كانت (1465000) مليون دينار في 2002 وبمعدل نمو سنوي سالب (-86.48) وكانت نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة قد بلغت (90%) مقابل (10%) للنفقات الاستثمارية. أما عام 2004 فقد شهد طفرة كبيرة في حجم النفقات الجارية والاستثمارية إذ ارتفعت النفقات الجارية إلى (29102758) مليون دينار بمعدل نمو سنوي كبير (1531.05%) أما النفقات الاستثمارية فكان معدل النمو السنوي (1420.64%) مع بقاء نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة هي الأعلى إذ بلغت (90.61%) مقابل (9.39%) وهذه الزيادة كانت موجه نحو تدعيم الجانب الأمني وتعديل الرواتب والمخصصات.

انخفضت النفقات الجارية في عام 2005 وسجلت معدل نمو سنوي سالب (25.08%) اما النفقات الاستثمارية فقد حققت نمو موجبا بمعدل نمو بلغ (51.66%)، وعاودت النفقات الجارية الزيادة في عام 2006 بمعدل نمو سنوي (50.34%) مقابل (31.84%) للنفقات الاستثمارية مع بقاء نسبة النفقات الجارية هي المتفوقة اذ بلغت (84.47%).

عام 2007 عادت النفقات الجارية الانخفاض من جديد بمعدل نمو سالب (4.49%) مع بقاء النفقات الاستثمارية تسير بالزيادة بمعدل نمو (28.13%) مع انخفاض في نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة الى (80.21%) مقارنة بالعام السابق (84.47%). ثم عاودت النفقات الجارية الزيادة طوال المدة من 2008-2011 مع استمرار النفقات الاستثمارية الزيادة اذ بلغت النفقات الجارية في عام 2008 (47522700) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (51.79%) أما النفقات الاستثمارية بلغت (11880675) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (53.83%)، أما عام 2011 بلغت النفقات الجارية (66596474) مليون دينار وهو أعلى مستوى لها في هذه المدة فضلا عن مدة الدراسة وازدادت بمعدل نمو سنوي (3.49%) عن العام السابق والنفقات الاستثمارية وصلت إلى أعلى مستوياتها أيضا (30066293) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (54.41%)، اما نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة وصلت إلى أدنى مستوياتها في هذه المدة (68.90%).

اما معدل النمو المركب للنفقات الجارية للمدة من 2003-2011 بلغ (49.51%) وللنفقات الاستثمارية (74.71%)، أما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (35.45%) للنفقات الجارية و(32.63%) للنفقات الاستثمارية في حين ان أعلى قيمة وصلت إليها نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة خلال مدة الدراسة كان في عام 1996 اذ بلغ (93.28%) أما أدنى نسبة كانت في عام 1981 بلغت (47.76%). والشكل (46) يوضح تطور النفقات الجارية والاستثمارية للمدة من 2003-2011.



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (11)

الفصل الثالث

قياس أثر الصدمات الاقتصادية في العراق

المبحث الاول:- الإطار النظري للأساليب القياسية

المبحث الثاني:- عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي

الفصل الثالث

تمهيد:-

سيتم في هذا الفصل استعراض الإطار النظري والنتائج القياسية والاحصائية التي سنحصل عليها من تقدير أنموذج الدراسة، وسنقوم باستخدام الأساليب القياسية الحديثة منها اختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية لكرانجر وتحليل الأنموذج المقدر بأسلوب VAR وتحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة.

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

المطلب الأول: توصيف متغيرات الانموذج

الصدمة الاقتصادية احد المؤثرات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي سواء أكانت داخلية ام خارجية وهذه الصدمات التي تم توضيحها سابقا تجعل الاقتصاد العراقي دائم التعرض لحالات عدم الاستقرار الاقتصادي وسيتم الاستعانة بالأساليب القياسية لأجل معرفة آثار الصدمات الاقتصادية في المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة للمدة من 1980-2011 من خلال استخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه وكذلك استخدام تحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة لمعرفة اثر حدوث صدمة في القيم الحالية والمستقبلية لقيم المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي:-

$$GDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي}$$

$$CPI = \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}$$

$$OPID = \text{سعر برميل النفط مقوم بالدينار العراقي}$$

$$MS = \text{عرض النقد بالمعنى الضيق}$$

$$REX = \text{سعر الصرف الحقيقي}$$

$$G = \text{الانفاق الحكومي}$$

علما ان انه سيتم استخدام القيم الحقيقية لهذه المتغيرات وبالصيغة اللوغاريتمية في قياس هذه النماذج.

المطلب الثاني: الإطار النظري للأنموذج القياسي

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing Of Time Series)

الخطوة الأولى في تحليل البيانات تبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف* (Spurious Regression) إذ انه بصرف النظر عن النتائج الجيدة لاختبارات (t, f) وقيمة R² لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى.⁽¹⁾ وقد أوضحت بعض الدراسات منها (Nelson and Polsser, 1982) و (Phillips, 1986) وغيرها ان السلاسل الزمنية غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة.⁽²⁾ وهناك نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة هما:-

- 1- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع (Tendance Stationnaire) TS في هذا النوع من السلاسل فان اثر أي صدمة في اللحظة t عابراً (Transitoire)، وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من اجل اعادتها مستقرة.
 - 2- سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع (Difference Stationnaire) DS (يعد هذا النوع الأكثر انتشاراً من النوع الأول، وعادة ما تستعمل الفروق (Filltre au Difference) من اجل اعادتها مستقرة كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بان اثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية.⁽³⁾
- وهناك ثلاث شروط يجب ان تتوفر لكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة هي:-

$$1- \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن } \mu = E(Y_t)$$

$$2- \text{ ثبات التباين عبر الزمن (Variance) } \sigma_u^2 = E(Y_t - \mu)^2 = \text{Var}(Y_t)$$

- 3- ان يكون التباين المشترك (Covariance) بين أي قيمتين للمتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (Y_{t-k} , Y_t) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك.⁽⁴⁾

* الانحدار الزائف يعني ان وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما.
⁽¹⁾ زكية احمد مشعل وزيايد محمد ابو ليلي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد 23، العدد 1، يونيو، 2007، ص 16.
⁽²⁾ خالد بن حمد بن عبد الله القدير، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد 2، 2005، ص 210.
⁽³⁾ شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقارنة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس 2008، ص 22.
⁽⁴⁾ ميادة حسن رحيم الشيباني، اثر تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2010، ص 126.

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = Y_K$$

إذ ان : μ الوسط الحسابي σ^2 التباين Y_K التباين المشترك

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحدة (The Unit Root Test) يمكن من خلالها معرفة استقرارية السلسلة ودرجة تكاملها منها اختبار ديكي – فولر البسيط واختبار فيليبس وبيرون Phillips – Perron (P.P) واختبار ديكي - فولر الموسع ولكن سنقتصر على استخدام اختبار واحد وهو اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) الذي طور من قبل ديفيد ديكي ووليام فولر والذي يعد أفضل الاختبارات والذي يأخذ الصيغ التالية⁽¹⁾:

$$\Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (1)$$

أي بدون قاطع واتجاه عام

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (2)$$

أي بوجود قاطع

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (3)$$

أي بوجود قاطع واتجاه عام

إذ ان X يمثل السلسلة المراد اختبارها Δ يمثل الفروق الاولى للسلسلة e_t يمثل حد الخطأ العشوائي.

وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سنقوم باختبار الفرضيتين:

الأولى فرضية العدم $H_0: a=0$

الثانية الفرضية البديلة $H_1: a>0$

فاذا كانت قيمة τ (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة مستقرة، أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمتها الحرجة نقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير مستقرة وسيتم اخذ

(1) عثمان نقار و منذر العواد، منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد3، 2011، ص130.

الفروق الأولى فإذا حققت السلسلة الاستقرار فان المتغير يعد متكاملًا من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أما إذا كانت غير مستقر فيتم اخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة.⁽¹⁾

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

بعد الحصول على استقرارية السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكامل هذه السلاسل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة والتأكد من سكون هذه المتغيرات إذ يمكننا استخدام طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية لكن يشترط في ذلك ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويعد اختبار التكامل المشترك اختباراً لوجود علاقة توازنية مستقرة في النظرية الاقتصادية ودليلاً على صحة توصيف الأنموذج ، وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك منها (Engle-Granger Test) ذو الخطوتين الذي يقتصر على استخدام متغيرين، فيتم تقدير معادلة تسمى معادلة الانحدار المشترك (Co-integration regression) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وهي كالآتي:-

$$Y_t = A + BX + e_t \dots \dots \dots (4)$$

والخطوة الثانية سيتم اختبار سكون البواقي باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي - فولر الموسع فإذا دل الاختبار على سكون البواقي e_t إذ تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ اي انهما مستقران على المستوى ويدل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.⁽²⁾

لكن هذا الاختبار لا يمكن استخدامه في هذه الدراسة لأنها تحتوي على أكثر من متغيرين لذلك سيتم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen and Juselius Test) المتعدد المتغيرات، ويعد أفضل الاختبارات وأكفئها لأنه يأخذ بعين الاعتبار أنموذج حد الخطأ من خلال منهج الإمكان الأعظم كما يقدم أسلوب موحد لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك.⁽³⁾

(1) حميد عبيد عبد ومأمون احمد جبر، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة 1970-2008، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد 1، 2012، ص 17.
 (2) خالد بن حمد بن عبد الله القدير، مصدر سابق، ص 212.
 (3) نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد 1، 2011، ص 125 .

ينطوي اختبار جوهانيسون على اختبارين هما⁽¹⁾:-

الاختبار الأول: اختبار الأثر λ_{trace} (Trace Test) اذ يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك اقل من او يساوي العدد r ($r \leq n$) مقابل الفرضية البديلة بان عدد المتجهات يساوي r ($r=n$) ويحسب حسب الصيغة الآتية:-

$$\lambda_{\text{trace}}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+i}) \dots \dots \dots (5)$$

اذ ان T تمثل حجم العينة ،

الاختبار الثاني: اختبار القيمة المميزة العظمى λ_{max} (Maximum Eigen Values Test) اذ يتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r ($n=r$)، مقابل الفرضية البديلة بأن عدد متجهات التكامل يساوي $r+1$ ($n=r+1$). ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{\text{max}}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \dots \dots \dots (6)$$

ان اختبار جوهانيسون هو اختبار لرتبة المصفوفة (Π) ويتطلب وجود التكامل المشترك بين المتغيرات ان لا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة ($0 < r\Pi = r < n$)

ثالثا: اختبار العلاقة السببية (Causality Test)

يعد منهج السببية من اهم المناهج في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية اذ يهدف هذا المنهج الى البحث عن اسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظواهر التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.⁽²⁾ وهذا المنهج اقترح من قبل غرانجر عام 1969 وطوره سيمز عام 1972، وبافتراض متغيرين هما X و Y فان أنموذج كرانجر يستخدم في تحديد ما اذا كان التغيرات السابقة في المتغير X تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير Y وفي حالة وجود مثل هذه العلاقة فيقال بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير X الى Y ، ويمكن اعادة الاختبار لمعرفة هل ان المتغير Y يتسبب بالتغيرات في المتغير X .⁽³⁾

⁽¹⁾Dimitrios Asteriou and Stephen G. Hall, Applied econometrics A Modern Approach, Revised Edition, Palgrave Macmillan, 2007, p324-325.

⁽²⁾ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2012، ص276.

⁽³⁾ محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنى التحتية واثرها في النمو الاقتصادي في ليبيا(منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان العدد 51، 2010. ص129.

ويستخدم اختبار غرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية (Feed Back Effect) أو علاقة تبادلية بين متغيرين.⁽¹⁾ ويمكن اختبار سببية كرانجر من خلال تقدير نموذج انحدار ذاتي وكالاتي⁽²⁾:

$$X_t = \sum_{i=1}^m a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n b_j Y_{t-j} + U_t \dots \dots \dots (7)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^r c_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^s d_j X_{t-j} + V_t \dots \dots \dots (8)$$

ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ثم يتم اختبار السببية من خلال اجراء اختبار (F) للتعرف على معنوية معاملات القيم الحالية والسابقة، فاذا كانت (F) المحسوبة اقل من قيمة (F) الحرجة فيتم قبول فرضية العدم أي بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين ، اما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة (F) الحرجة فيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة سببية بين المتغيرين.⁽³⁾

بظل اختبار كرانجر للسببية فانه يمكن ان تكون هناك اربعة حالات يمكن حدوثها وهي⁽⁴⁾:-

- 1- ان المتغير X يسبب في Y و المتغير Y يسبب في X.
- 2- المتغير X يسبب في Y والمتغير Y لا يسبب في X.
- 3- المتغير X لا يسبب في Y والمتغير Y يسبب في X.
- 4- المتغير X لا يسبب في Y والمتغير Y لا يسبب في X.

رابعاً: تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة (Vector Autoregressive)

يمكن معرفة مفهوم الانحدار الذاتي من خلال التسمية اذ ان كل متغير يعتمد على القيم الماضية (بتخلف زمني) للمتغير نفسه وللمتغيرات الاخرى الداخلة في نموذج الانحدار الذاتي، أي ان القيم المستقبلية للمتغير تعتمد على القيم المرجحة الماضية والحاضرة للمتغيرات مع بعض الخطأ (تأثير المتغيرات الخارجية).⁽⁵⁾ قدم نموذج VAR ذو الرتبة p من قبل سيمز

(1) شيخي محمد، مصدر سابق، ص 277.

(2) ممدوح الخطيب الكسواني، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، سلسلة دراسات اقتصادية، جمعية الاقتصاد السعودية، المجلد3، العدد 6، 1422هـ، ص7.

(3) حميد عبيد عبد ومأمون احمد جبر، مصدر سابق، ص20.

(4) Samuel Cameron, Econometrics, McGarw Hill, New York, 2005, p385.

(5) Saetlozar T. Rachev and Others, Financial Econometrics, Second Edition, John Wiley & sons, New Jersey, 2007, P321.

(Sims) عام 1980 وهو أنموذج مطور يعتمد على اختبار كرانجر لاكتشاف اتجاه السببية ويأخذ الشكل العام لأنموذج VAR الغير المقيد المعادلة الآتية⁽¹⁾:-

$$Z_t = a_o + \sum_{i=1}^p \beta_i Z_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (9)$$

اذ ان Z_t متجه المتغيرات الداخلية، a_o متجه الثوابت $(n \times 1)$ ، β_i مصفوفة المعاملات $(n \times n)$ ، p عدد مدد التباطؤ (درجة الانموذج)، U_t متجه حد الخطأ. ولتحديد درجة أنموذج VAR نستعمل ثلاث معايير Akaike و Schwarz و Hannan-Quin ويتم اختيار التباطؤ الأمثل المقابل لأصغر قيمة لهذه المعايير ويمكن حساب هذه المعايير بالمعادلات الآتية⁽²⁾:-

$$AIC = \ln|\Sigma\varepsilon| + \frac{2k^2p}{T} \dots \dots \dots (10)$$

$$HQ = \ln|\Sigma\varepsilon| + \frac{2 \log T}{T} k^2p \dots \dots \dots (11)$$

$$SC = \ln|\Sigma\varepsilon| + \frac{k^2p \log(T)}{T} \dots \dots \dots (12)$$

اذ ان k عدد المتغيرات و T عدد المشاهدات و p عدد الفجوات الزمنية و $\Sigma\varepsilon$ مصفوفة التباين والتباين المشترك للبواقي. ومن مميزات أنموذج VAR انه يبين جملة من التداخلات بين المتغيرات وتأثرها بمختلف الصدمات التي يواجهها الأنموذج، ومن ثم فانه يعطينا نتائج عن العلاقات بين المتغيرات إذ يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الاثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات.⁽³⁾

خامسا:- دوال استجابة النبضة (Impulse Response Functions)

تقيس دوال استجابة النبضة (IRF) اثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل أنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR) او أنموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه (VECM) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الاخرى لهذا الانموذج وهناك طريقتان لقياس اثر الصدمة الاولى قياس اثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد والاخرى قياس اثر الصدمة

⁽¹⁾ Ernest Simeon O. Odior, Inflation Targeting in an Emerging Market VAR and Impulse Response Function Approach, European Scientific Journal, Vol 8, No 6, p88.

⁽²⁾ شيخي محمد، مصدر سابق، ص272.

⁽³⁾ جيوري محمد، الازمة المالية العالمية واثرها محاولة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، مؤتمر الازمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي واثاره على الاقتصاديات الاورومغاربية، جامعة بجاية في الجزائر، 11- 12 اكتوبر 2009. ص20.

بمقدار وحدة واحدة⁽¹⁾ وتتميز دوال استجابة النبضة بحساب مجموعة العلاقات الديناميكية الموجودة، إذ انها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على اثر حدوث صدمة في الاخطاء وحسب سيمز فان دوال الاستجابة تبين اثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الاوقات مع فرض عدم وجود ارتباط بين الاخطاء.⁽²⁾

بمعنى اخر ان هذه الدالة تعمل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة الداخلة في أنموذج VAR وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في الأنموذج مع مرور الزمن.⁽³⁾ ويمكن التنبؤ بأثر الصدمة في المتغير العشوائي على Y_t ولمدة زمنية معينة (s) بواسطة المعادلة الاتية⁽⁴⁾:-

$$As = \frac{\partial Y_t + 1}{\partial V} \dots \dots \dots (13)$$

اذ ان المصفوفة As تمثل استجابة الأنموذج لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المدة t في كل متغير من متغيرات الأنموذج.

سادسا: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

يقيس تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ بالمتغير التابع الناتج عن خطأ التنبؤ في المتغير ذاته وكذلك المقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات المستقلة الأخرى في الأنموذج.⁽⁵⁾ اذ يقوم هذا الأنموذج بتجزئة تباين أخطاء التنبؤ للمتغير إلى عدد من الأجزاء تعزى إلى المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأنموذج كل على حده.⁽⁶⁾ ويمكن الحصول على مكونات التباين ودوال استجابة النبضة بواسطة الأنموذج الاتي⁽⁷⁾:-

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-1} \dots \dots \dots (14)$$

⁽¹⁾ مجدي الشوريجي، اثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية، مؤتمر العلوم الادارية الثاني لكلية الادارة الصناعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 19-20 ابريل، 2004،

⁽²⁾ شيخي محمد، مصدر سابق، ص 281، ص 10.

⁽³⁾ ناائل الحسامي، السياسة النقدية وسياسات اسعار الفائدة والصراف الاجنبي في الاردن، المرصد الاقتصادي، الجامعة الاردنية، تشرين الاول، 2010، ص 16.

⁽⁴⁾ مجدي الشوريجي، مصدر سابق، ص 11.

⁽⁵⁾ اباد خالد شلاش المجالي و رانيا الدروبي، اثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الاجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011، ص 349.

⁽⁶⁾ خالد بن حمد بن عبد القدیر ، مصدر سابق، ص 215.

⁽⁷⁾ شيخي محمد، مصدر سابق، ص 283.

اذ ان M_i تمثل مصفوفة معاملات الأنموذج $(n \times n)$ ، V يمثل متجه الصدمات الهيكلية او متجه حد الخطأ العشوائي $(n \times 1)$. وخطأ التنبؤ يمكن ان نحصل عليه في مدة معينة h من خلال المعادلة الآتية: -

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i V_{t+h-1} \dots \dots \dots (15)$$

ثم نقوم بتجزئة خطأ التنبؤ لكل مركبة لـ Y_t التي نرمز لها Y_{jt} لتصبح المعادلة بالشكل الآتي:-

$$Y_{j,t+h} - E_1(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} (m_{j1,i} v_{1,t+h-1} + m_{j2,i} v_{2,t+h-1} + \dots + m_{jm,i} v_{m,t+h-1}) \dots \dots (16)$$

اذ ان $m_{j,i}$ يعبر عن العنصر (j, I) في المصفوفة M ويمكن كتابة المعادلة السابقة بطريقة مختلفة لتصبح بالشكل الآتي⁽¹⁾:-

$$Y_{j,t+h} - E^1(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=0}^n (m_{jk,i} v_{k,t+h-1} + \dots + m_{jk,i} v_{m,t+h-1}) \dots \dots (17)$$

وبما ان الأخطاء V لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، لذلك سيكون خطأ التنبؤ يحسب بالمعادلة الآتية:-

$$E[Y_{j,t+h} - E^1(Y_{j,t+h})]^2 = \sum_{k=1}^n m^2_{jk,1} + \dots + m^2_{jk,h-1} \dots \dots \dots (18)$$

ويمكن الحصول على النتائج بالنسب المئوية من خلال المعادلة الآتية:-

$$\sum_{k=1}^n \sum_{i=0}^{h-1} m^2_{jk,i} \dots \dots \dots (19)$$

(1) نفس المصدر.

المبحث الثاني

عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews7.1 لتحليل اثر الصدمات الاقتصادية في المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، يتضمن هذا التحليل المتغيرات التالية:-

1- متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP

2- متغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI

3- متغير أسعار النفط بالعملة المحلية الحقيقي OPID

4- متغير عرض النقد الحقيقي MS

5- متغير سعر الصرف الحقيقي REX

6- متغير الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة G

تم استخدام بيانات هذه المتغيرات بالقيم الحقيقية للمدة من 1980-2011 باعتماد 1988 سنة أساس وذلك لاستبعاد اثر التضخم الذي يجعل قيمة المتغير غير دقيقة وبعيدة عن قيمته الحقيقية وبالصيغة اللوغاريتمية. سيتم استخدام منهج السببية في هذا المبحث وسيكون المتغير التابع الرئيسي هو GDP اما المتغيرات المستقلة (GDP, CPI, OPID, MS, REX, G) بتخلف زمني معين, وحسب سببية كرانجر يمكن ان يصبح كل متغير من هذه المتغيرات متغيرا تابع وبقية المتغيرات تكون متغيرات مستقلة.

اولا :- اختبار استقرارية Stationarity المتغيرات

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، بعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (11).

جدول (11) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترات الإبطاء	المستوى				الفروق الأولى			
		a		b		a		b	
		t المحسبة	t الجدولية	t المحسبة	t الجدولية	t المحسبة	t الجدولية	t المحسبة	t الجدولية
logGDP	1	-2.47	-3.56	-0.13	-2.96	-7.14*	-3.57	-6.89	-2.96
logCPI	1	-0.71	-3.56	1.12	-2.96	-3.97*	-3.57	-3.08	-2.96
logOPID	1	-2.20	-3.56	-2.06	-2.96	-6.64*	-3.57	-6.46	-2.96
logMS	1	-0.09	-3.56	-1.47	-2.96	-3.57*	-3.57	-3.38	-2.96
logREX	1	-1.71	-3.56	-1.83	-2.96	-5.79*	-3.57	-5.82	-2.96
logG	1	-0.95	-3.56	-1.57	-2.96	-6.85*	-3.57	-6.09	-2.96

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* معنوية عند مستوى 5%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي

ونلاحظ من خلال الجدول بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة على المستوى ، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى I(1) سواء أكان ذلك بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام.

ثانيا:- اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

اشرنا سابقا ان التكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، وبما ان التحليل يحتوي على ست متغيرات داخلية فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا فعلى الأكثر يوجد خمس متجهات للتكامل المشترك فيما بينهم. وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (12).

جدول (12) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الاحصائية Statistic Value	القيمة الحرجة Critical Value
اختبار Trace			
r=0	r>1	148.29*	117.71
r≤1	r>2	98.36*	88.80
r≤2	r>3	65.41*	63.88
r≤3	r>4	39.20	42.92
اختبار Maximum			
r=0	r=1	49.93*	44.50
r=1	r=2	32.94	38.33

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي

نلاحظ من خلال الجدول (12) ان نتائج اختبار جوهانسون تشير إلى وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الأثر Trace ومن ثم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%) أما اختبار والقيمة العظمى Maximum لجوهانسون يشير إلى وجود متجه واحد عند مستوى معنوية (5%). الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا يعني عدم إمكانية وجود الانحدار الزائف فضلا عن ان النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

ثالثا: اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test)

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة اذ يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية فيما اذا كان باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين او ان كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما موضحة في الجدول (13):-

جدول (13) اختبار السببية لكرانجر

العلاقة	F. Statistic	F. Probability
LogGDP → LogCPI	1.94612	0.1740
LogCPI → LogGDP	5.64032	0.0246
LogG → LogCPI	0.39489	0.5348
LogCPI → LogG	1.68378	0.2050
LogMS → LogCPI	1.95066	0.1735
LogCPI → LogMS	5.39863	0.0276
LogOPID → LogCPI	3.14433	0.0871
LogCPI → LogOPID	1.49937	0.2310
LogREX → LogGDP	0.86331	0.3608
LogGDP → LogREX	0.18365	0.6715
LogGDP → LogG	0.159 7	0.6928
LogG → LogGDP	0. 6427	0.4219
LogMS → LogGDP	0.88528	0.3548
LogGDP → LogMS	2.15075	0.1536
LogOPID → LogGDP	1.74510	0.1972
LogGDP → LogOPID	2.90141	0.0996
LogREX → LogG	1.26145	0.2709
LogG → LogREX	2.53379	0.1227
LogMS → LogREX	3.12471	0.0880
LogREX → LogMS	0.00196	0.9650
LogOPID → LogREX	1.86989	0.1824
LogREX → LogOPID	5.27035	0.0294
LogMS → LogG	0.40462	0.5299
LogG → LogMS	5.04442	0.0328
LogOPID → LogG	13.0864	0.0012
LogG → LogOPID	4.5E-05	0.9947

LogOPID→ LogMS	3.86759	0.0 92
LogMS→ LogOPID	0.28694	0.5964
LogREX→ LogCPI	0.01138	0.9158
LogCPI→ LogREX	0.39547	0.5345

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

وخلاصة اختبار السببية لكرانجر ما يأتي:-

- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين CPI و GDP اي ان التغيرات السابقة في CPI تفسر التغيرات الحالية في GDP وبالعكس.
- وجود علاقة سببية لاتجاه واحد من CPI الى G أي ان التغيرات السابقة في CPI تفسر التغيرات الحالية في G.
- وجود علاقة تبادلية باتجاهين بين CPI و MS أي ان التغيرات السابقة في CPI تفسر التغيرات الحالية في MS وبالعكس.
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين OPID و CPI اي ان التغيرات السابقة في CPI تفسر التغيرات الحالية في OPID وبالعكس.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من REX الى GDP اي ان التغيرات السابقة في REX تفسر التغيرات الحالية في GDP.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من G الى GDP اي ان التغيرات السابقة في G تفسر التغيرات الحالية في GDP. اذ ان زيادة الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الاستثماري يؤدي الى زيادة GDP
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين MS و GDP اي ان التغيرات السابقة في MS تفسر التغيرات الحالية في GDP وبالعكس.
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين GDP و OPID اي ان التغيرات السابقة في GDP تفسر التغيرات الحالية في OPID وبالعكس.
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين G و REX اي ان التغيرات السابقة في REX تفسر التغيرات الحالية في G وبالعكس.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من MS الى REX اي ان التغيرات السابقة في MS تفسر التغيرات الحالية في REX.
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين OPID و REX اي ان التغيرات السابقة في REX تفسر التغيرات الحالية في OPID وبالعكس.

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من G إلى MS أي ان التغيرات السابقة في G تفسر التغيرات الحالية في MS.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من OPID إلى G أي ان التغيرات السابقة في OPID تفسر التغيرات الحالية في G. اذ ان زيادة اسعار النفط يؤدي الى زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة حجم الانفاق الحكومي.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من OPID إلى MS أي ان التغيرات السابقة في OPID تفسر التغيرات الحالية في MS.
- عدم وجود علاقة سببية بين REX و CPI أي إنهما مستقلان عن بعضهما.

نستنتج مما تقدم بأن جميع المتغيرات تكون العلاقة بينها تبادلية أي ان احدهما يؤثر على الاخر عدا بعض العلاقات تكون باتجاه واحد في حين انه لا توجد علاقة بين اسعار الصرف و الرقم القياسي للأسعار. ويمكن بيان تلخيص نتائج اختبار السببية من حسب طبيعة العلاقة سواء كانت باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين من خلال الجدول التالي:-

جدول (14) اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات

المتغيرات	GDP	CPI	G	MS	REX
CPI	↔				
G	→	←			
MS	↔	↔	←		
REX	→	ϕ	↔	←	
OPID	↔	↔	→	→	↔

المصدر من اعداد الباحث.
 ↔ تعني وجود علاقة سببية باتجاهين, → تعني وجود علاقة سببية باتجاه واحد , ϕ تعني عدم وجود علاقة سببية اي ان المتغيرين مستقلين عن بعضهما

رابعاً: تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي (VAR) Vector Autoregression (Estimates)

قبل إجراء تحليل نموذج VAR لمتغيرات النموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (15) اذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار سكوارز (SC) ومعيار هانان-كوبين بصورة أساسية اذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول (15) عدد مدد الإبطاء لنموذج VAR

Lag	AIC	SC	HQ
0	107.96	108.25	108.05
1	98.76*	100.72*	99.38*
2	98.85	102.50	100.02

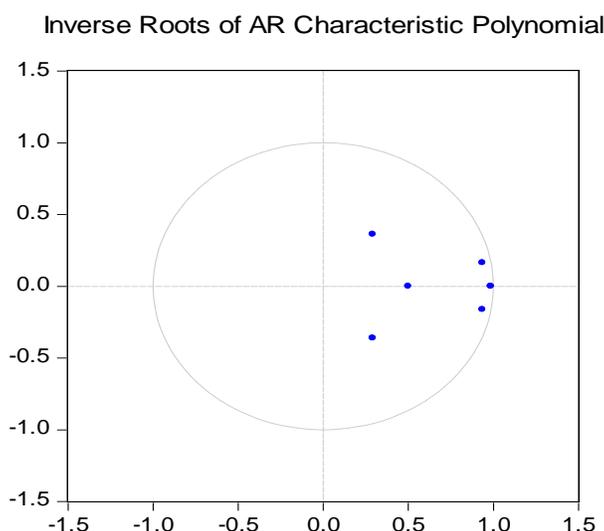
* تشير الى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (5%)

AIC: معيار اكايك ، SC: معيار سكوارز ، HQ: معيار هانان - كوين

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

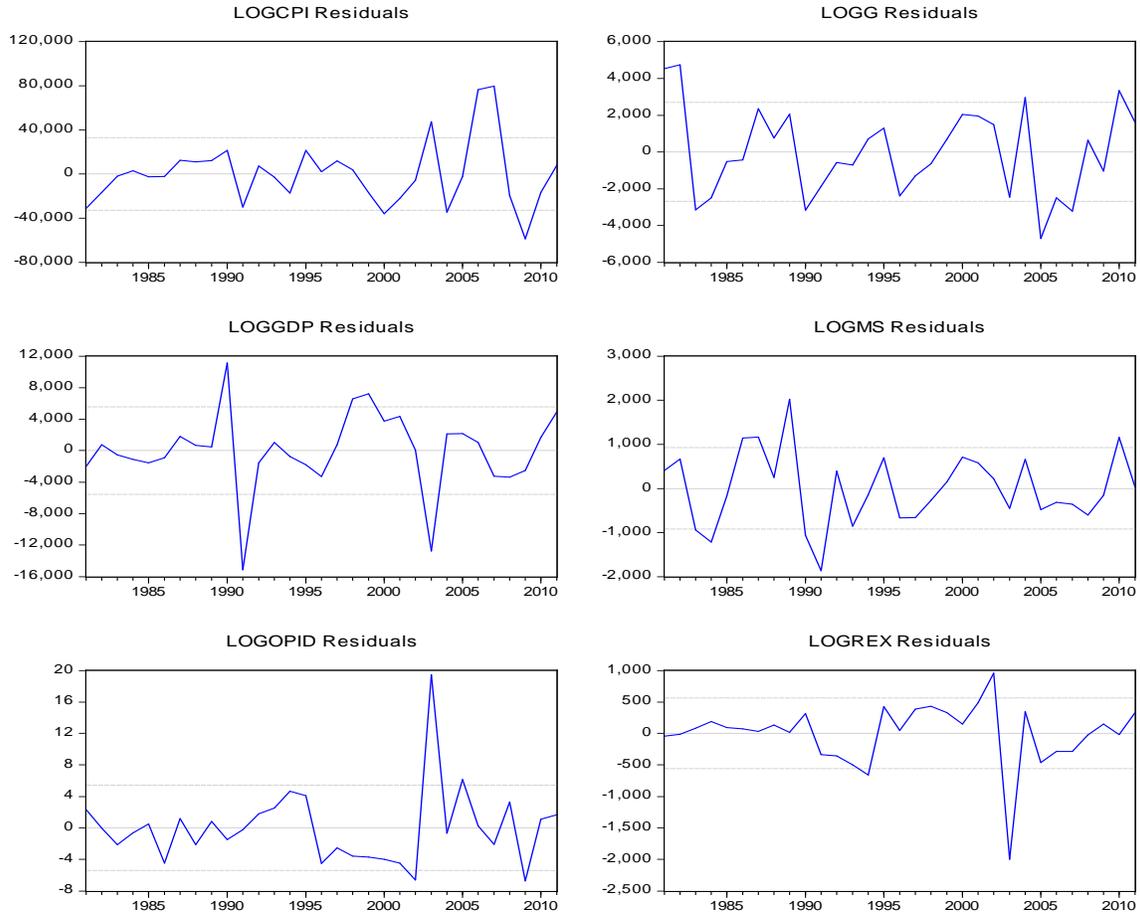
ومن خلال الجدول (15) نستنتج ان عدد مدد الإبطاء هو مدة واحدة بالاعتماد على المعايير المذكورة AIC و SC والتي تحمل اقل قيمة عند مدة الإبطاء الأولى وعلية ستكون مدة الإبطاء المثلى. ولمعرفة فيما اذا كان الانموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار وذلك بالاستعانة بالشكل البياني (47):-

شكل (47) يبين استقرارية البيانات عند الفروق الاولى لمتغيرات الدراسة



نلاحظ من الشكل بان المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ما يعني ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين. والشكل (48) يوضح تذبذب البواقي ونرى انها تتذبذب حول الصفر.

شكل(48) تذبذب البواقي



وبعد معالجة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لها سننتقل إلى تقدير وتحليل أنموذج VAR، وبعد تقدير الأنموذج كانت النتائج كما موضحة في الجدول (16) وكما يأتي:-

جدول (16) نتائج تحليل أنموذج VAR

المتغيرات	LogΔGDP	LogΔCPI	LogΔOPID	LogΔMS	LogΔREX	LogΔG
C	10075.24 (476 .29) [2.11]	-5849.63 (28208.0) [-0.21]	-4.43 (4.64) [-0.95]	278.40 (793.78) [0.35]	894.09 (480.28) [1.861]	1846.43 (2307.79) [0.80]
LogΔGDP(-1)	0.55 (0.22) [2.52]	3.40 (1.29) [2.63]	-0.00018 (0.00021) [-0.87]	-0.13 (0.04) [-3.44]	0.04 (0.02) [1.78]	-0.25 (0.11) [-2.41]
LogΔCPI(-1)	0.02 (0.01) [1.81]	0.04 (0.02) [1.78]	0.00002 (0.00001) [1.43]	0.009 (0.002) [4.16]	-0.003 (0.001) [-1.97]	0.01 (0.007) [2.07]
LogΔOPID(-1)	333.54 (204.53) [1.63]	1768.39 (1209.93) [1. 6]	0.90 (0.20) [4.54]	59.78 (34.05) [1.76]	-41.89 (20.60) [-2.03]	377.17 (98.99) [3.81]
LogΔMS(-1)	0.16 (0.73) [0.22]	-6.43 (4.30) [-1.49]	0.0007 (0.0007) [0.95]	1.03 (0.12) [8.46555]	-0.18 (0.07) [-2.47]	0.50 (0.35) [1.42]
LogΔREX(-1)	1.49 (2.43) [0.61]	-29.27 (14.39) [-2.03]	0.006 (0.002) [2.43]	1.49 (0.40) [3.69]	0.076 (0.25) [0.31]	2.44 (1.18) [2.07]
LogΔG(-1)	-0.41 (0.31) [-1.33]	-1.26 (1.81) [-0.70]	0.0001 (0.0003) [0.39]	0.07 (0.05) [1.36]	0.02 (0.03) [0.72]	0.56 (0.15) [3.80]
R-squared	0.89	0.984	0.70	0.94	0.75	0.88
Adj.R-squared	0.86	0.981	0.63	0.91	0.69	0.85
F-statistic	32.95	261.27	9.54	58.43	12.07	30.2
Log likelihood	-307.32	-362.4	-92.32	-251.74	-236.17	-284.83
Akaike AIC	20.28	23.83	6.40	16.96	15.69	18.83
Schwarz SC	20.60	24.15	6.73	17.02	16.01	19.15

() تعني Standard errors، [] تعني اختبار t

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

الجدول (16) يبين ان هناك ستة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية الخاصة بهذه الدراسة فالأنموذج الأول يبين ان هناك علاقة طردية بين GDP لسنة سابقة و GDP للسنة الحالية اي ان تغير GDP لسنة السابقة بمقدار وحدة واحد سيؤدي إلى زيادة GDP للسنة الحالية بمقدار 0.55 وكذلك فان الأثر موجب ولكن منخفض بين CPI لسنة سابقة و GDP للسنة الحالية قيمة المعلمة كانت 0.02، أما متغير OPID لسنة سابقة فانه أيضا يرتبط بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية ويكون التأثير كبيراً إذ إن زيادة OPID لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة GDP للسنة الحالية بمقدار 333.54 وحدة وذلك لان طبيعة

الاقتصاد العراقي ربيعاً اذ ان الايرادات العامة للدولة تعتمد بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية.

أما متغير MS لسنة سابقة فانه أيضا يرتبط بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية اي ان زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة GDP للسنة الحالية بمقدار 0.16 وحدة، ومتغير REX لسنة سابقة يرتبط بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية اي ان زيادة REX لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة GDP بمقدار 1.49 وحدة. أما متغير G لسنة سابقة فان يرتبط بعلاقة عكسية مع GDP للسنة الحالية اي ان زياد G لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض GDP للسنة الحالية بمقدار 0.41 وحدة وذلك لان الانفاق الحكومي في العراق يشكل فيه الانفاق الجاري (الاستهلاكي) نسبة كبيرة وبالتالي سيكون الاعتماد على الاستيراد لسد الطلب الاستهلاكي . كانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج (R^2) 89% اي ان هذه المتغيرات تفسر 89% من التغيرات التي تحدث في GDP والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في الأنموذج ، وكانت قيمة (R^2) 86% وكانت قيمة F المحتسبة 32.95 والأنموذج معنوي لان F المحتسبة اكبر من الجدولية.

أما الانموذج الثاني فان CPI للسنة الحالية يرتبط بعلاقة طردية مع GDP لسنة سابقة اي ان زيادة GDP لسنة سابقة يؤدي إلى زيادة CPI بمقدار 3.04 وحدة، وكذلك فانه يرتبط بعلاقة طردية مع CPI لسنة سابقة ولكن تكون ضعيفة إذ ان زيادة CPI لسنة سابقة يؤدي إلى زيادة CPI للسنة الحالية بمقدار 0.04 وحدة. وكذلك فان اثر OPID لسنة سابقة على CPI للسنة الحالية موجب وكبير جدا اذ ان زيادة OPID لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة CPI للسنة الحالية بمقدار 1768.39 وحدة، أما متغير MS لسنة سابقة فان أثره يكون سالبا على CPI للسنة الحالية أي ان زيادة MS لسنة سابقة سيؤدي إلى انخفاض CPI للسنة الحالية بمقدار 6.43 وحدة . وكذلك فان متغيري REX و G لسنة سابقة يكون أثرهما سالبا على CPI للسنة الحالية اذ ان زيادة هذين المتغيرين بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى الى انخفاض CPI بمقدار 29.27 و 1.26 وحدة على التوالي. كانت القدرة التفسيرية للأنموذج (R^2) 98% وكانت قيمة (R^2) 98% في حين كانت قيمة F المحتسبة 261.27.

من خلال الانموذج الثالث نلاحظ ان هناك اثراً سالباً GDP لسنة سابقة في OPID للسنة الحالية في حين ان بقية المتغيرات CPI و OPID و MS و REX و G لسنة سابقة لها اثر موجب ولكن ضعيف عدا سعر OPID لسنة سابقة على OPID للسنة الحالية وذلك لان

اسعار النفط في الاسواق العالمية تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تساهم في تحديد سعره. كانت القدرة التفسيرية للأنموذج (R^2) 70% في حين كانت قيمة (\hat{R}^2) 63% في حين كانت قيمة F المحتسبة 9.54.

أما الأنموذج الرابع فيبين ان هنا اثر سالب بين GDP لسنة سابقة و MS للسنة الحالية اي ان زيادة GDP لسنة سابقة سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد في السنة الحالية، أما بقية المتغيرات فان لها اثراً موجباً على MS للسنة الحالية ولكن متغير OPID لسنة سابقة يعد الأكثر تأثيراً على MS للسنة الحالية اذ ان زيادة OPID لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة MS للسنة الحالية بمقدار 59.78 وحدة. كانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج (R^2) 94% وقيمة (\hat{R}^2) 91% في حين كانت قيمة F المحتسبة 58.33.

أما الأنموذج الخامس فانه يبين ان المتغير CPI لسنة سابقة له اثر سالب ولكن ضعيف في REX للسنة الحالية وكذلك فان متغير OPID له اثر سالب ايضاً على REX ولكن تأثيره يكون قوياً، في حين ان بقية المتغيرات لها اثر موجب على REX للسنة الحالية ، وكان اثر المتغير OPID لسنة سابقة على المتغير REX للسنة الحالية هو الأكبر مقارنة ببقية المتغيرات. كانت القدرة التفسيرية لهذا النموذج (R^2) 75% وكانت قيمة (\hat{R}^2) 69% في حين كانت قيمة F المحتسبة 12.07. الأنموذج الأخير يبين ان متغير GDP لسنة سابقة له اثر سالب على G للسنة الحالية في حين ان بقية المتغيرات كان لها اثر موجب على هذا المتغير وايضاً يعد OPID للسنة السابقة الاكثر تأثيراً على G للسنة الحالية من بقية المتغيرات. كانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج (R^2) 88% وكانت قيمة (\hat{R}^2) 85% فيما كانت قيمة F المحتسبة 30.2. يرى الباحث ان الدالة المنتخبة هي التي تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية الكلية من حيث اشارة وحجم المعلمات المقدرة اولاً: ثم مدى نجاح بقية الاختبارات الاحصائية والقياسية والذي يتفق مع النموذج المقدر رقم (1).

خامساً:- تحليل دوال استجابة النبضة (IRF)

يوضح الجدول (17) استجابة GDP لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، ونلاحظ ان استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه يكون موجبا دائماً ولكن يميل إلى الانخفاض حتى السنة السابعة ثم يعاود الارتفاع مرة اخرى الى نهاية المدة. أما استجابة GDP لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في CPI (الرقم القياسي للأسعار) تكون سالبة ومتناقصة

في السنة الأولى وبعدها يصبح تأثيره موجبا وبشكل متزايد وهذا يعكس اثر هذا المتغير على GDP في الأجل الطويل. في حين ان استجابة GDP لصدمة مفاجئة بانحراف معيار واحد في OPID (أسعار النفط) سيكون له تأثير في السنة الأولى ثم يكون اثر هذه الصدمة موجبا في السنة الثانية الى نهاية المدة .

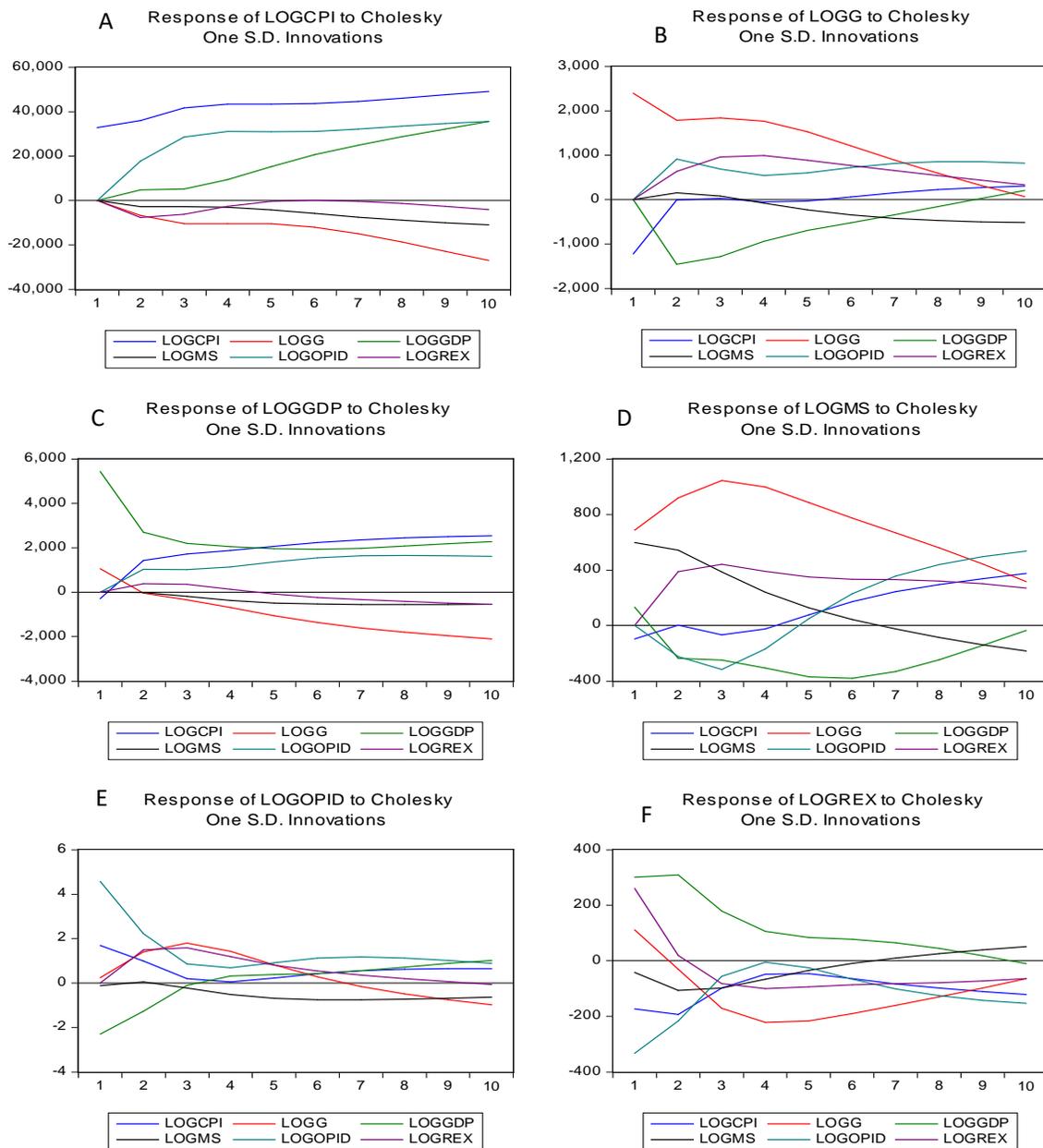
جدول (17) استجابة GDP لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد

Response of LOGGDP						
Period	LOGGDP	LOGCPI	LOGOPID	LOGMS	LOGREX	LOGG
1	5446.79	-285.83	0.00	0.00	0.00	1058.64
2	2698.29	1439.91	1031.65	-8.48	387.56	-39.20
3	2196.84	1726.81	1019.57	-191.33	356.66	-346.90
4	2052.87	1879.08	1139.78	-369.95	130.53	-685.18
5	1960.20	2068.38	1363.82	-481.82	-86.08	-1052.45
6	1935.23	2239.83	1544.05	-535.73	-235.69	-1367.73
7	1983.11	2361.99	1635.64	-556.14	-335.13	-1612.74
8	2075.67	2441.84	1659.46	-559.94	-411.82	-1805.32
9	2181.69	2497.24	1647.41	-554.64	-481.46	-1965.56
10	2281.78	2541.29	1620.39	-542.66	-548.63	-2104.41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي

أما استجابة GDP لصدمة بانحراف معياري واحد في عرض النقد فان هذه الصدمة لا يظهر تأثيرها في السنة الأولى أما في السنة الثانية سيكون تأثيرها سالبا الى نهاية المدة. والشكل (50) يوضح استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى. وكذلك فان استجابة GDP لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد في REX (سعر الصرف الحقيقي) لن يظهر تأثيرها في السنة الأولى وفي السنة الثانية سيصبح موجبا حتى السنة الرابعة وبعدها سيكون التأثير سالبا حتى نهاية المدة. في حين ان استجابة GDP لصدمة في G (الإنفاق الحكومي) سيكون تأثيرها موجبا في السنة الأولى وفي السنة الثانية سيكون تأثيرها سالبا الى نهاية المدة.

شكل (49) استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى



الجزء A من الشكل اعلاه يبين استجابة متغير الرقم القياسي للاسعار لحدوث صدمة بمقدار انحراف معيار واحد بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الأخرى, والجزء B يبين استجابة متغير الانفاق الحكومي لحدوث صدمة بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الأخرى, و الاجزاء C, D, E, F تبين استجابة المتغيرات GDP, MS, OPID, REX على التوالي عند حدوث صدمة بانحراف معياري في نفس المتغير او احد المتغيرات الأخرى

سادسا:- تحليل مكونات التباين (VD)

يبين الجدول (18) نتائج تحليل مكونات التباين الخاص بالنتائج المحلي الاجمالي المتأني من الصدمات التي تحدث في متغيرات الأنموذج. يبين العمود 2 من الجدول الخطأ المعياري S.E، أما بقية الأعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي.

جدول (18) تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LOGGDP							
Peri od	S.E	LOGGDP	LOGCPI	LOGOPID	LOGMS	LOGREX	LOGG
1	556.068	96.10	0.26	0.00	0.00	0.00	3.63
2	6437.397	89.16	5.20	2.57	0.0002	0.36	2.71
3	7111.378	82.60	10.16	4.16	0.073	0.55	2.46
4	7761.402	76.34	14.39	5.65	0.29	0.49	2.84
5	8459.738	69.63	18.09	7.35	0.57	0.42	3.94
6	9215.556	63.09	21.15	9.004	0.82	0.42	5.52
7	10006.80	57.43	23.51	10.31	1.0006	0.47	7.28
8	10812.18	52.88	25.24	11.19	1.13	0.55	9.02
9	11619.64	49.31	26.47	11.69	1.20	0.65	10.68
10	12422.97	46.51	27.34	11.93	1.24	0.76	12.21

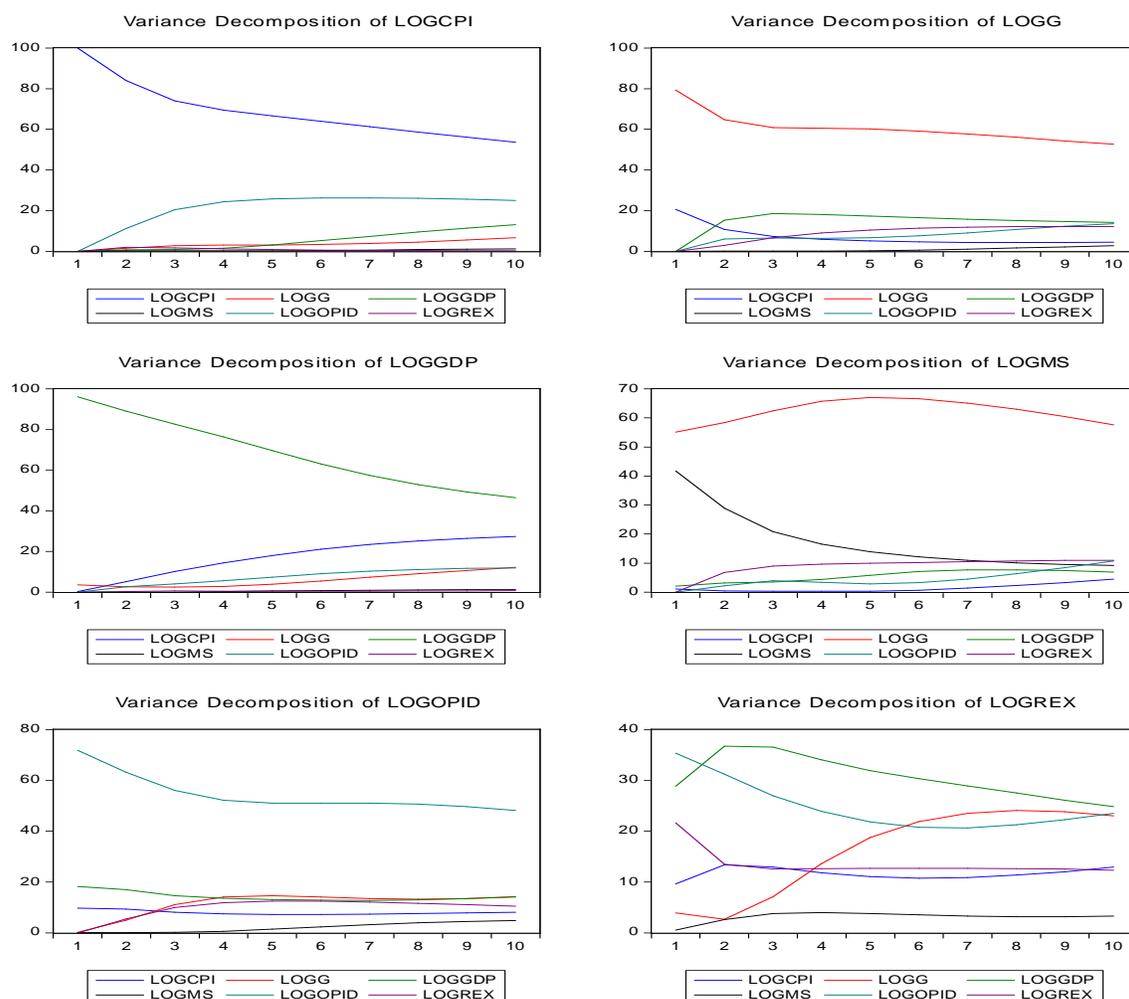
المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي.

نلاحظ من الجدول بأن متغير GDP يفسر 96.10% من مكونات التباين في GDP في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل إلى 46.51% بعد مرور 10 سنوات. أما متغير CPI يفسر 0.26% من مكونات التباين في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ثم يرتفع ليصل في السنة العاشرة إلى 27.34% من مكونات التباين. أما متغير OPID فإنه لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير GDP في السنة الأولى أما في السنة الثانية فإنه يفسر 2.57% من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل في السنة العاشرة إلى 11.93% من مكونات التباين.

المتغير الآخر هو MS ففي السنة الأولى فإنه لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي نتيجة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ولكن في السنة الثانية فإن يفسر 0.0002% من مكونات التباين ليصل إلى 1.24% في السنة العاشرة. في حين متغير سعر الصرف الحقيقي فإنه أيضاً لا يفسر شيء في السنة الأولى من مكونات التباين لمتغير GDP عند حدوث الصدمة وفي السنة الثانية فإنه يفسر 0.36% ليصل في السنة العاشرة إلى 0.76% وهذا يعكس الاثر الضعيف لهذا المتغير على معدل نمو GDP.

متغير الإنفاق الحكومي يفسر 3.63% من مكونات التباين عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في السنة الأولى ليصل في السنة العاشرة إلى 12.21. وعليه سيكون الدور الأكبر للمتغيرات (الإنفاق لحكومي والنتاج المحلي الاجمالي واسعار النفط و التضخم) في تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة الدراسة وكذلك فان المتغيرات النقدية يكون اثرها ضعيف قياسا بالمتغيرات المالية والحقيقية بالنسبة لتفسير التغير الحاصل في GDP. والشكل (49) يوضح تحليل التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى.

شكل (50) تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى.



من خلال ما تقدم تبين ان اثر صدمة السياسة المالية من خلال الانفاق الحكومي يكون اكبر من اثر صدمة السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقد وسعر الصرف للتأثير في الاقتصاد وهذا ما يطابق الفرضية التي قامت عليها هذه الدراسة اي قبول هذه الفرضية.

الاستنتاجات:-

مما تقدم ومن خلال استعراض اثر الصدمات الاقتصادية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة من 1980-2011 توصلت الدراسة الى ما يأتي:-

1- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية (صددمات اسعار النفط) سالبة كثيرة خلال مدة الدراسة وكان تأثير بعض هذه الصدمات شديداً جداً على الاقتصاد لا سيما الصدمة التي حدثت عام 1990 بعد توقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية، ويأتي سبب التأثير الشديد لهذه الصدمات هو اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

2- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات عرض خارجية (صددمات اسعار النفط) ايجابية في المدد التي شهدت ارتفاع اسعار النفط ومن هذه الصدمات الايجابية ما حدث في عامي 2010 و2011.

3- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات داخلية وكانت ناتجة عن الظروف الغير طبيعية التي مر بها العراق ففي عقد الثمانينات تعرض الاقتصاد العراقي لصددمات في السياسة المالية من خلال زيادة الانفاق العسكري اثناء مدة حرب الخليج الاولى، وكذلك تعرض الى صدمات السياسة المالية والنقدية في عقد التسعينات وكانت نتيجة توقف الايرادات النفطية مع زيادة الانفاق الحكومي مع تزايد الاصدار النقدي، فضلا عن صدمات في الانفاق الحكومي بعد عام 2003 لتحسين الوضع الامني وزيادة الاجور والرواتب والمخصصات.

4- ارتفاع معدلات التضخم الى معدلات كبير جدا ولا سيما في عقد التسعينات وكذلك فان الاقتصاد العراقي تعرض الى معدلات تضخم كانت ناتجة عن ارتفاع اسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد) مع ارتفاع نسبة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي.

5- من خلال التحليل تبين ان المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وهي غير مستقرة واستقرت هذه المتغيرات بعد اخذ الفروق الاولى، فضلا عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

6- تبين من خلال اختبار جوهانسون ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة مع وجود علاقة سببية فيما بينهم.

7- اشار اختبار السببية لكرانجر ان اكثر العلاقات التبادلية معنوية هي العلاقة بين **CPI** و **GDP** وتأتي بالمرتبة الثانية العلاقة بين **CPI** و **MS**.

8- عدم وجود علاقة سببية بين **CPI** و **REX** وحسب الية اختبار كرانجر للسببية.

9- تشير دوال استجابة النبضة ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معيار واحد سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 5446.79 في السنة الاولى ويستمر هذا التأثير الى نهاية السنة العاشرة .

10- تشير دوال تحليل مكونات التباين ان متغير الناتج المحلي الاجمالي يفسر 96.1% من التباين في اخطاء التنبؤ في المتغير العشوائي في السنة الاولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معيار واحد وسيتمر بالانخفاض حتى يصبح يفسر 46.51% في السنة العاشرة.

11- السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة للتأثير في جانب الطلب الكلي منها السياسة المالية (الانفاق الحكومي) والسياسة النقدية (عرض النقد و سعر الصرف) يكون اثرها ظاهراً بسرعة في الاقتصاد ولاسيما الانفاق الحكومي اذ ان تأثيره يظهر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة في حين ان تأثير السياسة النقدية يظهر بعد سنة وكما في تحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة، أي امكانية استخدام السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدرجة الاولى.

12- يعطى الدور الاكبر لمتغيرات الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي و التضخم في تفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدد الدراسة وهذا ما اثبته تحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة.

13- يكون اثر المتغيرات النقدية (عرض النقد وسعر الصرف الحقيقي) ضعيفا قياسا بالمتغيرات المالية والحقيقية في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي.

التوصيات:-

1- امكانية التوسع في هذا النموذج من خلال دراسات اخرى تشتمل عدد اكبر من المتغيرات التي تعكس الترابط بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الاجمالي.

2- العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية من اجل تقليل الاثار السلبية الناتجة عن صدمات اسعار النفط لان طبيعة الاقتصاد ريعي .

3- تنويع مصادر الدخل الاخرى غير النفطية لان استمرار الاعتماد على ايرادات النفط سيجعل الموازنة العامة تعاني من اختلال مستمر.

4- الاستفادة من فوائض النفط في انشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي اذ يمكن ان يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع اسعار النفط وامكانية تعويض النقص الذي

يحصل في الإيرادات عند انخفاض اسعار النفط كما ان هذا الصندوق سيقفل من اثر هذه الصدمات فضلا عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.

5- الاهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة اعمار البنى التحتية للاقتصاد كونها الركيزة الاساس لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص سواء أكان محلياً ام اجنياً.

6- العمل على اعتماد الاساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات اكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في العراق لان ذلك سيجعل نتائج الدراسات اكثر دقة ويمكن الاستفادة منها لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

الاستنتاجات:-

مما تقدم ومن خلال استعراض اثر الصدمات الاقتصادية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة من 1980-2011 توصلت الدراسة الى ما يأتي:-

1- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية (صددمات اسعار النفط) سالبة كثيرة خلال مدة الدراسة وكان تأثير بعض هذه الصدمات شديداً جداً على الاقتصاد لا سيما الصدمة التي حدثت عام 1990 بعد توقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية، ويأتي سبب التأثير الشديد لهذه الصدمات هو اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

2- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات عرض خارجية (صددمات اسعار النفط) ايجابية في المدد التي شهدت ارتفاع اسعار النفط ومن هذه الصدمات الايجابية ما حدث في عامي 2010 و2011.

3- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات داخلية وكانت ناتجة عن الظروف الغير طبيعية التي مر بها العراق ففي عقد الثمانينات تعرض الاقتصاد العراقي لصددمات في السياسة المالية من خلال زيادة الانفاق العسكري اثناء مدة حرب الخليج الاولى، وكذلك تعرض الى صدمات السياسة المالية والنقدية في عقد التسعينات وكانت نتيجة توقف الايرادات النفطية مع زيادة الانفاق الحكومي مع تزايد الاصدار النقدي، فضلا عن صدمات في الانفاق الحكومي بعد عام 2003 لتحسين الوضع الامني وزيادة الاجور والرواتب والمخصصات.

4- ارتفاع معدلات التضخم الى معدلات كبير جدا ولا سيما في عقد التسعينات وكذلك فان الاقتصاد العراقي تعرض الى معدلات تضخم كانت ناتجة عن ارتفاع اسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد) مع ارتفاع نسبة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي.

5- من خلال التحليل تبين ان المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وهي غير مستقرة واستقرت هذه المتغيرات بعد اخذ الفروق الاولى، فضلا عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

6- تبين من خلال اختبار جوهانسون ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة مع وجود علاقة سببية فيما بينهم.

7- اشار اختبار السببية لكرانجر ان اكثر العلاقات التبادلية معنوية هي العلاقة بين **CPI** و **GDP** وتأتي بالمرتبة الثانية العلاقة بين **CPI** و **MS**.

8- عدم وجود علاقة سببية بين **CPI** و **REX** وحسب الية اختبار كرانجر للسببية.

9- تشير دوال استجابة النبضة ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معيار واحد سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 5446.79 في السنة الاولى ويستمر هذا التأثير الى نهاية السنة العاشرة .

10- تشير دوال تحليل مكونات التباين ان متغير الناتج المحلي الاجمالي يفسر 96.1% من التباين في اخطاء التنبؤ في المتغير العشوائي في السنة الاولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معيار واحد وسيتمر بالانخفاض حتى يصبح يفسر 46.51% في السنة العاشرة.

11- السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة للتأثير في جانب الطلب الكلي منها السياسة المالية (الانفاق الحكومي) والسياسة النقدية (عرض النقد و سعر الصرف) يكون اثرها ظاهراً بسرعة في الاقتصاد ولاسيما الانفاق الحكومي اذ ان تأثيره يظهر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة في حين ان تأثير السياسة النقدية يظهر بعد سنة وكما في تحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة، أي امكانية استخدام السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدرجة الاولى.

12- يعطى الدور الاكبر لمتغيرات الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي و التضخم في تفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدد الدراسة وهذا ما اثبتته تحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة.

13- يكون اثر المتغيرات النقدية (عرض النقد وسعر الصرف الحقيقي) ضعيفا قياسا بالمتغيرات المالية والحقيقية في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي.

التوصيات:-

1- امكانية التوسع في هذا النموذج من خلال دراسات اخرى تشتمل عدد اكبر من المتغيرات التي تعكس الترابط بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الاجمالي.

2- العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية من اجل تقليل الاثار السلبية الناتجة عن صدمات اسعار النفط لان طبيعة الاقتصاد ريعي .

3- تنويع مصادر الدخل الاخرى غير النفطية لان استمرار الاعتماد على ايرادات النفط سيجعل الموازنة العامة تعاني من اختلال مستمر.

4- الاستفادة من فوائض النفط في انشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي اذ يمكن ان يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع اسعار النفط وامكانية تعويض النقص الذي

يحصل في الإيرادات عند انخفاض اسعار النفط كما ان هذا الصندوق سيقفل من اثر هذه الصدمات فضلا عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.

5- الاهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة اعمار البنى التحتية للاقتصاد كونها الركيزة الاساس لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص سواء أكان محلياً ام اجنبياً.

6- العمل على اعتماد الاساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات اكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في العراق لان ذلك سيجعل نتائج الدراسات اكثر دقة ويمكن الاستفادة منها لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

الملاحق

ملحق (1)

ناتج إجمالي و ناتج قطاع النفط و نفقات عامة و عرض نقد

مليون دينار

السنة	GDP بالأسعار الجارية	GDP بالأسعار الثابتة	ناتج قطاع النفط	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	عرض النقد
1980	15770.7	19046.4	9594.4	7621	4041	3580	2650.2
1981	11346.9	18908.1	3234.3	11329.5	5411	5918.5	3645.5
1982	12714.7	19557.4	2886.6	14435.3	7886	6549.3	4980.7
1983	12621	17000.6	2815.3	12042.2	7138	4904.2	5527.4
1984	14550.9	16748.1	3517.6	10592.2	6861	3731.2	5499.9
1985	15011.8	16991.6	3426.1	10457.3	7362	3095.3	5777
1986	14652	17781.3	2139.9	10030.4	7429	2601.4	6736.6
1987	17600	19435.9	3535.3	11846.3	9229	2617.3	8316.7
1988	19432.2	19432.2	3580.5	13363	10630	2733	9848
1989	20407.9	18826.2	3739.8	13934	10872	3062	11868.2
1990	55926.5	29711.1	36326.4	14179	11357	2822	15359.3
1991	42451.6	10682	19166.1	17497	15653	1844	24670
1992	115108.4	14163.5	53115.8	32883	25876	7007	43909
1993	321646.9	18453.6	167951.7	68954	50060	18894	86430
1994	1658325.8	19164.9	890014.4	199442	171742	27700	238901
1995	6695482.9	19571.2	4215918	690784	605838	84946	705064
1996	6500924.6	21728.1	3710428.5	542542	506102	36440	960503
1997	15093144	26342.7	11152807.8	605802	534095	71707	1038097
1998	17125847.5	35525	11746242.9	920501	824705	95796	1351876
1999	34464012.6	41771.1	26926753.9	1033552	831592	201960	1483836
2000	50213699.9	42358.6	41834912	1498700	1151663	347037	1728006
2001	41314568.5	43335.1	30799376.2	2079727	1490866	578861	2159089
2002	41022927.4	40344.9	29021398.8	3226927	1761927	1465000	3013601
2003	29585788.6	26990.4	20349772	1982548	1784293.2	198254.8	5773601
2004	53235358.7	41607.8	30808541.6	32117491	29102758	3014733	10148626
2005	73533598.6	43438.8	42379784.7	26375175	21803157	4572018	11399125
2006	95587954.8	47851.4	52851810.9	38806679	32778999	6027680	15460060
2007	111455813.4	48510.6	59018094.5	39031232	31308188.3	7723043.7	21721167
2008	157026061.6	51617.6	87166401.2	59403375	47522700	11880675	28189934
2009	139330210.6	54720.8	56631453.7	65658000	52567000	13091000	37300030
2010	177008632.3	57925.9	73990612.2	83823000	64351000	19472000	51743000
2011	*194001461	63486.8	92881300.0	96662767	66596474	30066293	62196000

المصدر

- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- قسم الإحصاءات النقدية والمالية
- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- نشرات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرات السنوية 2010، 2009، 2008، 2006، 2003 عدد خاص.
- المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي 2010.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية للسنوات 2010-2011، 2008-2009، 2007.
- وزارة المالية - دائرة لموازنة
- هدى العزاوي ، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق، وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب ، المؤتمر العلمي الأول، بغداد، 2001، ص6.
- أديب قاسم شندي و بدر كامل نعيم ، تأثير سياسة نقدية على تضخم في العراق لمدة من (1970-2008)، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، مجلد 1، عدد 5، 2011، ص 18-19.

*متوقع حسب تقديرات البنك المركزي لمعدل نمو الناتج بمعدل نمو متوقع (9.6%)

ملحق (2)

الرقم القياسي للأسعار في العراق والولايات المتحدة وسعر الصرف واسعار النفط

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق 100=1988	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية 100=1988	سعر الصرف الرسمي للدينار	اسعار النفط الخام دولار للبرميل
1980	41.7	70.4	0.295	28.64
1981	49.9	76.7	0.295	32.51
1982	56.6	80.9	0.298	32.38
1983	63.5	84.4	0.3108	29.04
1984	68.5	87.7	0.3108	28.2
1985	71.4	90.5	0.3108	27.1
1986	72.3	92.7	0.3108	13.53
1987	82.4	96.1	0.3108	17.73
1988	100	100	0.3108	14.24
1989	106.3	104.2	0.3108	17.31
1990	161.2	109.1	0.3108	22.26
1991	461.9	112.9	0.3108	18.62
1992	848.8	116.1	0.3108	18.44
1993	2611.1	118.8	0.3108	16.33
1994	15461.6	121.3	0.3108	15.53
1995	69792.1	124	0.3108	16.86
1996	59020.8	126.7	0.3108	20.29
1997	72610.3	129	0.3108	18.68
1998	83335.1	130.2	0.3108	12.28
1999	93816.2	132.3	0.3108	17.48
2000	98486.4	135.6	0.3108	27.6
2001	114612.5	138.2	0.3108	23.12
2002	136752.4	140.2	0.3108	24.36
2003	181301.7	142.9	1936	28.1
2004	230184.1	146.6	1453	36.05
2005	315259	151.1	1469	50.64
2006	483074.4	155.1	1467	61.08
2007	632029.8	159.3	1255	69.08
2008	648891.2	164.5	1193	94.4
2009	630713.1	164.8	1170	61.06
2010	646207.5	167.8	1170	77.45
2011	682366	171.9	1170	107.46

المصدر:

- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – نشرات مختلفة
وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة
البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – النشرة السنوية 2010، 2009، 2008، 2007، 2003
- Economic Report Of The President ,council of economic advisers united states government printing office, Washington, February, 2012, P320.
 - OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007,117
 - OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010- 2011, p82.

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.3402	-2.468425	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.284580	1% level Test critical values:
	-3.562882	5% level
	-3.215267	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 07/19/12 Time: 02:17
Sample (adjusted): 1981 2011
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0199	-2.468425	0.147177	-0.363294	LOGGDP(-1)
0.3530	0.944490	2372.212	2240.530	C
0.0103	2.750422	226.5406	623.0823	@TREND(1980)
1433.561	Mean dependent var		0.213195	R-squared
6039.233	S.D. dependent var		0.156995	Adjusted R-squared
20.17093	Akaike info criterion		5544.941	S.E. of regression
20.30970	Schwarz criterion		8.61E+08	Sum squared resid
20.21616	Hannan-Quinn criter.		-309.6493	Log likelihood
2.197046	Durbin-Watson stat		3.793484	F-statistic
			0.034845	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.9368	-0.134388	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 07/19/12 Time: 02:16
Sample (adjusted): 1981 2011
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8940	-0.134388	0.080108	-0.010766	LOGGDP(-1)
0.5087	0.669125	2619.681	1752.895	C
1433.561	Mean dependent var		0.000622R-squared	
6039.233	S.D. dependent var		-0.033839Adjusted R-squared	
20.34556	Akaike info criterion		6140.563S.E. of regression	
20.43808	Schwarz criterion		1.09E+09Sum squared resid	
20.37572	Hannan-Quinn criter.		-313.3562Log likelihood	
2.479119	Durbin-Watson stat		0.018060F-statistic	
			0.894024Prob(F-statistic)	

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.142018	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.296729	1% level Test critical values:
	-3.568379	5% level
	-3.218382	10% level

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 07/19/12 Time: 02:18
 Sample (adjusted): 1982 2011
 Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.142018	0.183424	-1.310021	D(LOGGDP(-1))
0.6611	-0.443242	2332.161	-1033.712	C
0.1745	1.394719	126.9486	177.0576	@TREND(1980)
189.9733	Mean dependent var		0.653972	R-squared
9718.166	S.D. dependent var		0.628340	Adjusted R-squared
20.30625	Akaike info criterion		5924.575	S.E. of regression
20.44636	Schwarz criterion		9.48E+08	Sum squared resid
20.35107	Hannan-Quinn criter.		-301.5937	Log likelihood
2.080572	Durbin-Watson stat		25.51416	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-6.890589	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/19/12 Time: 02:19
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.890589	0.183589	-1.265035	D(LOGGDP(-1))
0.1152	1.625844	1125.223	1829.438	C
189.9733	Mean dependent var		0.629042 R-squared	
9718.166	S.D. dependent var		0.615793 Adjusted R-squared	
20.30915	Akaike info criterion		6023.748 S.E. of regression	
20.40256	Schwarz criterion		1.02E+09 Sum squared resid	
20.33903	Hannan-Quinn criter.		-302.6372 Log likelihood	
2.019285	Durbin-Watson stat		47.48021 F-statistic	
			0.000000 Prob(F-statistic)	

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الرقم القياسي للاسعار

Null Hypothesis: LOGCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.9623	-0.714556	1% level	Test critical values:
	-4.309824	5% level	
	-3.574244	10% level	
	-3.221728		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:24
Sample (adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4818	-0.714556	0.051732	-0.036965	LOGCPI(-1)
0.0002	4.469777	0.178251	0.796743	D(LOGCPI(-1))
0.0478	-2.085564	0.201878	-0.421030	D(LOGCPI(-2))
0.2164	-1.269528	16212.57	-20582.31	C
0.0604	1.970358	1232.106	2427.690	@TREND(1980)
23527.91	Mean dependent var	0.593827	R-squared	
43296.50	S.D. dependent var	0.526131	Adjusted R-squared	
23.59829	Akaike info criterion	29804.49	S.E. of regression	
23.83403	Schwarz criterion	2.13E+10	Sum squared resid	
23.67212	Hannan-Quinn criter.	-337.1752	Log likelihood	
1.947219	Durbin-Watson stat	8.772030	F-statistic	
		0.000164	Prob(F-statistic)	

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير الرقم القياسي للاسعار

Null Hypothesis: LOGCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.9967	1.124298	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.679322	1% level	Test critical values:
	-2.967767	5% level	
	-2.622989	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:26
Sample (adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2716	1.124298	0.035720	0.040160	LOGCPI(-1)
0.0001	4.682716	0.184679	0.864798	D(LOGCPI(-1))
0.0329	-2.258458	0.211096	-0.476752	D(LOGCPI(-2))
0.2579	1.157789	7231.803	8372.901	C
23527.91	Mean dependent var	0.528123		R-squared
43296.50	S.D. dependent var	0.471498		Adjusted R-squared
23.67926	Akaike info criterion	31475.75		S.E. of regression
23.86786	Schwarz criterion	2.48E+10		Sum squared resid
23.73833	Hannan-Quinn criter.	-339.3493		Log likelihood
1.939801	Durbin-Watson stat	9.326645		F-statistic
		0.000258		Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير الرقم القياسي للأسعار

Null Hypothesis: D(LOGCPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.0214	-3.973696	1% level	Test critical values:
	-4.309824	5% level	
	-3.574244	10% level	
	-3.221728		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:28
Sample (adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	-3.973696	0.170884	-0.679041	D(LOGCPI(-1))
0.0128	2.682773	0.180207	0.483454	D(LOGCPI(-1),2)
0.2992	-1.060242	13041.98	-13827.66	C
0.0366	2.208387	797.6548	1761.531	@TREND(1980)
1246.614	Mean dependent var	0.397064	R-squared	
35912.36	S.D. dependent var	0.324712	Adjusted R-squared	
23.55038	Akaike info criterion	29511.32	S.E. of regression	
23.73897	Schwarz criterion	2.18E+10	Sum squared resid	
23.60944	Hannan-Quinn criter.	-337.4805	Log likelihood	
1.989003	Durbin-Watson stat	5.487924	F-statistic	
		0.004888	Prob(F-statistic)	

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الأولى بوجود قاطع لمتغير الرقم القياسي للأسعار

Null Hypothesis: D(LOGCPI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
0.0392	-3.082347	1% level	Test critical values:
	-3.679322	5% level	
	-2.967767	10% level	
	-2.622989		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCPI,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:34
Sample (adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0048	-3.082347	0.150599	-0.464198	D(LOGCPI(-1))
0.0622	1.948933	0.183159	0.356964	D(LOGCPI(-1),2)
0.1031	1.689657	6746.294	11398.92	C
1246.614	Mean dependent var	0.279444	R-squared	
35912.36	S.D. dependent var	0.224017	Adjusted R-squared	
23.65962	Akaike info criterion	31635.17	S.E. of regression	
23.80107	Schwarz criterion	2.60E+10	Sum squared resid	
23.70392	Hannan-Quinn criter.	-340.0645	Log likelihood	
1.855139	Durbin-Watson stat	5.041621	F-statistic	
		0.014115	Prob(F-statistic)	

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير أسعار النفط

Null Hypothesis: LOGOPID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.4743	-2.197588	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.284580	1% level Test critical values:
	-3.562882	5% level
	-3.215267	10% level

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGOPID)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:45
Sample (adjusted): 1981 2011
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0364	-2.197588	0.118574	-0.260578	LOGOPID(-1)
0.9208	-0.100311	2.310225	-0.231741	C
0.1953	1.326925	0.116959	0.155196	@TREND(1980)
-0.062399	Mean dependent var		0.179125 R-squared	
6.184917	S.D. dependent var		0.120491 Adjusted R-squared	
6.445479	Akaike info criterion		5.800348 S.E. of regression	
6.584252	Schwarz criterion		942.0330 Sum squared resid	
6.490715	Hannan-Quinn criter.		-96.90492 Log likelihood	
2.235378	Durbin-Watson stat		3.054968 F-statistic	
			0.063078 Prob(F-statistic)	

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير أسعار النفط

Null Hypothesis: LOGOPID has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic			
0.2618	-2.058649	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.661661		1% level	Test critical values:
	-2.960411		5% level	
	-2.619160		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOGOPID)
 Method: Least Squares
 Date: 06/19/12 Time: 20:46
 Sample (adjusted): 1981 2011
 Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0486	-2.058649	0.119621	-0.246258	LOGOPID(-1)
0.1666	1.418694	1.497322	2.124241	C
-0.062399	Mean dependent var		0.127506	R-squared
6.184917	S.D. dependent var		0.097420	Adjusted R-squared
6.441948	Akaike info criterion		5.875933	S.E. of regression
6.534463	Schwarz criterion		1001.271	Sum squared resid
6.472105	Hannan-Quinn criter.		-97.85019	Log likelihood
2.134341	Durbin-Watson stat		4.238034	F-statistic
			0.048611	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير أسعار النفط

Null Hypothesis: D(LOGOPID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-6.644818	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.296729	1% level	Test critical values:	
	-3.568379	5% level		
	-3.218382	10% level		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGOPID,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:47
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.644818	0.187194	-1.243869	D(LOGOPID(-1))
0.2640	-1.140696	2.468857	-2.816216	C
0.2213	1.251956	0.132557	0.165956	@TREND(1980)
0.184793	Mean dependent var	0.620709	R-squared	
9.715869	S.D. dependent var	0.592614	Adjusted R-squared	
6.582045	Akaike info criterion	6.201331	S.E. of regression	
6.722164	Schwarz criterion	1038.326	Sum squared resid	
6.626870	Hannan-Quinn criter.	-95.73067	Log likelihood	
1.997866	Durbin-Watson stat	22.09274	F-statistic	
		0.000002	Prob(F-statistic)	

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير أسعار النفط

Null Hypothesis: D(LOGOPID) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-6.463097	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGOPID,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:50
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.463097	0.186586	-1.205926	D(LOGOPID(-1))
0.9517	-0.061116	1.144296	-0.069935	C
0.184793			0.598691	R-squared
9.715869			0.584358	Adjusted R-squared
6.571807			6.263848	S.E. of regression
6.665220			1098.602	Sum squared resid
6.601691			-96.57711	Log likelihood
1.964001			41.77162	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير عرض النقد

Null Hypothesis: LOGMS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.9928	-0.089048	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.284580	1% level Test critical values:
	-3.562882	5% level
	-3.215267	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOGMS)

Method: Least Squares

Date: 06/19/12 Time: 20:54

Sample (adjusted): 1981 2011

Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9297	-0.089048	0.087349	-0.007778	LOGMS(-1)
0.6984	-0.391501	867.9545	-339.8053	C
0.3478	0.954926	30.72371	29.33888	@TREND(1980)
89.01166	Mean dependent var		0.050372 R-squared	
1254.220	S.D. dependent var		-0.017458 Adjusted R-squared	
17.21549	Akaike info criterion		1265.121 S.E. of regression	
17.35426	Schwarz criterion		44814882 Sum squared resid	
17.26073	Hannan-Quinn criter.		-263.8401 Log likelihood	
1.197645	Durbin-Watson stat		0.742623 F-statistic	
			0.485005 Prob(F-statistic)	

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير عرض النقد

Null Hypothesis: LOGMS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.5331	-1.473285	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGMS)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1522	-1.473285	0.067333	-0.099200	LOGMS(-1)
0.0109	2.734770	0.173292	0.473915	D(LOGMS(-1))
0.1873	1.352908	405.2902	548.3202	C
60.30487	Mean dependent var		0.234388	R-squared
1265.261	S.D. dependent var		0.177676	Adjusted R-squared
17.02296	Akaike info criterion		1147.365	S.E. of regression
17.16308	Schwarz criterion		35544030	Sum squared resid
17.06779	Hannan-Quinn criter.		-252.3444	Log likelihood
2.043028	Durbin-Watson stat		4.132962	F-statistic
			0.027172	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير عرض النقذ

Null Hypothesis: D(LOGMS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic			
0.0499	-3.569646	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.296729		1% level	Test critical values:
	-3.568379		5% level	
	-3.218382		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGMS,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:56
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	-3.569646	0.174289	-0.622151	D(LOGMS(-1))
0.3364	-0.978716	461.8878	-452.0569	C
0.2432	1.193232	24.96695	29.79137	@TREND(1980)
5.245384	Mean dependent var		0.325370	R-squared
1365.472	S.D. dependent var		0.275398	Adjusted R-squared
17.04890	Akaike info criterion		1162.339	S.E. of regression
17.18902	Schwarz criterion		36477861	Sum squared resid
17.09372	Hannan-Quinn criter.		-252.7334	Log likelihood
2.002398	Durbin-Watson stat		6.510977	F-statistic
			0.004925	Prob(F-statistic)

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير عرض النقد

Null Hypothesis: D(LOGMS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic			
0.0199	-3.380121	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.670170		1% level	Test critical values:
	-2.963972		5% level	
	-2.621007		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGMS,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 20:57
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0021	-3.380121	0.172445	-0.582884	D(LOGMS(-1))
0.8628	0.174461	214.0238	37.33870	C
5.245384	Mean dependent var		0.289795	R-squared
1365.472	S.D. dependent var		0.264430	Adjusted R-squared
17.03362	Akaike info criterion		1171.102	S.E. of regression
17.12703	Schwarz criterion		38401465	Sum squared resid
17.06350	Hannan-Quinn criter.		-253.5043	Log likelihood
1.974741	Durbin-Watson stat		11.42522	F-statistic
			0.002150	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير سعر الصرف الحقيقي

Null Hypothesis: LOGREX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic			
0.7207	-1.714225	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.284580		1% level	Test critical values:
	-3.562882		5% level	
	-3.215267		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGREX)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 22:16
Sample (adjusted): 1981 2011
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0975	-1.714225	0.119237	-0.204400	LOGREX(-1)
0.5401	0.620289	233.9221	145.0993	C
0.9054	-0.119873	13.15910	-1.577417	@TREND(1980)
0.044516	Mean dependent var		0.104484	R-squared
647.1735	S.D. dependent var		0.040518	Adjusted R-squared
15.83351	Akaike info criterion		633.9268	S.E. of regression
15.97228	Schwarz criterion		11252168	Sum squared resid
15.87875	Hannan-Quinn criter.		-242.4194	Log likelihood
1.993160	Durbin-Watson stat		1.633440	F-statistic
			0.213319	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير سعر الصرف الحقيقي

Null Hypothesis: LOGREX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic			
0.3574	-1.834923	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.661661	1% level	Test critical values:	
	-2.960411	5% level		
	-2.619160	10% level		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGREX)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1981 2011
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0768	-1.834923	0.113368	-0.208022	LOGREX(-1)
0.3564	0.937257	130.1498	121.9839	C
0.044516	Mean dependent var		0.104024 R-squared	
647.1735	S.D. dependent var		0.073128 Adjusted R-squared	
15.76951	Akaike info criterion		623.0609 S.E. of regression	
15.86202	Schwarz criterion		11257942 Sum squared resid	
15.79966	Hannan-Quinn criter.		-242.4274 Log likelihood	
1.984940	Durbin-Watson stat		3.366944 F-statistic	
			0.076794 Prob(F-statistic)	

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير سعر الصرف الحقيقي

Null Hypothesis: D(LOGREX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.0003	-5.793051	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGREX,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 22:18
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.793051	0.191318	-1.108316	D(LOGREX(-1))
0.5848	0.552995	266.2039	147.2095	C
0.5382	-0.623497	14.30500	-8.919127	@TREND(1980)
-0.003333	Mean dependent var		0.554157	R-squared
974.3134	S.D. dependent var		0.521132	Adjusted R-squared
15.95965	Akaike info criterion		674.2280	S.E. of regression
16.09977	Schwarz criterion		12273750	Sum squared resid
16.00448	Hannan-Quinn criter.		-236.3948	Log likelihood
2.014753	Durbin-Watson stat		16.77972	F-statistic
			0.000018	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير سعر الصرف الحقيقي

Null Hypothesis: D(LOGREX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-5.823314	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGREX,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 22:19
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.823314	0.188119	-1.095475	D(LOGREX(-1))
0.9997	0.000357	121.7456	0.043407	C
-0.003333	Mean dependent var		0.547738	R-squared
974.3134	S.D. dependent var		0.531586	Adjusted R-squared
15.90728	Akaike info criterion		666.8280	S.E. of regression
16.00070	Schwarz criterion		12450469	Sum squared resid
15.93717	Hannan-Quinn criter.		-236.6092	Log likelihood
2.009950	Durbin-Watson stat		33.91098	F-statistic
			0.000003	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: LOGG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.9360	-0.955494	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.284580	1% level Test critical values:
	-3.562882	5% level
	-3.215267	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOGG)

Method: Least Squares

Date: 06/19/12 Time: 22:22

Sample (adjusted): 1981 2011

Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3475	-0.955494	0.102759	-0.098185	LOGG(-1)
0.9613	-0.048993	2035.337	-99.71658	C
0.5293	0.637054	81.13119	51.68491	@TREND(1980)
-132.5794	Mean dependent var		0.091941	R-squared
3427.767	S.D. dependent var		0.027079	Adjusted R-squared
19.18152	Akaike info criterion		3381.038	S.E. of regression
19.32029	Schwarz criterion		3.20E+08	Sum squared resid
19.22676	Hannan-Quinn criter.		-294.3135	Log likelihood
2.147858	Durbin-Watson stat		1.417496	F-statistic
			0.259178	Prob(F-statistic)

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة على المستوى بوجود قاطع لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: LOGG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.4832	-1.574791	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661	1% level	Test critical values:
	-2.960411	5% level	
	-2.619160	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGG)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 22:23
Sample (adjusted): 1981 2011
Included observations: 31 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1262	-1.574791	0.085106	-0.134024	LOGG(-1)
0.2858	1.087390	957.4168	1041.085	C
-132.5794	Mean dependent var		0.078779R-squared	
3427.767	S.D. dependent var		0.047013Adjusted R-squared	
19.13139	Akaike info criterion		3346.222S.E. of regression	
19.22391	Schwarz criterion		3.25E+08Sum squared resid	
19.16155	Hannan-Quinn criter.		-294.5366Log likelihood	
2.038849	Durbin-Watson stat		2.479966F-statistic	
			0.126153Prob(F-statistic)	

الملحق القياسي

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع واتجاه عام لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: D(LOGG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-6.853949	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.296729		1% level	Test critical values:
	-3.568379		5% level	
	-3.218382		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/19/12 Time: 22:24
Sample (adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.853949	0.175840	-1.205199	D(LOGG(-1))
0.0348	-2.222818	1293.099	-2874.323	C
0.0344	2.228037	69.45704	154.7529	@TREND(1980)
-107.8113	Mean dependent var		0.636800	R-squared
5118.220	S.D. dependent var		0.609897	Adjusted R-squared
19.07230	Akaike info criterion		3196.751	S.E. of regression
19.21242	Schwarz criterion		2.76E+08	Sum squared resid
19.11712	Hannan-Quinn criter.		-283.0845	Log likelihood
2.226187	Durbin-Watson stat		23.66964	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

اختبار (ADF) لجذر الوحدة بالفروق الاولى بوجود قاطع لمتغير النفقات العامة

Null Hypothesis: D(LOGG) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-6.092604	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOGG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/19/12 Time: 22:25
 Sample (adjusted): 1982 2011
 Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.092604	0.182395	-1.111261	D(LOGG(-1))
0.6298	-0.487314	624.4256	-304.2915	C
-107.8113	Mean dependent var		0.570023	R-squared
5118.220	S.D. dependent var		0.554667	Adjusted R-squared
19.17441	Akaike info criterion		3415.556	S.E. of regression
19.26782	Schwarz criterion		3.27E+08	Sum squared resid
19.20429	Hannan-Quinn criter.		-285.6161	Log likelihood
2.054622	Durbin-Watson stat		37.11982	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Sample (adjusted): 1982 2011
 Included observations: 30 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
 Series: LOGCPI LOGG LOGGDP LOGMS LOGOPID LOGREX
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0002	117.7082	148.2851	0.810668	None *
0.0086	88.80380	98.35739	0.666434	At most 1 *
0.0369	63.87610	65.41996	0.578123	At most 2 *
0.1048	42.91525	39.52874	0.449310	At most 3
0.1542	25.87211	21.63124	0.392717	At most 4
0.3804	12.51798	6.668401	0.199309	At most 5

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0117	44.49720	49.92767	0.810668	None *
0.1830	38.33101	32.93743	0.666434	At most 1
0.2375	32.11832	25.89122	0.578123	At most 2
0.3851	25.82321	17.89750	0.449310	At most 3
0.1956	19.38704	14.96283	0.392717	At most 4
0.3804	12.51798	6.668401	0.199309	At most 5

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

دوال استجابة النبضة

Response of LOGCPI:						
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	32868.29	1
-7624.213	17832.81	-2814.993	4816.843	-6680.923	36031.88	2
-6126.498	28598.63	-2793.938	5169.162	-10356.40	41660.45	3
-2637.062	31115.65	-3056.469	9472.663	-10478.62	43436.54	4
-408.9107	30952.71	-4186.113	15309.62	-10486.79	43495.30	5
181.8291	31134.54	-5790.909	20602.70	-11962.39	43752.73	6
-295.2420	32128.71	-7430.332	24957.89	-14857.76	44695.40	7
-1309.259	33462.94	-8867.692	28708.34	-18612.06	46101.44	8
-2579.705	34673.74	-10027.49	32192.08	-22741.93	47659.23	9
-3994.875	35543.39	-10907.20	35551.48	-26958.55	49180.76	10

Response of LOGG:						
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	2395.996	-1220.774	1
636.1100	913.9016	151.9133	-1455.161	1787.513	-3.060415	2
964.5618	692.2684	81.75162	-1282.553	1841.862	26.59222	3
990.9290	549.5673	-76.32701	-936.5636	1772.039	-52.91251	4
890.5201	603.0693	-227.4249	-696.9509	1529.360	-27.45061	5
768.3367	722.4477	-341.0333	-518.6764	1214.922	59.85638	6
654.5270	815.4779	-418.7279	-344.1371	896.8655	150.9756	7
547.2632	856.8896	-469.0276	-158.6089	598.2587	222.4097	8
440.3848	853.9340	-498.1167	28.53191	322.0323	273.1110	9
331.9596	819.8657	-509.2178	204.0976	67.94975	308.3249	10

Response of LOGGDP:						
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	Period
0.000000	0.000000	0.000000	5446.786	1058.636	-285.8326	1
387.5580	1031.645	-8.481692	2698.285	-39.20297	1439.912	2
356.6558	1019.566	-191.3326	2196.839	-346.9015	1726.805	3
130.5269	1139.776	-369.9537	2052.867	-685.1796	1879.076	4
-86.08304	1363.824	-481.8220	1960.200	-1052.445	2068.384	5
-235.6925	1544.047	-535.7379	1935.232	-1367.730	2239.830	6
-334.1344	1635.635	-556.1409	1983.111	-1612.741	2361.988	7
-411.8201	1659.463	-559.9441	2075.667	-1805.315	2441.844	8
-481.4622	1647.406	-554.6441	2181.687	-1965.575	2497.236	9
-548.6323	1620.394	-542.6579	2281.776	-2104.406	2541.292	10

Response of LOGMS:						
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	Period
0.000000	0.000000	597.6706	131.8809	686.7106	-96.46769	1
389.1692	-223.4818	542.7482	-235.0736	918.4450	3.911450	2
441.8235	-317.9491	385.8079	-248.1049	1045.649	-66.54060	3
390.4856	-168.4669	238.8289	-307.5631	998.0188	-23.80419	4
349.0738	49.53007	127.8881	-370.1312	887.0077	77.43279	5
334.4485	230.6571	43.87165	-379.7074	774.3602	173.0239	6
330.3064	355.5500	-25.44985	-331.9598	668.6445	244.0549	7
321.4455	438.9158	-86.18493	-246.6477	560.7195	295.9954	8
301.5504	496.7875	-139.5263	-143.3864	443.7130	337.9934	9
270.4777	537.7486	-184.7378	-34.40376	317.0462	375.3518	10

Response of LOGOPID:

LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	Period
0.000000	4.577233	-0.118169	-2.306114	0.236157	1.689575	1
1.497683	2.221905	0.053191	-1.267490	1.403438	0.994056	2
1.588073	0.864311	-0.231923	-0.102026	1.800796	0.202947	3
1.194734	0.676926	-0.520243	0.315339	1.432953	0.048402	4
0.806589	0.913827	-0.685307	0.380771	0.825784	0.220405	5
0.536249	1.118505	-0.747795	0.427846	0.273808	0.424312	6
0.349586	1.176851	-0.752862	0.548520	-0.157260	0.555649	7
0.199050	1.124312	-0.729100	0.714267	-0.491952	0.617871	8
0.060955	1.016529	-0.688237	0.878681	-0.761829	0.640060	9
-0.069172	0.887993	-0.634056	1.013878	-0.982714	0.643152	10

Response of LOGREX:

LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	Period
260.5080	-332.7486	-42.24117	300.4814	111.3606	-173.5653	1
19.73729	-216.9688	-106.4385	309.0930	-30.77098	-193.8025	2
-81.68337	-56.43562	-97.86959	179.3760	-170.9558	-98.07035	3
-100.6161	-4.828920	-65.66015	106.3176	-222.1642	-48.22923	4
-93.99318	-25.40479	-34.35802	84.50051	-216.5049	-46.32055	5
-86.49432	-65.92917	-9.693797	77.36359	-190.3408	-63.87457	6
-82.14435	-101.1213	9.690534	65.27175	-160.2347	-83.07504	7
-78.39466	-125.8600	25.81861	44.65389	-129.6360	-98.61474	8
-72.85942	-142.3730	39.65393	18.33427	-97.82474	-110.8770	9
-64.73451	-153.3972	51.34060	-10.32541	-64.21078	-121.2465	10

**Cholesky Ordering: LOGCPI LOGG LOGGDP LOGMS LOGOPID
LOGREX**

تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LOGCPI:							
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	32868.29	1
2.053638	11.23501	0.279955	0.819708	1.576910	84.03478	53202.62	2
1.719527	20.41753	0.282750	0.897348	2.730206	73.95264	74587.59	3
1.188511	24.36948	0.290388	1.617474	3.030919	69.50323	92919.61	4
0.867667	25.84957	0.359579	3.157500	3.137461	66.62822	108839.4	5
0.670656	26.29674	0.496585	5.208525	3.357701	63.96979	123817.7	6
0.534298	26.29200	0.681944	7.380208	3.818939	61.29261	138779.3	7
0.440392	26.02962	0.883897	9.452767	4.554372	58.63895	154128.9	8
0.385160	25.56511	1.074854	11.35995	5.535177	56.07975	169971.0	9
0.366687	24.92701	1.237813	13.10115	6.703258	53.66408	186273.5	10

Variance Decomposition of LOGG:							
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	79.39052	20.60948	2689.067	1
2.930718	6.049346	0.167148	15.33669	64.72209	10.79401	3715.739	2
6.589050	6.487557	0.146887	18.56973	60.84783	7.358947	4501.236	3
9.060877	6.321523	0.139169	18.14395	60.49268	5.841797	5056.776	4
10.50497	6.688659	0.294914	17.31245	60.15065	5.048355	5441.035	5
11.35693	7.679371	0.624922	16.55619	59.18453	4.598053	5708.072	6
11.86538	9.101808	1.089036	15.84296	57.72986	4.370953	5898.849	7
12.13788	10.69373	1.641689	15.17963	56.04255	4.304509	6040.091	8
12.21726	12.23947	2.238922	14.63998	54.31635	4.348023	6150.859	9
12.12926	13.59118	2.835640	14.30284	52.68124	4.459840	6246.286	10

Variance Decomposition of LOGGDP:							
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	96.10491	3.630433	0.264660	5556.068	1
0.362454	2.568267	0.000174	89.16059	2.708121	5.200392	6437.397	2
0.548537	4.160049	0.072531	82.60414	2.457082	10.15766	7111.378	3
0.488786	5.648960	0.288094	76.34309	2.842094	14.38898	7761.402	4
0.421775	7.353810	0.566878	69.62825	3.939935	18.08936	8459.738	5
0.420838	9.004253	0.815663	63.08527	5.522879	21.15110	9215.556	6
0.469080	10.30827	1.000645	57.43070	7.281415	23.50988	10006.80	7
0.546875	11.18543	1.125328	52.87901	9.024979	25.23839	10812.18	8
0.645198	11.69496	1.202209	49.31045	10.67575	26.47143	11619.64	9
0.759486	11.93268	1.242563	46.51289	12.20920	27.34318	12422.97	10

Variance Decomposition of LOGMS:							
LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	41.75551	2.033078	55.12360	1.087812	924.9217	1
6.730424	2.219472	28.96480	3.228600	58.44248	0.414231	1500.090	2
8.993005	3.918140	20.76989	3.481604	62.48069	0.356673	1963.360	3
9.628682	3.461050	16.54499	4.413743	65.67538	0.276156	2276.814	4
9.929012	2.907911	13.97479	5.848763	67.01477	0.324759	2500.864	5
10.18544	3.267144	12.17438	7.087899	66.58676	0.698379	2682.359	6
10.46153	4.491621	10.89207	7.705895	65.08444	1.364446	2836.911	7
10.72434	6.286765	10.02946	7.726182	62.99344	2.239819	2968.892	8
10.90380	8.428040	9.507283	7.382462	60.49884	3.279573	3082.726	9
10.93809	10.74818	9.244734	6.928972	57.67796	4.462061	3184.690	10

Variance Decomposition of LOGOPID:

LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	S.E.	Period
0.000000	71.76589	0.047832	18.21686	0.191036	9.778384	5.403112	1
5.478789	63.23277	0.041018	16.91396	4.947175	9.386291	6.398491	2
10.01942	56.00528	0.148411	14.58242	11.07759	8.166879	6.896227	3
11.93849	52.23352	0.657871	13.56204	14.11552	7.492560	7.202038	4
12.51003	51.05703	1.482407	13.12524	14.63167	7.193620	7.395955	5
12.45818	50.98069	2.393730	12.86354	14.11439	7.189460	7.565449	6
12.09919	50.98778	3.231125	12.78428	13.51795	7.379687	7.742374	7
11.59113	50.59061	3.923577	12.99183	13.26464	7.638207	7.931810	8
11.02358	49.65020	4.445220	13.51592	13.48561	7.879478	8.135506	9
10.46137	48.21703	4.791808	14.29113	14.17323	8.065429	8.353989	10

Variance Decomposition of LOGREX:

LOGREX	LOGOPID	LOGMS	LOGGDP	LOGG	LOGCPI	S.E.	Period
21.66908	35.35336	0.569731	28.82926	3.959695	9.618873	559.6298	1
13.48828	31.18368	2.591471	36.72304	2.637826	13.37571	711.3539	2
12.56140	26.98870	3.804310	36.54833	7.137537	12.95973	772.3208	3
12.62008	23.89073	4.006859	34.02560	13.64113	11.81560	820.9288	4
12.67433	21.82273	3.804772	31.92017	18.73860	11.03940	860.6654	5
12.68719	20.77665	3.539298	30.34341	21.90780	10.74567	893.8465	6
12.67649	20.66245	3.326612	28.92514	23.53360	10.87571	923.5073	7
12.63869	21.24497	3.212030	27.50826	24.06030	11.33575	950.8118	8
12.54127	22.27136	3.210696	26.11961	23.81862	12.03845	976.4188	9
12.34273	23.52338	3.315753	24.84631	23.05900	12.91283	1001.340	10

Cholesky Ordering: LOGCPI LOGG LOGGDP LOGMS LOGOPID LOGREX

المصادر

والمراجع

اولاً:- المصادر العربية القران الكريم

1-الكتب

- 1- ال شبيب، دريد كامل، المالية الدولية ، الطبعة الاولى ، دار اليازوري للنشر، عمان، 2011.
- 2- ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 3- ابو السعود، محمد فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- 4- أبو شاور، منير إسماعيل، و عبد المهدي، امجد، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.
- 5- احمد، عبد الرحمن يسري ، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1998.
- 6- الامين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان ، 2002.
- 7- أيوب، سميرة إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية قياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر ، 2006.
- 8- باقر، محمد حسين، و ميرزا، علي خضير، الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة واوفسيت المشرق، بغداد، 1984.
- 9- بلاكورد، جيمس، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود، دار زهران للنشر، عمان، 2009.
- 10- جالريت، جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة 261 ، الكويت، 2000.
- 11- الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009.
- 12- جوارتيني، جيمس، و استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 13- الحاج، طارق، المالية العامة ، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان ، الاردن، 2009.
- 14- الحبيب، فايز ابراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
- 15- الحجار، بسام، و رزق، عبد الله ، الاقتصاد لكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- 16- حداد ، أكرم، و هذلول، مشهور ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 17- حيدر، فاخر عبد الستار، التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم منهج الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، 2002.
- 18- خريس، جمال وآخرون ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان، 2002.
- 19- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام ، مصر، 1994.
- 20- خليل، علي محمد، و اللوزي، سليمان احمد، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان ، 2000.
- 21- دانيالز، جوزيف، و فانهورز، ديفيد ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
- 22- داود، حسام علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.
- 23- داود، حسام علي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2005.

- 24- الدباغ ، أسامة بشير، و الجومرد ، اثيل ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى، مطبعة المنهاج، عمان، 2003.
- 25- الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- 26- الدوري، زكريا، و السامرائي، يسرى ،البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية ، دار اليازوري، عمان، 2006.
- 27- الدوري، محمد احمد، الجوانب الأساسية في موضوع النقود، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر ، ليبيا، 2007.
- 28- الزغبى، هيثم، و أبو الزيت، حسن، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.
- 29- ساكر، محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006.
- 30- سامويلسون، ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
- 31- السرتي، محمد احمد، و نجا، علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 32- السعدي، صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006)، الطبعة الاولى ، دار المدى للثقافة والنشر، 2009.
- 33- السمان، محمد مروان، واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر، عمان، 1998.
- 34- سميسم، سلام، التوازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى ،دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2010.
- 35- السويدي، سيف سعيد، مدخل لأسس الاقتصاد، الطبعة السادسة، مطبعة الدوحة الحديثة، الدوحة، 2002.
- 36- السيد علي، عبد المنعم، و العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، 2003.
- 37- شامية ، احمد زهير، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار زهران ، عمان، 2010.
- 38- شامية ، احمد زهير، و الخطيب، خالد ، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، 1997.
- 39- شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، الطبعة الأولى، شعاع للنشر، حلب، سوريا، 2007.
- 40- شهاب، مجدي، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- 41- الصوص، نداء محمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007.
- 42- عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، 2010 .
- 43- العبادي، عبد الناصر، وآخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر ، عمان، 2001.
- 44- عبد الحميد، عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والاستخدامات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 45- -----، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- 46- عبد العزيز ، اكرام، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 47- عبد القادر، السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2010.
- 48- -----، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة، الطبعة الاولى ، دار الفكر للنشر، عمان، 2011.

- 49- عبد الله، عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- 50- عتمان، سعيد عبد العزيز، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 51- العصار، رشاد، و الحلبي، رياض، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2010.
- 52- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، و مقلد، رمضان محمد احمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2004-2005.
- 53- عوض الله، زينب، و الفولي ، أسامة محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 54- العيسى، نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001.
- 55- العيسى، نزار سعد الدين، و سليمان، إبراهيم، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006.
- 56- الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2011.
- 57- غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2010.
- 58- غزلان، محمد عزت، الاقتصاد الكلي الحسابات، النظرية، السياسة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- 59- القرشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى، مكتبة اثناء للنشر، عمان، 2009.
- 60- كارل ، تيري لين ، مخاطر الدول النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى ،معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق، 2007.
- 61- كراجه، عبد الحلیم، واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2001.
- 62- كريانين، مورديخي، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض ، 2010.
- 63- الليثي، عماد محمد، الرأسمالية الأمريكية من النشأة إلى احتلال العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- 64- مجيد، ضياء، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.
- 65- محمد، شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2012.
- 66- محمود ، اشرف، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر، عمان، 2009.
- 67- مزان، نصر حمود، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2009.
- 68- المشورب ، ابراهيم ، الاقتصاد السياسي(مبادئ- مدارس- انظمة)، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، 2002.
- 69- المعموري، عبد على كاظم، تاريخ الافكار الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2012.
- 70- مصطفى ، احمد فريد، التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
- 71- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2005.
- 72- موسجرريف، ريجارد، و موسجرريف، بيجي ، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 73- ناصف، ايمان عاطف، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008.

- 74- الناقة، احمد أبو الفتوح علي ، نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، الطبعة الأولى، مطبعة الاشعاع الفنية،الإسكندرية،2001.
- 75- النجفي، سالم توفيق، موروثة القرن العشرين مقاربات اقتصادية، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
- 76- نجيب، نعمة الله ابراهيم، اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2010 .
- 77- الوادي، محمود حسين، مبادئ المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر ،عمان،2010.
- 78- -----، الاقتصاد التحليلي، الطبعة الاولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
- 79- -----، و العساف، احمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان،2009.
- 80- -----، و عزام، زكريا احمد، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.
- 81- -----، واخرون، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.
- 82- -----، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الاردن،2010.
- 83- الوزني، خالد واصف، و الرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان 2009.
- 84- -----، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 1999.
- 85- يونس، منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، الرياض، 2004.

2- التقارير والنشرات

- 1- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- نشرات مختلفة.
- 2- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010.
- 3- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة السنوية 2009.
- 4- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة السنوية 2008.
- 5- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة السنوية 2007.
- 6- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة السنوية 2006.
- 7- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة السنوية 2003 عدد خاص.
- 8- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة السنوية 2003.
- 9- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- 10- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة السنوية 2010.
- 11- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004.
- 12- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008.
- 13- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي، 2008.
- 14- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة.
- 15- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية 2007.
- 16- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية 2008-2009.

- 17- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية 2010-2011.
- 18- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
- 19- وزارة المالية – دائرة الموازنة.

3- البحوث والدراسات

- 1- بريهي، فارس كريم، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد الجامعة، العدد 27، ايلول، 2011.
- 2- بن علي، بلعزور، و عبد العزيز، طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، العدد 41، 2008.
- 3- التوني، ناجي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1، العدد 6، يونيو، 2002.
- 4- ثويني، فلاح حسن، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الاشارة الى العراق بعد 2003، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد، 17-18/3/2009، المجلد الثاني.
- 5- الجابري، قصي عبود، تحليل صدمة الطلب والدور الحركي لتوقعات التضخم في الاقتصاد العراقي المحاصر، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالمؤتمر العاشر، 1998.
- 6- جار الله، فواز، و سعيد، هيثم اكرم، تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، العدد 25، 26، 2009.
- 7- الجنابي، نبيل مهدي، و حسين، كريم سالم، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد 1، 2011.
- 8- الحسامي، نائل، السياسة النقدية وسياسات اسعار الفائدة والصرف الاجنبي في الاردن، المرصد الاقتصادي، الجامعة الاردنية، تشرين الاول، 2010.
- 9- حسن، باسم عبد الهادي، السياسة النقدية الجديدة في العراق التحديات والآفاق المستقبلية، البنك المركزي العراق، بغداد، 2007.
- 10- الحلبي، عبد الجبار، الاقتصاد العراقي النفط- الاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات 30، 2008.
- 11- حمادي اسماعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات 3، بغداد.
- 12- الخزرجي، ثريا، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، ك 1، 2007.
- 13- -----، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 23، 2010.
- 14- خضر، احسان، اسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، ت 2، السنة الخامسة.
- 15- داغر، محمود محمد، وعلي، محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنى التحتية واثرها في النمو الاقتصادي في ليبيا(منهج السببية)، مجلة بحو اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان العدد 51، 2010.
- 16- الدليمي، فريد جواد، و الرفيعي، افتخار محمد، قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة الغير مباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق للمدة (3/ 2005 – 3/ 2007)، المجلد العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 7، العدد 29، 2011.

- 17- زادة، كريستين إبراهيم، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة ، مجلة التمويل والتنمية IMF، المجلد 40، العدد 1 ، مارس، 2003.
- 18- سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد 58، حزيران، 2010.
- 19- الشبيبي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي، أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، أبو ظبي، 2007.
- 20- الشماع، همام، و العمرى، عمرو هشام، دراسات في الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 21- الشمري، مايج شبيب، مضاعف المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية، المجلد 10، العدد 3، 2008.
- 22- شندي، اديب قاسم، و نعيم، حيدر كامل، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 5، 2011.
- 23- صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، تموز 2008.
- 24- صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، آذار 2012.
- 25- العاني، محمد سلمان، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة من 2003-2006، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 4، 2011.
- 26- عبد، حميد عبيد، و جبر، مأمون احمد، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة 1970-2008، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد 1، 2012.
- 27- عبد الرحيم، شبيبي، وسمير، بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد 1، يناير، 2010.
- 28- علي، وسام حسين، و محمود، إسلام محمد، سعر الصرف واثره على التضخم في العراق للمدة من 2005-2009، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد، للمدة 10-11/5/2011.
- 29- العلي، احمد بريهي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 1، 2010.
- 30- الغالبي، عبد الحسين جليل، واخرون، دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الاجنبي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 20، حزيران، 2008.
- 31- فهد، أيسر ياسين، وآخرون ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ظل التطورات الراهنة دراسة تحليلية ،مجلة الحكمة، بغداد، العدد 50، 2011.
- 32- القدير، خالد بن حمد بن عبد الله، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد 2، 2005.
- 33- كاظم، حسن لطيف، واخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات 15، بغداد، 2007.
- 34- كاظم، كامل علاوي ، قياس فعالية السياسة النقدية والمالية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد 20، حزيران ، 2008.
- 35- الكسواني، ممدوح الخطيب، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، سلسلة راسات اقتصادية، جمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 3، العدد 6، 1422هـ.
- 36- المجالي، اياد خالد شلاش، و الدروبي، رانيا، اثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الاجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011.

- 37- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء جمهورية مصر قطاع التحليل الاقتصادي، تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد المصري ، مصر، 2004.
- 38- مشعل، زكية احمد، و ابو ليلي، زياد محمد، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد 23، العدد1، يونيو، 2007.
- 39- موسى، خميس خلف، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للفترة من 1970-1999، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الانبار، المجلد 1 ، العدد 1، 2002.
- 40- الهيتي، احمد حسين، واخرون ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990-2007 الأسباب والآثار، ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد2، العدد3، 2010.
- 41- نقار، عثمان، و العواد، منذر، منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد3، 2011.

3- الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- الجابري، قصي عبود فرج، بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 1995.
- 2- جراح، علي مظلوم، تأثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البيئة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2010.
- 3- حسون، جنان سليم هلال، دور التوقعات العقلانية في الاقتصاد الكلي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2008.
- 4- خنجر، محمد محسن، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 واتجاهاته المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2010.
- 5- رسن، عباس فاضل، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسواق الاسهم ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2011.
- 6- شاني، سلام كاظم، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من 1988-2009، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2011.
- 7- شديد، مهدي خليل، دور السياستين المالية والنقدية في تفسير سلوك النشاط الاقتصادي باستخدام التحليل الباثي/ الولايات المتحدة والعراق أنموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2011.
- 8- شوكت، عفيفة بجاي، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2007.
- 9- الشيباني، ميادة حسن رحيم، اثر تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ، 2010.
- 10- الغالبي، عبد الحسين، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع اشارة خاصة للعراق أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2002.
- 11- المعالي، علي جابر عبد الحسين، برنامج العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ، 2009.

12- محمد، شوقي محمد ، الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سوريا، أطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2006.

4- الندوات والمؤتمرات

- 1- الربيعي، فلاح خلف، تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية، بغداد، العدد 3، تشرين الاول، 2006.
- 2- الشوربجي، مجدي، اثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية، مؤتمر العلوم الادارية الثاني لكلية الادارة الصناعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 19-20 ابريل، 2004.
- 3- صالح، مظهر محمد، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في اسعار الصرف، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة، المؤتمر العلمي الثاني ، بغداد، 2001.
- 4- العاني، عماد محمد علي، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005.
- 5- عبد الرحيم، شبيبي، ومحمد، شكوري، البطالة في الجزائر مقارنة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس 2008.
- 6- العزاوي هدى، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق، وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب، بغداد، المؤتمر العلمي الأول ، 2001.
- 7- الغالبي، عبد الحسين جليل، و الجبوري، سوسن كريم، اثر التزايد المفرط في عرض الدينار العراقي في اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 21-22 نيسان، 2008.
- 8- محمد، جبوري، الازمة المالية العالمية واثرها محاولة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، مؤتمر الازمة المالية الدولية : تباطؤ الاقتصاد العالمي واثاره على الاقتصاديات الاورومغاربية، جامعة بجاية في الجزائر، 11-12 اكتوبر 2009.

5- المحاضرات

- 1- باش، عياد محمد علي، محاضرات في المالية العامة ألقيت على طلبة الدراسات العليا / الماجستير للعام الدراسي 2010-2011 في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد.
- 2- العلي، احمد بريهي، محاضرات في النظرية النقدية ألقيت على طلبة الدراسات العليا الدكتوراه للعام الدراسي 2011-2012 في جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد.

ثانياً:- المصادر الاجنبية

1-Books

- 1- Andrew B. Abel and Ben S. Bernanke, Macroeconomics, 5th Ed , Pearson, India,2005.
- 2- Arthur O. Sullivan and Steven M. Sheffrin, Economics Principles and Tools, 5th Ed, Pearson prentice hall ,New Jersey, 2006.
- 3- Arthur O Sullivan and others, Economics Principles, Applications, and Tools, 6th Ed, Pearson, New York, 2010.

- 4- Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles, Problems and Policies, 15th Ed, McGraw Hill, New York, 2002.
- 5- Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Macroeconomics Principles, Problems and Policies, 17thEd , McGraw Hill, New York , 2008.
- 6- Dimitrios Asteriou and Stephen G. Hall, Applied econometrics A Modern Approach, Revised Edition, Palgrave Macmillan, 2007.
- 7- Frederic S. Mishkin, The Economics of Money and Financial Markets, 8th Ed, Pearson Addison Wesley, New York,2007.
- 8- J. Bradford DeLong, Macroeconomics, updated edition, McGraw Hill, New York, 2002.
- 9- Manfred Gartner, Macroeconomics, Third Edition, Prentice Hall, England, 2009.
- 10- Michael Burda and Charles Wyplosz, Macroeconomics A European Text, 5th Ed , OXFORD University press, Hong Kong, 2009.
- 11- N.Gregory Mankiw, Macroeconomics,7th Ed , Worth Publishers , New York, 2010.
- 12- Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, Macroeconomics,17th Ed, McGraw Hill, North America, 2001.
- 13- Paul Krugman and Robin Wells, Macroeconomics, second edition, Worth Publishers, New York, 2009.
- 14- Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 5th Ed, McGraw-Hill, New York, 2010.
- 15- Robert J. Gordon and Stanley G. Harris, Macroeconomics, 11thEd , Pearson , New York , 2009.
- 16- Robin Bade and Michael Parkin, Foundations Economics, 5th Ed, Pearson, Boston USA, 2011.
- 17- Roger A. Arnold, Macroeconomics, 9th Ed, South-Western, China, 2010.
- 18- Saetlozar T. Rachev and Others, Financial Econometrics, Second Edition, John Wiley& sons, New Jersey, 2007.
- 19- Samuel Cameron, Econometrics, McGarw Hill, New York, 2005.
- 20- Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th Ed, McGraw Hill, New York, 2008.
- 21- William J. Baumol and Alan S. Blinder, Economics Principles and Policy, 11th Ed , South Western, China , 2009.

2-Researches

- 1- Carmen M. Reinhart and Vincent R. Reinhart, Output Fluctuations and Monetary Shocks, IMF Staff Papers, Vol 38, No4, December,1991.

- 2- Donald W. Jones and other, Oil Price Shocks and The Macroeconomic: What Has Been Learned Since 1996, Energy Journal, Vol 25, 2004.
- 3- Ernest Simeon O. Odior, Inflation Targeting in an Emerging Market VAR and Impulse Response Function Approach ,European Scientific Journal, Vol 8, No 6, 2011.
- 4- Guglielmo Maria Caporale and Others, Fiscal Shocks and Real Exchange Rate Dynamics: Some Evidence for Latin America, Working Paper , Centre for Empirical Finance, Brunel University, NO 2228,February, 2008.

3-Reports and bulletins

- 1- Economic Report Of The President ,council of economic advisers united states government printing office, Washington, February, 2012, P320.
- 2- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007.
- 3- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010- 2011.

4- مواقع الانترنت

- 1- Nouriel Roubini and Bard Setser, The effects of the recent oil price shock on the U.S. and global economy 2004 .(www.stern .nyn.edu) على الموقع ,

Abstract:-

Iraq's economy one of the economies possess great wealth, especially oil and gas, this has made the Iraqi economy, an economy yield based on the output of the oil sector with the shortcomings in the output of other sectors and this reflects the large imbalance in the structure of GDP and this which makes it vulnerable to external shocks of oil price shocks, as well as disruption of the structure of the general budget, as the public spending depends largely on the size of the oil revenues in hard currency in the case of decline in these revenues, the state will resort to increasing the public debt, as happened in the duration of the first Gulf War, or you resort to release new cash in a period of economic sanctions.

And this study begins from the premise that this study starts from the premise that the impact of external economic shocks of oil price shocks on macroeconomic variables used to be the biggest shock of the impact of domestic economic shocks of monetary and fiscal policy.

In order to verify this hypothesis, the structure of the study was divided into three chapters, addressing first the theoretical framework of economic shocks and economic stability and take the second analysis of the economic variables of the Iraqi economy and the third dealt with the measurement of impact of economic shocks in the Iraqi economy and present the results of the standard models used in this study and of Vector autoregression estimate VAR, which depends on Stability testing of time series and cointegration test to determine if there was a relationship between long-term static variables and then estimate the model VAR. Moreover, the use of impulse response functions IRF and variance components analysis, as it measures the impact of shocks to the system in both the short and long term and this is one of the standard methods of modern methods in this area.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics



Impact of economic shocks in some macroeconomic variables in Iraq for the period (1980-2011)

A Thesis Submitted By

Khudhair A. Hussein AL- Waely

To The Council of Management and Economic College

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervisor By

Asst. Prof. Dr. Mahdi S. Gailan Al-Jebouri

1433

2012